

وتدوين السنة النبوية المشرفة

إعداد

أحمد عبد الرحمن الصويان

مراجعة

الدكتور سعدي الهاشمي
أستاذ مشارك في الجامعة الإسلامية

الدكتور مسفر الدميني
رئيس قسم السنة بجامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية

الطبعة الأولى

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م


صحائف الصحابة
رضي الله عنهم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمـــة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مـن يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إلّه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ (آل عمران: ١٠٢).

﴿يا أيها النَّاس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها، وبث منهما رجالاً كثيـراً ونساءً، واتقـوا الله الذي تساءلون به والأرحام، إنَّ الله كان عليكم رقيباً﴾ (النساء: ١).

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يُصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يُطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾ (الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١).

أما بعد:

فإنَّ علم الحديث من أجلِّ العلوم الشرعية وأكثرها نفعاً، وهو

الأداة المستخدمة لتمييز الطيب من الخبيث، والقوي من الضعيف، في مختلف أبواب المعرفة الشرعية. لا يستغني عنه دارس العقيدة أو التفسير، ويحتاج إليه الفقيه والأصولي. ولذا كان الاهتمام بعلم الحديث اهتماماً بجميع العلوم الشرعية. وباتقانه يمكن إرساء قاعدة علمية راسخة، تعين طالب العلم عند الخوض في أعماق العلوم الشرعية.

وعلم أسماء الرجال: «نصف علم الحديث» كما قال ذلك الإمام عليّ بن المدينيّ رحمه الله[1]. وقد خصَّ الله سبحانه وتعالى أمة محمد ﷺ بعلم الإسناد من بين الأمم، قال أبو حاتم الرازي: «لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرسل، إلا في هذه الأمة. فقال له رجل: يا أبا حاتم! ربما رووا حديثاً لا أصل له ولا يصح؟ فقال: علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم، فروايتهم ذلك للمعرفة، ليتبيَّن لمن بعدهم أنهم ميّزوا الآثار وحفظوها»[2].

وقال ابن حزم: «نقل الثقة عن الثقة يُبلِّغ به النبي ﷺ مع الاتصال، خصَّ الله به المسلمين دون سائر الملل. وأمَّا مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من اليهود، ولكن لا يقربون فيه من موسى قربنا من محمد ﷺ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصراً، وإنَّما يبلغون إلى شمعون ونحوه»[3]. وقال أبو

(١) انظر: المحدث الفاصل (ص ٣٢٠) وتهذيب الكمال (١/١٦٥) وكشف الظنون (١/٨٧).

(٢) شرف أصحاب الحديث (ص٤٣). وانظر: فتح المغيث (٣/٣) وشرح المواهب للقسطلاني (٥/٣٩٤).

(٣) الفصل في الملل والنحل (٢/٨١). وانظر: تدريب الراوي (٢/١٥٩) وشرح المواهب (٥/٣٩٤).

عمرو بن الصلاح: «أصل الإسناد أولا خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة وسنة بالغة من السنن المؤكدة»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وعلم الاسناد ممَّا خصَّ الله به أمَّة محمد ﷺ وجعله سُلَّماً إلى الدراية. فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات. وكذلك المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات. وإنَّما الاسناد لمن أعظم الله عليه المنَّة أهل الإسلام والسنَّة، يُفرِّقون به الصحيح والسقيم، والمعوجَّ والقويم. وغيرهم من أهل البدع والكفار إنَّما عندهم منقولات يأثرونها بغير إسناد، وعليها من دينهم الاعتماد. وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل، ولا الحالي من العاطل»[2].

وقد بدأ اهتمام أهل العلم بالإسناد وعلم الرجال والبحث في حال النقلة منذ بداية ظهور الفتن، وفشوِّ الكذب في حديث الرسول ﷺ.

روى مسلم من طريق طاوس قال: جاء هذا إلى ابن عباس ـ يعني بشير بن كعب ـ فجعل يُحدِّثه. فقال له ابن عباس: عد لحديث كذا وكذا. فعاد له. ثم حدَّثه. فقال له: عد لحديث كذا وكذا فعاد له. فقال له: ما أدري، أَعرفتَ حديثي كله وأنكرت هذا؟ أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا؟ فقال له ابن عباس: «إنَّا كنَّا نُحدِّث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يُكذب عليه. فلما ركب النَّاس الصعب والذلول، تركنا الحديث عنه»[3].

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٣١).

(٢) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٩).

(٣) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحة، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها. (١/ ١٢ ـ ١٣).

ورواه مسلم من طريق مجاهد قال: جاء بشير العدوى إلى ابن عباس. فجعل يُحدِّث ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ. فجعل ابن عباس لا يأذن[1] لحديثه، ولا ينظر إليه. فقال: يا ابن عباس! مالي لا أراك تسمع لحديثي؟ أُحدِّثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع! فقال ابن عباس: «إنَّا كنَّا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ. ابتدرته أبصارنا. وأصغينا إليه بآذاننا. فلمَّا ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»[2].

فمنذ ذلك الوقت ظهر البحث في الرجال، قال الإمام محمد بن سيرين: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنَّة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع ولا يؤخذ حديثهم»[3].

وقال ابن سيرين أيضاً: «اتقوا الله يا معشر الشباب، وانظروا عمَّن تأخذون هذه الأحاديث فإنها دينكم»[4].

ثم تتابع اهتمام العلماء بعلم الإسناد طبقة بعد طبقة، فقد كان الإمام الزهري إذا حدث أتى بالإسناد، ويقول: «لا يصلح أن يُرقى السطح إلا بدرجة»[5].

---

(١) لا يأذن: يعني لا يستمع ولا يُصغي.

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها. (١/ ١٢-١٣).

(٣) صحيح مسلم (١/١٥) والمجروحين لابن حبان (١/٢٧) والكفاية (ص ١٢٢).

(٤) الجرح والتعديل (٢/١٥) والمجروحين (١/٢٢) والمحدث الفاصل (ص ٤١٥).

(٥) الجرح والتعديل (٢/١٦) وشرح علل الترمذي لابن رجب (ص٦٨).

وقال شعبة بن الحجاج: «كل شيء ليس في الحديث سمعتُ، فهو خلٌّ وبقل»[1].

وقال سفيان الثوري: «الإسناد سلاحُ المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل»[2].

وقال مالك بن أنس: «إنَّ هذا العلم هو لحمك ودمك وعنه تُسأل يوم القيامة، فانظر عمَّن تأخذه»[3].

وقال عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[4].

وقال الشافعي: «مَثَلُ الذي يطلب الحديث بلا إسناد كمثل حاطب ليل يحمل حزمة حطب، وفيه أفعى وهو لا يدري»[5].

فمنذ ذلك الوقت المبكر ظهر البحث في حال نقلة العلم، وما يتعلق بهم من حيث العدالة ومراتبها، والضبط ومراتبه، وطرق تحمُّلهم لهذا العلم وتبليغه، وسَمِّي ذلك فيما بعد بـ«علم الجرح والتعديل» وهو: «علم يُبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم، بألفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الألفاظ»[6].

قال أبو عبد الله الحاكم عن علم الجرح والتعديل: «وهو ثمرة

---

(١) الكامل لابن عدي (١/٤٨).
(٢) المجروحين (١/١٩) وسير أعلام النبلاء (٧/٢١٨) وشرح علل الترمذي (ص ٦٧) وفتح المغيث (٣/٣).
(٣) المحدث الفاصل (ص ٤١٦) والكفاية (ص٢١).
(٤) صحيح مسلم (١/١٥) والجرح والتعديل (٢/١٦) وشرف أصحاب الحديث (ص ٤١).
(٥) فيض القدير (١/٤٣٣).
(٦) كشف الظنون (١/٥٨٢).

هذا العلم ـ أي علم الحديث ـ والمرقاة الكبيرة منه»[1].

وقال أبو عمرو بن الصلاح: «هذا من أجلِّ نوع وأفخمه، فإنَّه المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه»[2].

وقد رسم ابن أبي حاتم منهج المحدِّثين بأَلْخص عبارة وأخلص إشارة حيث قال رحمه الله تعالى: «فلمَّا لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية، وجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة. ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله عز وجل وعن رسوله ﷺ بنقل الرواة، حق علينا معرفتهم ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته، بأن يكونوا أُمناء في أنفسهم علماءُ بدينهم، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث واتقان به وتثبت فيه، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل لا يشوبهم كثير من الغفلات ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه. وأن يُعزل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة، وكشفوا عن عوراتهم في كذبهم، وما كان يعتريهم من غالب الغفلة وسوء الحفظ وكثرة الغلط والسهو والاشتباه، ليعرف به أدلة هذا الدين وأعلامه وأمناء الله في أرضه على كتابه وسنة رسوله ﷺ وهم هؤلاء أهل العدالة، فيُتمسك بالذي رووه ويُعتمد عليه ويحكم به، وتجري أمور الدين عليه، وليعرف أهل الكذب تخرصاً وأهل الكذب

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص ٥٢).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٣٤٩).

وهماً، وأهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفظ، فيكشف عن حالهم وينبأ عن الوجوه التي كان مجرى روايتهم عليها، إن كذب فكذب، وإن وهم فوهم، وإن غلط فغلط، وهؤلاء هم أهل الحرج فيسقط حديث من وجب عنهم أن يسقط حديثه ولا يعبأ به ولا يعمل عليه، ويكتب حديث من وجب كتب حديثه منهم على معنى الاعتبار، ومن حديث بعضهم الآداب الجميلة والمواعظ الحسنة والرقائق والترغيب والترهيب»[١].

وقد حفظ الله عز وجل هذا الدين بحفظه لسنَّة سيد المرسلين، وحفظ الله سنة سيد المرسلين بحفظه لأولئك النُّقاد الأفذاذ الذين بذلوا مهج أرواحهم لحفظ سنة المصطفى ﷺ.

لقد قدَّم علماء المسلمين جهوداً عظيمة في ضبط قوانين الرواية تحملاً وأداءً، واهتموا بسنَّة النبي ﷺ توثيقاً وتدقيقاً وتحقيقاً، وبنوا صرحاً شامخاً سامقاً تميزت به هذه الأمة من بين الأمم، فحُفظت سنَّة النبي ﷺ من كل تحريف أو تبديل أو تغيير. ورحم الله الإمام الثوري الذي قال: «لو همَّ رجلٌ أن يكذب في الحديث، وهو في بيت في جوف بيت، لأظهر الله عليه»[٢].

قال أبو حاتم بن حبان: «ولو لم يكن الإسناد وطلب هذه الطائفة له ـ أي: المحدثين ـ لظهر في هذه الأمَّة من تبديل الدين ما ظهر في سائر الأمم. وذاك أنَّه لم يكن أمَّة لنبيٍّ قط حفظت عليه الدين عن التبديل ما حفظت هذه الأمَّة، حتى لا يتهيأ أن يُزاد في سنَّة من سنن رسول الله ﷺ ألف ولا واو، كما لا يتهيأ زيادة مثله في القرآن.

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (ص ٥).
(٢) سير أعلام النبلاء (٧/٢٤٨).

فحفظت هذه الطائفة السنن على المسلمين وكثرت عنايتهم بـأمر الدين، ولولاهم لقال من شاء بما شاء»[1].

وقال أبو عبد الله الحاكم: «فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد. فإن الأخبار إذا تعرَّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بُتراً»[2].

وقال ابن الجوزي: «.. ومن ذلك أنَّ سنَّة نبينا ﷺ مأثورة بنقلها خلف عن سلف، ولم يكن هذا لأحد من الأمم قبلها، ولما لم يكن أحد أن يُدخل في القرآن شيئاً ليس منه، أخذ أقوام يزيدون في حديث رسول الله ﷺ وينقصون ويبدلون ويضعون عليه ما لم يقل، فأنشأ الله عز وجل علماء يذبُّون عن النقل، ويوضحون الصحيح، ويفضحـون القبيـح، ومـا يخلي الله عـز وجـل منهم عصـراً من الأعصار»[3].

وقال الحافظ ابن كثير بعد كلام له سبق في بيان أقوال أهل العلم في إبليس وهل كان من الجنِّ أم من الملائكة: «.. وقد روي في هذا آثار كثيرة عن السلف، وغالبها من الإسرائيليات التي تُنقل ليُنظر فيها، والله أعلم بحال كثير منها. ومنها ما قد يُقطع بكذبه لمخالفته للحقِّ الذي بأيدينا، وفي القرآن غنية عن كلِّ ما عداه من الأخبار المتقدمة، لأنها لا تكاد تخلو من تبديل وزيادة ونقصان، وقد وضع فيها أشياء كثيرة، وليس لهم من الحفاظ المتقنين الذين ينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين، كما لهذه الأمَّة من الأئمة

---

(١) المجروحين (١/٢٥).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ٦).

(٣) الموضوعات (١/٣١).

والعلماء والسادة والأتقياء والبررة والنجباء من الجهابذة النُّقاد والحفاظ الجياد الذين دوَّنوا الحديث وحرَّروه، وبيَّنوا صحيحه من حسنه من ضعيفه من منكره وموضوعه ومتروكه ومكذوبه، وعرفوا الوضـاعين والكذابين والمجهولين وغير ذلك من أصناف الرجال. كلٌّ ذلك صيانة للجناب النبويّ والمقام المحمديّ خاتم الرسل وسيِّد البشر ﷺ، أن ينسب إليه كذب، أو يُحدَّث عنه بما ليس منه. فرضي الله عنهم وأرضاهم وجعل جنات الفردوس مأواهم، وقد فعل»[1].

وما وصل علماء السنَّة إلى هذا المنهج العظيم إلا بعد طول عناء، ومكابدة لآلام السفر والسهر، وقد نُقل عنهم في ذلك عجائب وغرائب منذ وقت الصحابة رضي الله تعالى عنهم إلى أن تم تدوين سنَّة المصطفى ﷺ، قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «والله الذي لا إله غيره، ما أُنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين نزلت، ولا أُنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيمن نزلت. ولو أعلم أحداً أعلم منيِّ بكتاب الله تبلغُه الإبل لركبتُ إليه»[2].

وعن قيس بن كثير قال: قدم رجل من المدينة إلى أبي الدرداء وهو بدمشق، فقال: ما أقدمك، أي أخي؟ قال: حديث بلغني أنك تُحدَّث به عن رسول الله ﷺ. قال: أما قدمت لتجارة؟ قال: لا. قال: أما قدمت لحاجة؟ قال: لا. قال: ما قدمتَ إلا في طلب هذا الحديث؟! قال: نعم. قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة. وإنَّ

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٣/٩٠)، تفسير سورة الكهف: آية (٥٠).

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب: فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ (٩/٤٧) رقم (٥٠٠٢). ومسلم في كتاب: فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن مسعود (٤/١٩١٠ - ١٩١١).

الملائكة لتضع أجنحتها رضاً لطالب العلم. وإنَّه ليستغفر للعالم من في السموات والأرض حتى الحيتان في السماء. وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب. إنَّ العلماء ورثة الأنبياء، لم يورِّثوا ديناراً ولا درهماً وإنَّما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر»[1].

وقد تتابع اهتمام المحدِّثين بالرحلة في طلب الحديث ـ مع ما فيها من عناء وجهد ـ جيلاً بعد جيل، فعن أبي العالية قال: «كنَّا نسمع بالرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ بالمدينة والبصرة، فما نرضى حتى أتيناهم فسمعنا منهم»[2].

وقد أثنى الإمام أحمد رحمه الله تعالى على عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى لكثرة رحلاته، قال أحمد بن حنبل: «لم يكن في زمان ابن المبارك أطلب للعلم منه، رحل إلى: اليمن وإلى مصر وإلى الشام والبصرة والكوفة. وكان من رواة العلم وأهل ذلك. كتب عن الصغار والكبار: كتب عن عبد الرحمن بن المهدي، وعن الفزاري، وجمع أمراً عظيماً»[3]. لذلك لما سأل عبد الله بن أحمد بن حنبل أباه: «عمَّن طلب العلم، ترى له أن يلزم رجلاً عنده علمٌ فيكتب عنه، أو ترى أن يرحل إلى المواضع التي فيها العلم فيسمع منهم؟» فقال الإمام أحمد بن حنبل: «يرحلُ يكتب عن الكوفيين والبصريين وأهل المدينة ومكة. يشامُّ[4] الناس يسمع منهم»[5].

---

(١) أخرجه: أحمد (١٩٦/٥) والدرامي (٣٤٩) وابن ماجه (٢٢٣) وأبو داود (٣٦٤١) وابن حبان (٨٠ ـ الموارد) وابن عبد البر (١/ ٣٥ و٣٦) والخطيب في الرحلة (٤). واسناده حسن.

(٢) الرحلة في طلب الحديث (ص ٩٣) والكفاية (ص ٤٠٣).

(٣) الرحلة في طلب الحديث (ص ٩١).

(٤) يشامُّ الناس: أي يتطلع إلى ما عندهم ويتطلعون إلى ما عنده.

(٥) الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي (ص ٨٨).

وقال يحيى بن معين: «أربعة لا تؤنس منهم رشداً: حارس الدرب، ومنادي القاضي، وابن المحدِّث، ورجل يكتب في بلده ولا يرحلُ فـي طلب الحديث»[1].

وتتبع أخبار الأئمة في ذلك أمرٌ يطول ذكره[2]، وقد أثنى عليهم ابن قتيبة الدينوري بقوله: «فأمَّا أصحاب الحديث فإنهم التمسوا الحق من وجهته وتتبعوه من مظانِّه وتقرَّبوا من الله تعالى باتباعهم سنن رسول الله ﷺ وطلبهم لآثاره وأخباره براً وبحراً وشرقاً وغرباً يرحل الواحد منهم راجلاً مقوياً[3] في طلب الخبر الواحد أو السنَّة الواحدة حتى يأخذها من الناقل لها مشافهة ثم لم يزالوا في التنقير عن الأخبار والبحث لها حتى فهموا صحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها وعرفوا من خالفها من الفقهاء إلى الرأي فنبَّهوا على ذلك، حتى نَجَم الحق بعد أن كان عافياً وبَسَق بعد أن كان دارساً واجتمع بعد أن كان متفرقاً، وانقاد للسنن من كان عنها معرضاً وتنبه عليها من كان عنها غافلاً، وحكم بقول رسول الله ﷺ بعد أن كان يحكم بقول فلان وفلان وإن كان فيه خلاف على رسول الله ﷺ»[4].

وقال أبو حاتم بن حبَّان: «أخبرني الحسن بن عثمان بن زياد، حدثنا محمد بن منصور، قال: مرَّ أحمد بن حنبل رحمه الله على نفر من أصحاب الحديث وهم يعرضون كتاباً لهم، فقال: ما أحسب هؤلاء إلا ممن قال رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي على

---

(١) الرحلة في طلب الحديث (ص ٨٩) وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٢٣).
(٢) راجع: الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي.
(٣) أي: نازلاً بالقواء وهو قفر الأرض. أفاده مصحح الكتاب.
(٤) تأويل مختلف الحديث (ص ٥١).

الحق حتى تقوم الساعة»[1].

قال أبو حاتم: «ومَن أحق بهذا التأويل من قوم فارقوا الأهل والأوطان، وقنعوا بالكسر والأطمار في طلب السنن والآثار، وطلب الحديث والأخبار، يجولون في البراري والقفار، ولا يبالون بالبؤس والإقتار. المتبعون لآثار السلف من الماضين، والسالكون ثبج محجَّة الصالحين وردّ الكذب عن رسول رب العالمين، وذبّ الزور عنه حتى وضح للمسلمين المنار، وتبيَّن لهم الصحيح من بين الموضوع والزور من الآثار، وأرجو أن لا يكون من هذه الأمَّة في الجنَّة اقرب إلى النبي ﷺ من هذه الطائفة، لأنَّ النبي ﷺ قال: أولى النَّاس بي يوم القيامة أكثرهم عليَّ صلاة[2]. وليس في هذه الأمة طائفة أكثر صلاة على رسول الله ﷺ من هذه الطائفة، فهم على وجوههم في هذه الدنيا يَهيمون، وبتعلُّم السنن فيها ينعمون، وعلى حسن الاستقامة يدورون، وأهل الزيغ والآراء يَقْمعُون، وعلى السَّداد في السنة يموتون، وعلى الخيرات في العقبى يُقدمون، أولئك حزب الله ألا إنَّ حزب الله هم المفلحون»[3].

---

(١) حديث صحيح متواتر. أنظر اقتضاء الصراط المستقيم (١/٦٩) ت. العقل. وقطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة (ص ٢١٦). وانظر تخريجه هناك.

(٢) أخرجه: البخاري في التاريخ الكبير (٥/١٧٧) والترمذي رقم (٤٨٤) وابن حبَّان رقم (٢٣٨٩ ـ الموارد). وإسناده ضعيف، فيه عبد الله بن كيسان، قال عنه ابن القطان: «لا يُعرف حاله». ولم يوثقه إلا ابن حبان. أنظر: الثقات لابن حبان (٧/٤٩) وتهذيب التهذيب (٥/٣٧٢). وفيه أيضاً: موسى بن يعقوب، ضعفه ابن المديني، وقال أحمد: لا يُعجبني حديثه، وقال النسائي: ليس بالقوي. ووثقه ابن معين وابن القطان، وقال أبو داود: صالح الحديث، وقال ابن عدي: لا بأس به عندي، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق سيىء الحفظ. انظر: تهذيب التهذيب (١٠/٣٧٨) وتقريب التهذيب (٢/٢٨٩).

(٣) المجروحين لابن حبان (١/٨٩).

وقال الخطيب البغدادي في أهل الحديث: «فقد جعل رب العالمين الطائفة المنصورة حُرَّاس الدين، وصرف عنهم كيد المعاندين لتمسكهم بالشرع المتين، واقتفائهم آثار الصحابة والتابعين. فشأنهم حفظ الآثار، وقطع المفاوز والقفار، وركوب البراري والبحار، في اقتباس ما شرع الرسول المصطفى، لا يُعرِّجون عنه إلى رأي ولا هوى. قبلوا شريعته قولاً وفعلاً، وحرسوا سنته حفظاً ونقلاً، حتى ثبَّتوا بذلك أصلها، وكانوا أحق بها وأهلها. وكم من مُلحد يروم أن يخلط بالشريعة ما ليس منها، والله يذبُّ بأصحاب الحديث عنها. فهم الحفاظ لأركانها، والقوَّامون بأمرها وشأنها. إذا صدف عن الدفاع عنها فهم دونها يناضلون، أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون»[1]. ونقل ابن قيم الجوزية عن أبي المظفر[2] كلاماً متيناً في هذا الباب أنقله بطوله، قال أبو المظفر: «فإن قالوا: فقد كثرت الآثار في أيدي الناس واختلطت عليهم! قلنا: ما اختلطت إلا على الجاهلين بها، فأمَّا العلماء بها فإنهم ينتقدونها انتقاد الجهابذة الدراهم والدنانير، فيُميِّزون زيوفها ويأخذون خيارها، ولئن دخل في أغمار الرواة من وسم بالغلط في الأحاديث، فلا يروج ذلك على جهابذة اصحاب الحديث وورثة العلماء[3]، جتى أنَّهم عدّوا أغاليط من غلط في الإسناد والمتون، بل تراهم يعدُّون على كلِّ واحدٍ منهم كم في

(١) شرف أصحاب الحديث (ص ١٠).

(٢) هو: إمام عصره بلا مدافعة شيخ الشافعية منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، أحد أئمة الدنيا، له كتب قيمة منها: «الانتصار لأصحاب الحديث» وهو الذي ينقل من ابن القيم. توفي سنة ٤٨٩هـ. انظر: ترجمته في: الانساب (١٣٩/٧) والمنتظم (١٠٢/٩) وطبقات الشافعية للسبكي (٣٣٥/٥) وسير أعلام النبلاء (١١٤/١٩)

(٣) هكذا في الأصل، ولعلَّ الصواب: وورثة الأنبياء.

حديث غلط، وفي كلِّ حرف حرَّف، وماذا صحَّف؟ فإذا لم تَرُجْ عليهم أغاليط الرواه في الأسانيد والمتون والحروف، فكيف يروج عليهم وضع الزنادقة وتوليدهم الأحاديث التي يرويها الناس حتى خفيت على أهلها؟! وهو قول بعض الملاحدة، وما يقول هذا إلا جاهل ضال مُبتدع كذاب، يُريد أن يهجن بهذه الدعوة الكاذبة صحاح أحاديث النبي ﷺ، وآثاره الصادقة، فُيغالط جهَّال الناس بهذه الدعوى، وما احتجَّ مبتدع في ردِّ آثار رسول الله ﷺ بحجّة أوهن ولا أشدّ استحالة من هذه الحجة، فصاحب هذه الدعوى يستحق أن يسف في فيه وينفى من بلد الإسلام.

فتدبر رحمك الله أيجعل حكم من أفنى عمره في طلب آثار النبي ﷺ شرقاً وغرباً، براً وبحراً، وارتحل في الحديث الواحد فراسخ، واتهم أباه وأدناه في خبر يرويه عن النبي ﷺ إذا كان موضع التهمة، ولم يُحابه في مقال ولا خطاب غضباً لله وحميَّة لدينه، ثمَّ ألَّف الكتب في معرفة المحدثين وأسمائهم وأنسابهم وقدَّر أعمارهم، وذكر أعصارهم وشمائلهم وأخبارهم، وفصل بين الرديء والجيِّد، والصحيح والسقيم، حباً لله ورسوله وغيرة على الإسلام والسنَّة، ثم استعمل آثاره كلها حتى فيما عدا العبادات من أكله وطعامه وشرابه ونومه ويقظته وقيامه وقعوده ودخوله وخروجه، وجميع سنته وسيرته حتى في خطراته ولحظاته. ثم دعا الناس إلى ذلك وحثهم عليه وندبهم إلى استعماله، وحبَّب إليهم ذلك بكلِّ ما يملكه حتى في بذل ماله ونفسه.

... كمن أفنى عمره في اتباع أهوائه وإرادته وخواطره وهواجسه، ثم تراه يردّ ما هو أوضح من الصبح من سنَّة النبي ﷺ،

وأشهر من الشمس برأي دخيل، واستحسان ذميم، وظنٍّ فاسد، ونظر مشوب بالهوى.

فانظر وفقك الله للحقِّ: أيّ الفريقين أحق أن يُنسب إلى اتباع السنَّة واستعمال الأثر. فإذا قضيت بين هذين بوافر لُبِّك وصحيح نظرك، وثاقب فهمك، فليكن شكرك لله تعالى على حسب ما أراك من الحق ووفقك للصواب وألهمك من السداد»(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقام علماء النقل والنُّقاد: بعلم الرواية والإسناد، فسافروا في ذلك إلى البلاد، وهجروا فيه لذيذ الرقاد، وفارقوا الأموال والأولاد، وأنفقوا فيه الطارف والتلاد، وصبروا فيه على النوائب، وقنعوا من الدنيا بزاد الراكب، ولهم في ذلك من الحكايات المشهورة، والقصص المأثورة، ما هو عند أهله معلوم، ولمن طلب معرفته معروف مرسم، بتوسد أحدهم التراب وتركهم لذيذ الطعام والشراب وترك معاشرة الأهل والأصحاب والتصبُّر على مرارة الاغتراب، ومقاساة الأهوال الصعاب، أمر حبَّبه الله إليهم وحلاَّه ليحفظ بذلك دين الله..»(٢).

هذا المنهج العلمي للمحدِّثين بقي راسخاً، ضارباً بأطنابه في أعماق الأرض، ثابتاً ثبوت الجبال الرواسي، يحقُّ لكلِّ مسلم أن يزهو به ويفخر، وقد قال المستشرق مرجليوت: «ليفتخر المسلمون ما شاءوا بعلم حديثهم»(٣). وكما قيل: الحق ما شهدت به الأعداء.

ولكنَّ حقد هؤلاء المستشرقين دفين، ومكرهم مستمر، حيث

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (٢/٥٠٧ ـ ٥٠٩).
(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١/٧ ـ ٨).
(٣) نقله عنه المعلمي في مقدمة الجرح والتعديل (ص ب).

سلطوا سهامهم المسمومة، المحمَّلة بجميع صور الحقد والكراهية على هـذا الدين الحنيف، فـراحـوا يثيـرون الشبهـات ويختلقـون الأكاذيب:

فتارة يتكلمون في القرآن الكريم مصدر هذا الدين.

وتارة يتكلمون في نبوة سيد المرسلين ﷺ.

وتارة يتكلمون في في ثبوت السنَّة النبويَّة وتدوينها.

وتارة يقدحون في الصحابة المبلِّغين عن الرسول ﷺ.

وتارة يقدحـون في نقلة هذا العلم من التـابعين وأتباعهم. وهكذا!!

وقد لقي هؤلاء المستشرقون في كلِّ مسألة من هذه المسائل تلاميذ وأتباعاً، يرددون ما قالوه زوراً وبهتاناً، أمثال: أبي ريَّة، وأحمد أمين، وولده.. وغيرهم.

ومـوجة التشكيـك في السنَّة النبـوية بمـراتبها المختلفـة قد انحسرت، وعادت الثقة بالسنة ولله الحمد والمنَّة، إلا أنَّ هناك آثاراً لا زالت باقية تظهر هنا وهناك.

وعلى الرغم من قوَّة هذه السهام الآثمة، إلا أنَّها لا زالت تتحطم تحت أعتاب ذلـك الصرح السـامق المنيف. وبقيت تلك التيجان الشمَّاء شامخة تنادي السماء بارتفاعها وأنفتها. لا تضرها فتنة ما دامت السموات والأرض... وصدق الحق جل جلاله حينما قال: **﴿يُريدون ليطفؤا نور الله بأفواههم والله متمُّ نوره ولو كره الكافرون﴾** (الصف: ٨).

فاللهم لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال

وجهك وعظيم سلطانك على حفظ هذا الدين، بحفظ سنة سيد المرسلين ﷺ.

وهذا الكتاب المتواضع يُناقش قضية من القضايا التي ما فتىء كثير من المستشرقين يرددها في كلٍّ محفل من محافلهم، وهي مسألة: «تـدوين السنَّة النبويَّة المشرفة»، التي تُعتبر مصدراً أصيلاً من مصادر التشريع الإسلامي.

فهم يزعمون أنَّ السنَّة النبوية لم تدوَّن إلا في وقت متأخر جداً، أي في نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني الهجري، وتنـازل بعضهم وزعم أنَّ الاهتمام بالاسانيد والبحث في حال النقلة لم يكن ألا بعد فتنة ابن الزبير، أي سنة: (٧٢هـ)[1]... وزعموا أن اعتماد المسلمين قبل ذلك لم يكن إلا على الحفظ، ممَّا أدى إلى اختلاط السنَّة النبوية وتحريفها..!!

ومن ثمَّ فلا يحق للمسلمين أن يعتمدوا على هذه النقولات المحرَّفة المختلقة على الرسول ﷺ..!!

ولا أحبُّ أن أتعجل النتيجة، وأجزم ببطلان هذا القول ابتداءً، بل آخذك أيها القارىء العزيز بجولة سـريعة في ريـاض السنَّة، لنتباحث في هذه المسألة بشيء من العلمية والمنهجية ـ على قدر الطاقة ـ وسوف تجد نفسك ـ إن شاء الله تعالى ـ تردِّد معي قول الحق تبارك وتعالى: ﴿**كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً**﴾ (الكهف: ٥).

وقد قمت بتقسيم هذا الكتاب إلى ثلاثة أبواب، وكلّ باب من

---

(١) أنظر: بحوث في تاريخ السنَّة المشرفة (ص ٥١).

هذه الأبواب يحتوي على عدد من الفصول:

● **الباب الأول**: كتابة الحديث الشريف. ويحتوي على أربعة فصول:

- الفصل الأول: ما جاء عن النبي ﷺ في كتابة الحديث، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ما جاء في كراهية الكتابة.

المبحث الثاني: ما جاء في إباحة الكتابة.

- الفصل الثاني: ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم في كتابة الحديث، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ما جاء عنهم في كراهية الكتابة.

المبحث الثاني: ما جاء عنهم في إباحة الكتابة.

- الفصل الثالث: الجمع بين الأقوال.

- الفصل الرابع: طرق تحمُّل الحديث الشريف.

● **الباب الثاني**: صحائف الصحابة رضي الله عنهم. ويحتوي على فصلين:

- الفصل الأول: ما كُتب في حياة الرسول ﷺ، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: صحيفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

المبحث الثاني: صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

المبحث الثالث: صحيفة عمرو بن حزم رضي الله عنه.

ـ الفصل الثاني: ما كُتب بعد وفاة النبي ﷺ، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: صحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما.

المبحث الثاني: صحيفة سمرة بن جُندب رضي الله عنه.

المبحث الثالث: صحيفة أبي هريرة رضي الله عنه.

● **الباب الثالث**: السنَّة في منتصف القرن الثاني حتى نهاية القرن الثاني، ويحتوي على فصلين:

ـ الفصل الأول: السنَّة في منتصف القرن الثاني.

ـ الفصل الثاني: السنَّة بعد منتصف القرن الثاني حتى نهاية القرن الثاني.

● **الخاتمة**:

وقد تناول هذا الموضوع عدد من الباحثين، بل خصص البعض فيه رسائل علمية من أبرزها:

١ ـ دراسات في الحديث النبوي: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

٢ ـ السنَّة قبل التدوين: للدكتور محمد عجاج الخطيب.

وقد استفدت من هذين الكتابين استفادة كبيرة، خاصة الأول منهما، فقد بذلا جهداً كبيراً متميزاً، فجزاهما الله خير الجزاء.

ألا أني في هذا البحث ركزت على جانبين رئيسين من الموضوع، وهما:

الأول: دراسة صحائف الصحابة رضي الله عنهم دراسة تفصيلية توثيقية، لأنَّها تمثل النواة الأولى للتدوين، فهي حجَّة ساطعة تثبت البدايات المبكرة لكتابة حديث النبي ﷺ، ولعلَّ هذه الدراسة ـ والله أعلم ـ هي الدراسة التفصيلية الأولى في هذا الباب.

الثاني: دراسة البذور الأولى لتدوين وتصنيف الحديث الشريف، وترتيبها وفق مضمونها في أبواب، وذلك في منتصف القرن الثاني الهجري، حتى نهاية القرن الثاني.

منهجي في ترتيب المصادر والمراجع المحال إليها:

يوجد هناك منهجان رئيسان في ترتيب المراجع والمصادر المحال إليها، وهما:

الأول: الترتيب الزمني على حسب وفيات المصنفين.

الثاني: الترتيب على حسب قوة المراجع، فيبدأ بالقوي، ثم الذي يليه، ثم الذي يليه... وهكذا.

وقد اخترت المنهج الأول لسببين:

أحدهما: أنَّ المتأخر غالباً ينقل من المتقدم، وهذا ظاهر بيِّن، خاصة في كتب الرجال، والأولى أن يُنسب القول إلى مصدره الأول.

الثاني: أنَّ ترتيب المصادر على حسب القوة العلمية ـ رغم جودته ـ يُكلِّف الباحث عناءً شديداً، وهو مما تختلف فيه وجهات النظر. فمن السهل مثلاً تقديم الصحيحن على بقية كتب السنة، ولكن أي الكتب التالية أقوى: مسند أحمد، أو سنن أبي داود، أو سنن الترمذي، أو سنن النسائي؟! وإن كنا نستطيع أن نحسم هذا

الأمر في الكتب التسعة، فيصعب علينا حسم ذلك في الكتب الأخرى..!

ثم أيُّ الكتب التالية اولى بالتقديم: تاريخ ابن معين، أو علل ابن المديني، أو العلل ومعرفة الرجال لأحمد، أو التاريخ الكبير، أو الجرح والتعديل، أو ميزان الاعتدال، أو.. الخ.

وإن كنا نستطيع أن نعطي أحكاماً مبدئية، إلا أن تقديم كتاب على آخر يتطلب دراسة تفصيلية وافية لكلا الكتابين. وهذا يتطلب جهداً جهيداً وعناءً كبيراً لكثرة المراجع والمصادر. ثم إن هذا الكتاب قد يتميز من جهة، وذلك الكتاب يتميز من جهة أخرى، فما هي الضوابط التي تؤخذ بعين الاعتبار لتقديم كتاب على آخر؟

من أجل هذا رأيتُ أنَّ الأولى والأسلم هو اختيار المنهج الأول، والله أعلم.

وختاماً أتوجه بالحمد والثناء والشكر للمولى القدير الذي وفقني بفضله وكرمه وإحسانه على إتمام هذا البحث المتواضع، وأسأله سبحانه بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يغفر لي فيه الزلل والتقصير.. وأسأله عز وجل أن يُريني الحق حقاً ويرزقني اتباعه، ويريني الباطل باطلاً ويرزقني اجتنابه.

ثم أتقدم بشكري الجزيل لاستاذنا فضيلة الدكتور سعدي الهاشمي الذي تفضل مشكوراً بقراءة هذا الكتاب، رغم كثرة المشاغل والارتباطات العلمية، وقدَّم لي جميل ملاحظاته وبليغ نصائحه.

كما أتقدم بشكري العميم لأستاذنا فضيلة الدكتور مسفر غرم الله

الدميني الذي تفضل مشكوراً بقراءة هذا الكتاب، وأعانني بتوجيهاته الكريمة، وفتح لي بابه، ولم يبخل علي بوقته.

فأسأل الله عز وجل أن يجزل لهما المثوبة، ويُنعم عليهما بنعيم الدارين.

كما لا أنسى بقية الأخوة والزملاء الذين أنعموا عليَّ بملاحظاتهم قليلة كانت أو كثيرة، فأسأل الله عز وجل أن يثيبهم ويجزيهم الجزاء الأوفى.

وأخيراً فما أصبت فمن الله العلي الأعلى. وما أخطأت فمن نفسي والشيطان، وأسأله سبحانه وتعالى العفو والمغفرة.. ورحم الله امرءًا أهدى إليَّ عيوبي.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

وكتبه أخوكم

أحمد بن عبد الرحمن بن سليمان الصويان

الباب الأول
كتابة الحديث الشريف

الفصل الأول: ما جاء عن النبي ﷺ في كتابه الحديث الشريف.

الفصل الثاني: ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم في كتابة الحديث الشريف.

الفصل الثالث: الجمع بين الأقوال.

الفصل الرابع: طرق تحمُّل الحديث الشريف.



الفصل الأول
«ما جاء عن النبي ﷺ في كتابة الحديث الشريف»

المبحث الأول: ما جاء في كراهية الكتابة:

١ ـ عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تكتبوا عنِّي، ومن كتب عنِّي غير القرآن فلْيمحُه. وحدِّثوا عنِّي ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»(١).

٢ ـ عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه: «أنَّهم استأذنوا النبي ﷺ في أن يكتبوا عنه فلم يأذن لهم»(٢).

---

(١) أخرجه: الإمام أحمد (١٢/٣ و٢١ و٣٩ و٥٦) ومسلم (٢٢٩٨/٤) رقم (٣٠٠٤) والحاكم (١٢٧/١) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يُخرجاه، ووافقه الذهبي. وأخرجه أيضاً: الخطيب في تقييد العلم (ص ٢٩ ـ ٣٢) وابن عبد البرفي جامع بيان العلم وفضله (٧٦/٢).

(٢) أخرجه: الدارمي (٩٨/١) رقم (٤٥٧) من حديث: سفيان قال: حدثنا زيد بن أسلم عن عطاء به. قلت: وهذا إسناد صحيح. ولكن رواه سفيان أيضاً عن: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء به، أخرجه: الترمذي (٢٦٦٥) وسكت عنه، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص ٣٧٩) والخطيب في تقييد العلم (ص ٣٢ ـ ٣٣) وعياض في الإلماع (ص ١٤٨). وعبد الرحمن بن زيد: =

وفي الباب من: حديث أبي هريرة، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وابن عمر رضي الله تعالى عنهم[1]. قلت: ولا يصح في هذا الباب إلا حديثا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه المذكوران آنفاً. وأما بقية الأحاديث ففي أسانيدها مقال[2].

المبحث الثاني: ما جاء في إباحة الكتابة:

١ ـ عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما قال: كنتُ أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بشرٌ يتكلم في الغضب والرضى! فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بإصبعه إلى فيه، وقال: «اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه ألا حق»[3].

= اتفقت كلمة النُّقاد على ضعفه، أنظر: ميزان الاعتدال (٢/٥٦٤). ولهذا ضعف الدكتور الأعظمي هذا الحديث في كتابه: دراسات في الحديث النبوي (١/٧٧).
قلت: وقد تبيَّن لك أن الحديث صحيح على الراجح إن شاء الله، لأن سفيان يُحدِّث به مرَّة عن زيد بن أسلم، ومرة أخرى عن عبد الرحمن بن زيد عن أبيه، وكلاهما في عداد شيوخ سفيان، والله أعلم.

(١) أنظر: دراسات في الحديث النبوي (١/٧٦ ـ ٧٧).

(٢) يرى الدكتور محمد الأعظمي أنَّه لم يصح إلا حديث أبي سعيد الخدري الأول كما تقدم، وكذلك أبو شهبة في كتابه: الوسيط (ص ٥١).

(٣) أخرجه: أحمد (٢/١٦٢ و١٩٢) وصححه أحمد شاكر برقم (٦٥١٠ و٦٨٠٢) والدرامي رقم (٤٩٠) وأبو داود رقم (٣٦٤٦) والحاكم (١/١٠٥ و١٠٦) وقال: صحيح الإسناد، أصل في نسخ الحديث عن رسول الله ﷺ ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، والبيهقي في المدخل رقم (٧٥٥) والخطيب في تقييد العلم (ص ٨٠) وفي الجامع لأخلاق الراوي (٢/٩٢) وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/٨٥) وقال ابن حجر: لهذا طرق يقوي بعضها بعضاً. الفتح (١/٢٠٧) وحسنه الأرناؤوط في جامع الأصول (٨/٢٥).

٢ ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لمّا فتح الله على رسوله ﷺ مكة، قام في النّاس فحمد الله وأثنى عليه ثمّ قال: «إنّ الله حبس عن مكة الفيل وسلّط عليها رسولَهُ والمؤمنين فإنّها لا تحلُّ لأحد كان قبلي، وإنّها أُحلّت لي ساعة من نهار، وإنّها لن تحلّ لأحد من بعدي، فلا يُنفّر صيدها، ولا يُختلى شوكها، ولا تحلّ ساقطتها إلا لمُنشد، ومن قتل له قتيل فهو بخير لتّطرين إما أن يُفدى، وإما أن يُقيد». فقال العباس: إلا الإذخر، فإنّا نجعله لقبورنا وبيوتنا. فقال رسول الله ﷺ: «إلا الإذخر» فقام أبو شاة ـ رجلٌ من أهل اليمن ـ فقال: اكتبوا لي يا رسول الله. فقال رسول الله ﷺ: «أكتبوا لأبي شاة». قلت للأوزاعيّ: ما قوله اكتبوا لي يا رسول الله؟ قال: هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله ﷺ»[1].

٣ ـ عن ابن عبّاس قال: لمّا اشتدّ بالنبيّ ﷺ وجعه قال: «ائتوني بكتاب أكتب لكم، كتاباً لا تضلوا بعده». قال عمر: إنّ النبي ﷺ غلبه الوجع وعندنا كتاب الله حسبنا. فاختلفوا، وكثر اللغط. قال: «قوموا عنّي، ولا ينبغي عندي التنازع». فخرج ابن عباس يقول: «إنّ الرَّزيّة كل الرزيّة ما حال بين رسول الله ﷺ وبين كتابه»[2].

٤ ـ عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ قال: «قيّدوا العلم بالكتاب»[3].

---

(١) أخرج: أحمد (٢/٢٣٨) والبخاري رقم (١١٢ و٢٤٣٤ و٦٨٨٠) ومسلم (٢/٩٨٩) وأبو داود (٤/٦٢) والترمذيّ رقم (٢٦٦٧) والبيهقي في المدخل رقم (٧٤٥) وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/٨٤).

(٢) أخرجه: أحمد (١/٤٢٤ و٣٣٦) والبخاري رقم (١١٤ و٣٠٥٣ و٣١٦٨ و٤٤٣١ و٤٤٣٢ و٥٦٦٩ و٧٣٦٦) ومسلم (٢/١٢٥٧ و١٢٥٩).

(٣) أخرجه: الحاكم (١/١٠٦) والرامهرمزيّ في المحدّث الفاصل (ص ٣٦٥)=

. . . .

= والخطيبب في تقييد العلم (ص ٦٩) وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٧٣/١) جميعهم من حديث ابن عمرو. ورواه من حديث أنس مرفوعاً: أو نعيم في تاريخ أصبهان (٢٢٨/٢) والرامهرمزيّ (ص ٣٦٨) والخطيب في تقييد العلم (ص ٧٠ و٩٧) وتاريخ بغداد (٤٦/١٠) وجامع بيان العلم (٧٢/١) قلت: وفي أسانيدها مقال، ولكن يقوي بعضها بعضاً، ولذلك صححه الألباني في صحيح الجامع رقم (٤٣١٠). ورواه عمر موقوفاً، أخرجه ابن أبي شيبة (٤٩/٩) والدارمي (٥٠٣) والحاكم (١٠٦/١) والرامهرمزي (ص ٣٧٧) وتقييد العلم (ص ٨٨) وجامع بيان العلم (٧٢/١). ورواه كذلك أنس موقوفاً، أخرجه: الحاكم (١٠٦/١) والرامهرمزيّ (ص ٣٦٨) وتقييد العلم (ص ٩٦ ـ ٩٧) وجامع بيان العلم (٧٣/١) وعياض في الإلماع (ص ١٤٧).

الفصل الثاني
«ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم في كتابة الحديث»

المبحث الأول: ما جاء عن الصحابة في كراهية الكتابة:

١ ـ عن أبي نضرة قال: قيل لأبي سعيد: أنكتب حديثكم هذا؟ قال: «لا، لم تجعلونه قرآناً؟ ولكن احفظوا كما حفظنا»[(١)].

٢ ـ عن سعيد بن أبي الحسن قال: لم يكن أحد من أصحاب النبي ﷺ أكثر حديثاً عنه من أبي هريرة رضي الله عنه. وأنَّ مروان بعثه على المدينة وأراد حديثه، فقال: ارو كما روينا، فلمَّا أبىٰ عليه تغفله فاقعد له كاتباً. فجعل أبو هريرة يُحدِّث، ويكتب الكاتب. حتى استفرغ حديثه أجمع. فقال مروان: تعلم أنَّا قد كتبنا حديثك أجمع. قال: أَوَقَد فعلتم، وإن تطيعني تمحه!! قال: فمحاه»[(٢)].

٣ ـ وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: «نحن لا نكتب، ولا نُكتب»[(٣)].

---

(١) أخرجه: ابن أبي شيبة (٥٢/٩) وأحمد في العللٰ ومعرفة الرجال (٤٠٨/١) والدارمي (٤٧٧) والمحدث الفاصل (ص ٣٧٩) وتقييد العلم (ص ٣٧). وإسناده صحيح.

(٢) سوف يأتي تخريجه (ص ٦٧). وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه: الدارمي (٤٧٨) وأبو خيثمة (١٤٠) والهروي في ذم الكلام (ص ٦٨) =

٤ ـ وعن أبي بردة قال: «كتبتُ حديث أبي موسى أنا ومولى لنا، قال: فظنَّ أنّي أكتب حديثه، قال: يا بني أتكتب حديثي؟! قلت: نعم. قال: جئني به. قال: فأتيته به. فنظر فيه، فمحاه. وقال: يا بني احفظ كما حفظت»[1].

٥ ـ وعن سعيد بن جبير قال: كنَّا إذا اختلفنا في الشيء، كتبته حتى ألقى به ابن عمر، ولو يعلم بالصحيفة معي، لكان الفيصل بيني وبينه»[2].

قال القاضي عياض: «وروى كراهية ذلك عن: أبي موسى، وابن عمر، وأبي سعيد الخدري، وجماعة بعدهم»[3].

وقال ابن الصلاح: «وممَّن روينا عنه كراهية ذلك: عمر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبو موسى، وأبو سعيد الخدري، في جماعة آخرين من الصحابة والتابعين»[4].

قلت: وقد ذكر الخطيب البغدادي في: «تقييد العلم» أسماء ستة رجال من الصحابة الذين نقلت عنهم كراهية كتابة العلم وهم:

١ ـ أبو سعيد الخدري.
٢ ـ عبد الله بن مسعود.

= وتقييد العلم (ص ٤٢) وجامع بيان العلم (١/ ٧٩). وإسناده صحيح. وفي بعض رواياته: «نحن لا نكتم، ولا نكتب».

(١) أخرجه: ابن أبي شيبة (٩/ ٥٣). وأحمد في العلل (١/ ٢٧٨) والدارمي (٤٧٩) والمحدث الفاصل (ص ٣٨١) وتقييد العلم (١/ ٨٣). وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه: ابن أبي شيبة (٩/ ٥٤) والمحدث الفاصل (ص ٣٧٩) وتقييد العلم (ص ٤٤) وجامع بيان العلم (١/ ٨٢). وإسناده صحيح.

(٣) الإلماع (ص ١٤٩).

(٤) علوم الحديث (ص ١٦٠).

٣ ـ أبو موسى الأشعري.
٤ ـ أبو هريرة.
٥ ـ عبد الله بن عباس.
٦ ـ عبد الله بن عمر[١].

وفي الباب بعض الروايات الضعيفة عن الصحابة رضوان الله عليهم، أذكر منها:

١ ـ قالت عائشة رضي الله عنها: جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ، وكانت: خمسمائة حديث. فبات ليلته يتقلَّب كثيراً، قالت: فغمَّني، فقلت: أتتقلب لشكوى، أو لشيء بلغك؟ فلمَّا أصبح، قال: أي هلمِّي الأحاديث التي عندك، فجئته بها، فدعا بنار فحرَّقها! فقلت: لم أحرقتها؟! قال: خشيت أن أموت وهي عندي، فيكون منها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت، ولم يكن كما حدَّثني، فأكون قد نقلت ذاك»[٢].

قال الذهبي: «فهذا لا يصح، والله أعلم»[٣].

٢ ـ عن عروة بن الزبير: أنَّ عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن، فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله ﷺ، فأشار عليه عامتهم بذلك، فلبث عمر شهراً يستخير الله له، فقال: «إنِّي كنت قد ذكرت لكم من كتاب السنن ما قد علمتم، ثم تذكرت فإذا أُناس من أهل الكتاب قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتباً فأكبُّوا عليها، وتركوا كتاب الله. وإنِّي والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً». فترك كتاب

---

(١) أنظر: تقييد العلم (ص ٣٦ ـ ٤٤).
(٢) عزاه الذهبي في: تذكرة الحفاظ (١/ ٥) إلى الحاكم، ولم أجده فيه.
(٣) تذكرة الحفاظ (١/ ٥).

السنن[1]. قلت: ورجاله ثقات، إلا أنَّ عروة لم يـدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه[2].

وقد جاء أصل هذا الخبر من طريقين آخرين:

الأول: من طريق: يحيى بن جعدة عن عمر. ويحيى بن جعدة لم يدرك عمر بن الخطاب[3].

الثاني: من طريق: زيد بن يحيى، قال: حدثنا عبد الله بن العلاء، قال سألت: القاسم أن يُملي عليَّ أحاديث. فمنعني، وقال: إنَّ الأحاديث كثرت على عهد عمر، فناشد الناس أن يأتوه بها، فلمَّا أتوه بها، أمر بتحريقها. ثم قال: مثناة كمثناة أهل الكتاب[4].

وهذا الطريق رجاله ثقات، إلا أنَّ القاسم بن محمد لم يولد إلا في خلافة علي، فهو لم يدرك عمر. كما أنَّ الواسطة إلى زيد بن يحيى لا نعرفها.

المبحث الثاني: ما جاء عن الصحابة في إباحة الكتابة:

١ ـ قال أبو هريرة رضي الله عنه: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر منِّي حديثاً عنه، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنَّه كان يكتب ولا أكتب»[5].

---

(١) أخرجه: عبد الرزاق (٢٠٤٨٤). ومن طريقه: البيهقي في: المدخل (٧٣١) وتقييد العلم (ص ٥٠) وجامع بيان العلم (١/٧٧).

(٢) أنظر: دراسات في الحديث النبوي (١/١٣٣) والأنوار الكاشفة (ص ٣٨).

(٣) كتاب العلم لأبي خيثمة رقم (٢٦) وانظر تعليق الألباني.

(٤) سير أعلام النبلاء (٥/٥٩).

(٥) أخرجه: عبد الرزاق (٢٠٤٨٩) وأحمد (٢/٢٤٩) والبخاري (١١٣) والترمذي=

٢ - قال بشير بن نهيك: «أتيتُ أبا هريرة بكتابي الذي كتبتُهُ، فقرأتُهُ عليه. فقلت: هذا سمعته منك؟ قال: نعم»[(١)].

٣ - عن عبد الله بن حنش[(٢)] قال: «رأيتُهم عند البراء يكتبون على أكفهم بالقصب»[(٣)].

قال القاضي عياض: «وروي إجازة ذلك وفعله عن: عمر، وعليّ، وأنس، وجابر، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو، والحسن، وعطاء، وقتادة، وعمر بن عبد العزيز، وسعيد بن جبير، في أمثالهم، ومن بعد هؤلاء ممَّن لا يُعدّ كثرة»[(٤)].

وقال أبو عمرو بن الصلاح: «وممَّن روينا عنه إباحة ذلك أو فعله: عليّ، وابنه الحسن، وأنس، وعبد الله بن عمرو بن العاص. في جمع آخرين من الصحابة والتابعين، رضي الله عنهم أجمعين»[(٥)]. وقال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي: «وفي ضوء دراستنا هذه نستطيع أن نقول: إنَّ كل من نقل عنه كراهية كتابة

= (٢٦٦٨) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٠/٤) والحاكم (١٠٥/١) والبيهقي في المدخل (٧٤٨ و٧٤٩) والرامهرمزي (ص ٣٦٨) وتقييد العلم (ص ٨٢) وجامع بيان العلم (٨٤/١).

(١) أخرجه: ابن أبي شيبة (٥٠/٩) وأحمد في العلل (٧٦/١) وأبو خيثمة في العلم (١٣٧ و١٥٤) وشرح معاني الآثار (٣٢٠/٤) والمحدث الفاصل (ص ٥٣٨) والبيهقي في المدخل (٧٧١) وتقييد العلم (ص ١٠١) والكفاية (ص ٢٨٣) وجامع بيان العلم (٨٧/١).

(٢) تصحف عند ابن أبي شيبة إلى: «حبش» وفي جامع بيان العلم إلى: «خنيس». ولعلَّ الصواب ما أثبته فإنَّ له ترجمة في الجرح والتعديل (٣٩/٥).

(٣) أخرجه: ابن أبي شيبة (٥١/٩) وأحمد في العلل ومعرفة الرجال (٧٥/١) والدارمي رقم (٥٠٩) وجامع بيان العلم (٧٣/١). وإسناده حسن.

(٤) الإلماع (ص ١٤٧).

(٥) علوم الحديث (ص ١٦١).

العلم، قد نقل عنه عكس ذلك أيضاً، ما عدا شخص أو شخصين، وقد ثبتت كتابتهم أو الكتابة عنهم»[1].

قلت: وسوف يأتي التفصيل في الباب الثاني عند الحديث عن صحائف الصحابة إن شاء الله تعالى.

---

(١) دراسات في الحديث النبوي (١/٧٦).

الفصل الثالث
«الجمع بين الأقوال»

اختلفت طرق الجمع عند العلماء على أقوال كثيرة منها:

١ - أنَّ أحاديث السماح بـالكتابـة ناسخـة، وأحاديث النهي منسوخة. وممَّن ذكر ذلك من أهل العلم: البغوي[١]، وابن قتيبة[٢]، والخطابي[٣]، والنووي[٤]، وابن الأثير الجزري[٥]، وابن تيمية وحكاه عن جمهور العلماء[٦]، وابن القيم[٧]، وابن حجر العسقلاني[٨]، وغيرهم.

ومن المعاصرين: أحمد شاكر[٩]، وأبو شهبة[١٠]، وصبحي

---

(١) شرح السنة (١/٢٩٤).
(٢) تأويل مختلف الحديث (ص ٢٨٦).
(٣) معالم السنن (٤/١٨٤).
(٤) شرح مسلم للنووي (١٨/١٣٠).
(٥) جامع الأصول (٨/٣٣).
(٦) مجموع الفتاوي (١٨/٣١٨) و(٢٠/٣٢٢).
(٧) تهذيب سنن أبي داود (٥/٢٤٥) وزاد المعاد (٣/٤٥٧).
(٨) فتح الباري (١/٢٠٨ و ٢١٠).
(٩) الباعث الحثيث (ص ١٣٣).
(١٠) الوسيط (ص ٥٧).

الصالح[1]، والأرناؤوط[2]، وغيرهم.

٢ ـ ومنهم من قال: إنَّ النهي خاص بكتابة القرآن مع السنّة في صحيفة واحدة خشية التباسه[3]. قال الخطابي: «وقد قيل إنَّه إنّما نهي أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة، لئلا يختلط به ويشتبه على القارىء. فأمَّا أن يكون نفس الكتاب محظوراً، وتقييد العلم بالخط منهياً عنه فلا. وقد أمر رسول الله ﷺ أمته بالتبليغ وقال: «ليبلغ الشاهد الغائب» فإذا لم يُقيِّدوا ما يسمعونه تعذَّر التبليغ، ولم يُؤمن ذهاب العلم، وأن يسقط أكثر الحديث فلا يبلغ آخر القرون من الأمة. والنسيان من طبع أكثر البشر، والحفظ غير مأمون عليه الغلط...»[4].

٣ ـ وقريب من القول السابق، قول من قال: إنَّ النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه والإذن بغيره[5].

قال الإمام ابن القيم: «وهذا كان في أول الإسلام خشية أن يختلط الوحي الذي يُتلى بالوحي الذي لا يُتلى»[6].

وقال الصنعاني: «أنَّ النهي عن الكتابة إنَّما كان في أول

---

(١) علوم الحديث (ص ٢٢).
(٢) شرح السنة (١/ ٢٩٥).
(٣) أنظر: شرح مسلم للنووي (١٨/ ١٣٠) وإكمال إكمال المعلم (٧/ ٣٠٥). ومعالم السنن (٤/ ١٨٤) وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٦١) وجامع الأصول (٨/ ٣٣) وتهذيب أبي داود لابن القيم (٥/ ٢٤٥) وفتح الباري (١/ ٢٠٨) وتدريب الراوي (٢/ ٦٧) وتوضيح الأفكار (٢/ ٢٤٥). ورجَّح هذا الرأي: الأعظمي في: دراسات في الحديث النبوي (١/ ٧٩).
(٤) معالم السنن (٤/ ١٨٤). وانظر: شرح السنة (١/ ٢٩٤).
(٥) أنظر: فتح الباري (١/ ٢٠٨) وفتح المغيث (٢/ ١٤٥) وتدريب الراوي (٢/ ٦٧).
(٦) زاد المعاد (٣/ ٤٥٧).

الإسلام مخافة اختلاط الحديث بالقرآن. فلمَّا كثر عدد المسلمين، وعرفوا القرآن معرفة رافعة للجهالة، وميَّزوه من الحديث، زال هذا الخوف عنهم، فنسخ الحكم الذي كان مترتباً عليه، وصار الأمر إلى الجواز»[1].

٤ ـ خوف النبي ﷺ من أن يشتغل الناس بالسنَّة دون القرآن، أو يضاهى بكتاب الله غيره. قال الإمام أحمد بن حنبل: «حدثنا ابن عُليَّة، قال: إنَّما كرهوا الكتاب، لأن من كان قبلكم اتخذوا الكتب فأُعجبوا بها، فكانوا يكرهون أن يشتغلوا بها عن القرآن»[2].

وقال الخطيب البغدادي: «لئلا يُضاهى بكتاب الله تعالى غيره، أو يشتغل عن القرآن بسواه»[3].

وقال ابن عبد البر: «من كره كتابة العلم إنَّما كره لوجهين: أحدهما: ألا يُتخذ مع القرآن كتاباً يُضاهى به، ولئلا يتكل الكاتب على ما كتبه فلا يحفظ، فيقل الحفظ»[4].

٥ ـ النهي إنَّما كان لمن وثق النبي ﷺ بحفظه، والإذن لمن لم يثق بحفظه.

قال ابن الصلاح: «ولعلَّه ﷺ أذن في الكتابة لمن خشي عليه النسيان، ونهى عن الكتابة عنه من وثق بحفظه مخافة الاتكال على الكتاب»[5]. وقال النووي: «فالإذن لمن خيف نسيانه، والنهي لمن

---

(١) توضيح الأفكار (٢/ ٣٥٤).
(٢) العلل ومعرفة الرجال (١/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦).
(٣) تقييد العلم (ص ٥٧). ونحوه في سير أعلام النبلاء (٣/ ٨٠).
(٤) جامع بيان العلم (١/ ٨٢).
(٥) علوم الحديث (ص ١٦١).

أمن وخيف اتكاله»[1].

٦ ـ خُصّ بالإذن رجال محددون لميزة لهم، ولعلَّ هذا قريب من الذي قبله. قال ابن قتيبة: «خُصَّ بهذا عبد الله بن عمرو لأنَّه كان قارئاً للكتب المتقدمة، ويكتب السريانية، والعربية، وكان غيره من الصحابة أميين لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنان. وإذا كتب لم يُتقن، ولم يُصب التهجى. فلمَّا خشي عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم، ولمَّا أمن على عبد الله بن عمرو ذلك أذن له»[2].

٧ ـ ومن العلماء من أعلَّ حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه بالوقف، كالإمام محمد بن اسماعيل البخاري[3]. قلت: لا يهمنا الترجيح بين هذه الأقوال ـ مع أنه يمكن ذلك ـ لأن مرادنا هو معرفة الحكم في جواز الكتابة من عدمها، ثم لأنَّ جميع هذه الأقوال تؤدي إلى نتيجة واحدة، وهي: جواز الكتابة بشروط معينة. لذلك نجد أنَّ الإجماع قد انعقد على جواز الكتابة، بل واستحبابها، قال القاضي عياض: «كان بين السلف من الصحابة والتابعين اختلاف كثير في كتابة العلم، فكرهها كثيرون منهم، وأجازها أكثرهم. ثم أجمع المسلمون على جوازها، وزال بذلك الخلاف»[4].

وقال ابن الصلاح ـ بعد أن روى بسنده إلى الأوزاعي أنّه كان

(١) تدريب الراوي (٦٧/٢). وانظر: شرح مسلم للنووي (١٣٠/١٨) وفتح المغيث (١٨/٣) وتوضيح الأفكار (٣٥٤/٢).
(٢) تأويل مختلف الحديث (ص ٢٨٧).
(٣) أنظر: فتح الباري (٢٠٨/١) وتوضيح الأفكار (٣٥٣/٢) والباعث الحثيث (ص ١٤٨). قال الصنعاني: «وهذا جواب غير سديد، لأنَّا قدمنا أنه من أحاديث مسلم». توضيح الأفكار (٣٥٣/٢). وقال أحمد شاكر: «فبعضهم أعلَّه بأنَّه موقوف عليه، وهذا غير جيد. فإنَّ الحديث صحيح». الباعث الحثيث (ص ١٤٨).
(٤) شرح مسلم للنووي (١٢٩/١٨ ـ ١٣٠).

يقول: «كان هذا العلم كريماً يتلاقاه الرجال بينهم، فلما دخل في الكتب دخل فيه غير أهله»[1]. ـ: «ثم إنّه زال الخلاف، وأجَمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه لدرس في الأعصر الآخرة»[2].

وقال ابن الأثير: «الجمع بين قوله: لا تكتبوا عني غير القرآن. وبين إذنه في الكتابة: أن الإذن بالكتابة ناسخ للمنع منه بإجماع الأمة على جوازه، ولا يُجمعون إلا على أمر صحيح»[3].

وقال النوويّ: «اختلف السلف في كتابة الحديث فكرهها طائفة وأباحها طائفة، ثم أجمعوا على جوازها»[4]. وقال الذهبيّ في ترجمة عبد اللّه بن عمرو: «وكتب الكثير بإذن النبي ﷺ وترخيصه له في الكتابة بعد كراهيته للصحابة أن يكتبوا عنه سوى القرآن، وسوّغ ذلك ﷺ. ثم انعقد الإجماع بعد اختلاف الصحابة رضي الله عنهم على الجواز والاستحباب لتقييد العلم بالكتابة»[5]. وقال ابن حجر: «وإن كان الأمر استقر والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم، بل على استحبابه، بل لا يبعد وجوبه على من خشي النسيان ممّن يتعين عليه تبليغ العلم»[6].

وقال الحافظ ابن كثير: «وهذا أمر مستفيض، شائع، ذائع، من غير نكير»[7].

---

(١) وأخرجه أيضاً: الدارمي (٤٧٣) وإسناده حسن.
(٢) علوم الحديث (ص ١٦٢).
(٣) جامع الأصول (٨/٣٣).
(٤) تدريب الراوي (٢/٦٥).
(٥) النبلاء (٣/٨٠).
(٦) فتح الباري (١/٢٠٤).
(٧) اختصار علوم الحديث (ص ١٣٢).

وممّن حكى الإجماع أيضاً: الأبيّ المالكيّ[1]، والمنذريّ[2]، والعراقيّ[3]، والسيوطيّ[4]، والصنعاني[5]، وأحمد شاكر[6]، والألباني[7] وغيرهم من العلماء رحمهم الله تعالى أجمعين.

قال الطحاويّ ـ بعد أن ذكر آثار إباحة الكتابة ـ : «ففي هذه الآثار، الإباحة لكتابة العلم، وخلاف لحديث أبي سعيد الذي ذكرناه في أول الباب، وهذا أولى بالنَّظر، لأنّ الله عز وجلّ قال في الدين: **﴿ولا تسأموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً، إلى أجله، ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا﴾**[8]. فلمّا أمر الله عز وجلّ بكتابة الدين خوفَ الريب، كان العلم الذي حفظه أصعب من حفظ الدين أحرى أن تباح كتابته، خوف الريب فيه والشك، وهذا قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمَّد، رحمهم الله تعالى»[9]. وقال الرامهرمزيّ: «قد ذكرنا في وجوب الكتاب ما ورد عن رسول الله ﷺ، ثم عن عليّ، وعمر، وجابر، وأنس، ومن يليهم من كبراء التابعين كالحسن، وعطاء، وطاوس، وسعيد بن جبير، وعروة بن الزبير، ومن بعدهم من أهل العلم. والحديث لا يُضبط إلا بالكتاب، ثم بالمقابلة والمدارسة، والتعهد، والتحفظ، والمذاكرة، والسؤال، والفحص عن

---

(١) إكمال إكمال المعلم (٧/٣٠٥).
(٢) مختصر سنن أبي داود (٥/٢٤٨).
(٣) ألفية العراقي، انظر: فتح المغيث (٢/١٤١).
(٤) ألفية السيوطي (ص ١٤٥).
(٥) توضيح الأفكار (٢/٣٥٤).
(٦) الباعث الحثيث (ص ١٣٣).
(٧) كتاب العلم لأبي خثيمة (ص ١١٥).
(٨) سورة البقرة (آية: ٢٨٢).
(٩) شرح معاني الآثار (٤/٣١٩).

الناقلين، والتفقه بما نقلوه. وإنَّما كره الكتاب من كرهه من الصدر الأول، لقرب العهد، وتقارب الإسناد، ولئلا يعتمده الكاتب فيُعمله، أو يرغب عن تحفظه والعمل به. فأمَّا والوقت مُتباعد، والإسناد غير متقارب، والطرق مختلفة، والنَّقلة متشابهون، وآفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون. فإنَّ تقييد العلم بالكتاب أولىٰ وأشفىٰ، والدليل على وجوبه أقوى، وحديث أبي سعيد: «حرصنا أن يأذن لنا رسول الله ﷺ في الكتاب فأبىٰ»[1]. أحسب أنَّه كان محفوظاً في أول الهجرة، وحين كان لا يؤمن الاشتغال به عن القرآن»[2].

قلت: ولهذا كله انتشرت الكتابة بين أهل العلم، واعتبرت دليلاً على الضبط والاتقان[3]. وكان معاوية بن قرة يقول: «من لم يكتب العلم فلا تعدّوه عالماً»[4].

وقال أبو صالح الفرَّاء: سألتُ ابن المبارك عن كتاب الحديث؟ فقال: «لولا الكتاب ما حفظنا»[5]. وقال إمام أهل السنة أحمد بن حنبل: «حدثنا قوم من حفظهم، وقوم من كتبهم، فكان الذين حدثونا من كتبهم أتقن»[6]. وقال إسحاق بن منصور: «قلت لأحمد بن حنبل: من كره كتاب العلم؟ فقال: كرهه قوم ورخَّص فيه آخرون. قلت له: لو لم يُكتب العلم لذهب؟ قال: نعم، ولولا كتابة العلم أي

(١) إسناده صحيح، وقد تقدم.
(٢) المحدث الفاصل (ص ٣٨٥ ـ ٣٨٦).
(٣) أنظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٩٤).
(٤) المحدث الفاصل (ص ٣٧٢) وتقييد العلم (ص ١٠٩) وجامع بيان العلم (٧٤/١).
(٥) المحدث الفاصل (ص ٣٧٧) وتقييد العلم (ص ١١٤).
(٦) تقييد العلم (ص ١١٥).

شيء كنَّا نكون نحن. قال إسحاق بن منصور: وسألت إسحاق بن راهُويه فقال كما قال أحمد سواء»(١).

وقال أبو زُرعة: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يقولان: «كل من لم يكتب العلم لا يؤمن عليه الغلط»(٢). ولهذا قال ابن المديني: «ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل، إلا أنَّه لا يُحدِّث إلا من كتابه، ولنا فيه أسوة حسنة»(٣).

وكان محمد بن عمرو يأمر تلاميذه بالكتابة عنه حيث يقول: «والله لا أُحدِّثكم حتى تكتبوه، أخاف أن تغلطوا عليّ»(٤). وقال أبو عيسى الترمذي في العلل: «وإنَّما حملنا على ما بيَّنا في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث لأنا سئلنا عن ذلك فلم نفعله زماناً، ثم فعلناه لما رجونا فيه من منفعة الناس، لأنا وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يُسبقوا إليه، منهم: هشام بن حسان، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وسعيد بن أبي عروبة، ومالك بن أنس، وحماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أهل العلم والفضل صنَّفوا. فجعل الله تبارك وتعالى في ذلك منفعة كثيرة، فنرجو لهم بذلك الثواب الجزيل من عند الله لما نفع الله المسلمين به، فهم القدوة فيما صنفوا»(٥).

---

(١) تقييد العلم (ص ١١٥) وجامع بيان العلم (١/٧٤).
(٢) جامع بيان العلم (١/٧٥).
(٣) حلية الأولياء (٩/١٦٥) والجرح والتعديل (١/٦٩) والنبلاء (١١/٢٠٠).
(٤) المحدث الفاصل (ص ٣٨٩) وانظر الكفاية (ص ١٤٦).
(٥) جامع الترمذي (٥/٧٣٨)، وانظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (ص ٤٨ - ٤٩).

ومع اهتمام أهل العلم بالكتاب، فقد اهتموا بضبطه واتقانه، وحمايته من الزيادة والنقصان. والضبط ينقسم إلى قسمين:

١ - **ضبط صدر**: وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

٢ - **وضبط كتاب**: وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدى منه»[١].

والراوي الضابط هو: «الذي يقل خطؤه في الرواية. وغير الضابط هو: هو الذي يكثر غلطه ووهمه فيها، سواء كان ذلك لضعف استعداده، أو لتقصير في اجتهاده»[٢].

وقد قال الإمام الشافعيّ في الشروط الواجب توفرها في الراوي: «. . . حافظاً إن حدَّث به من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدَّث من كتابه، إذا شَرِكَ أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم. . .»[٣]. وقال أبو عمرو بن الصلاح في نفس الموضوع: «. . . أن يكون: مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدَّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يُحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك: أن يكون عالماً بما يحيل المعنى، والله أعلم»[٤].

ولأن الإنسان معرض للزلل والنسيان ينادي الإمام الشافعي بقوله: «اعلموا رحمكم الله أنَّ هذا العلم يندُّ، كما تندُّ الإبل.

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٢٩).
(٢) مقدمة فتح الملهم صحيح مسلم (ص ٣٤).
(٣) الرسالة (ص ٣٧١).
(٤) علوم الحديث (ص ٩٤).

فاجعلوا الكتب له حماة، والأقلام عليه رعاة»[1].

من أجل هذا يحث ابن الصلاح على اتقان الكتابة فيقول: «ثم إنَّ على كَتَبة الحديث وطلبته صرف الهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم على الوجه الذي رووه شكلاً ونقطاً يؤمن معهما الالتباس. وكثيراً ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه، وذلك وخيم العاقبة، فإن الإنسان معرض للنسيان، وأولُ ناسٍ أولُ الناس. وإعجام المكتوب يمنع من استعجامه، وشكله يمنع من استشكاله. . .»[2].

وزيادة في الضبط والاتقان والتثبت اهتم العلماء بالمقابلة والمعارضة بين النسخ المختلفة. فعن «هشام بن عروة أنَّ أباه قال له: كتبت؟ قال: نعم. قال: عارضت؟ قال: لا. قال: لم تكتب!»[3]. وقال يحيى بن أبي كثير: «الذي يكتب ولا يُعارض، مثل الذي يدخل الخلاء ولا يستنجي»[4]. وقال الأخفش: «إذا نسخ الكتاب ولم يُعارض، ثم نسخ ولم يعارض خرج أعجمياً»[5]. قلت: بهذا المنهج العظيم، والتثبت العجيب، حمى الله سنَّة المصطفى ﷺ من زلل المقصرين، وعبث الكائدين. فللّه درهم من أفذاذ، رحمهم الله تعالى رحمة واسعة.

---

(١) تقييد العلم (ص ١١٤).

(٢) علوم الحديث (ص ١٦٢).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد (٢/١٩) والمحدث الفاصل للرامهرمزي (ص ٥٤٤) وأدب الإملاء والإستملاء (ص ٧٩) والجامع لأخلاق الراوي (١/٢٠٥) و الكفاية (ص ٢٣٧) وجامع بيان العلم وفضله (١/٧٧).

(٤) المحدث الفاصل (ص ٥٤٤) وأدب الإملاء والإستملاء (ص ٧٨ و ٧٩) والجامع لأخلاق الراوي (١/٢٠٥) والكفاية (ص ٢٣٧) وجامع بيان العلم وفضله (١/٧٧).

(٥) الكفاية (ص ٢٣٧).

الفصل الرابع
«طرق تحمُّل الحديث الشريف»

نتيجة لانتشار الكتابة بين أهل العلم، وتداول الكتب شرقاً وغرباً، اختلفت طرق تحمل الحديث عند العلماء. وطرق التحمل هي:

١ ـ السماع.
٢ ـ العرض.
٣ ـ الإجازة.
٤ ـ المناولة.
٥ ـ المكاتبة.
٦ ـ الإعلام.
٧ ـ الوصية.
٨ ـ الوجادة.

وفي جميع الطرق المذكورة ـ ما عدا الطريقة الأولى ـ يكون الاعتماد على الكتاب اعتماداً كبيراً، وتفصيل ذلك له مكان آخر. ولكن يهمنا في هذا المبحث: الطريقة الثامنة من طرق التحمل وهي: الوجادة.

الوجادة:

الوجادة: مصدر وَجَدَ يَجِدُ مولَّد غير مسموع من العرب(١).

تعريفها اصطلاحاً: قال القاضي عياض: «الوقوف على كتاب بخط مُحدِّث مشهور يعرف خطه ويُصححه، وإن لم يلقه ولا سمع منه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه كتابة هذا، وكذلك كتب أبيه وجدِّه بخط أيديهم»(٢). وقال ابن الصلاح: «أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ولم يلقه، أو لقيه ولكن لم يستمع منه ذلك الذي وجده بخطه، ولا له من إجازة أو نحوها»(٣).

وقال العراقي: «أن تجد بخط من عاصرته ـ لقيته أو لم تلقه ـ أو لم تعاصره، بل كان قبلك، أحاديث يرويها أو غير ذلك ممَّا لم تسمعه منه، ولم يُجزه لك»(٤).

طريقة النقل بها:

قال ابن الصلاح: «فله أن يقول: وجدتُ بخط فلان، أو قرأت بخط فلان، أو في كتاب فلان بخطه: أخبرنا فلان بن فلان. ويذكر شيخه ويسوق سائر الإسناد والمتن معاً. أو يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان عن فلان. ويذكر الذي حدَّثه ومن فوقه. هذا الذي استمر عليه العمل قديماً وحديثاً»(٥).

---

(١) علوم الحديث (ص ١٥٧) وشرحا ألفية العراقي (٢/١١١) وفتح المغيث (٢/١٣٥) وغيرها.

(٢) الإلماع (ص ١١٦ ـ ١١٧).

(٣) علوم الحديث (ص ١٥٨).

(٤) شرح العراقي لألفيته (٢/١١٢). وانظر المغيث (٢/١٣٥) وتدريب الراوي (٢/٦٢) وتوضيح الأفكار (٢/٣٤٨).

(٥) علوم الحديث (ص ١٥٨).

وقال ابن الصلاح أيضاً: «وإذا أراد أن ينقل من كتاب منسوب إلى مصنِّف فلا يقل: قال فلان كذا وكذا. إلا إذا وثق بصحة النسخة بأن قابلها هو أو ثقة غيره بأصول متعددة، كما نبهنا عليه في آخر النوع الأول. وإذا لم يوجد ذلك ونحوه، فليقل: بلغني عن فلان أنَّه ذكر كذا وكذا، أو وجدت في نسخة من الكتاب الفلاني، وما أشبه هذا من العبارات. وقد تسامح أكثر الناس في هذه الأزمان بإطلاق اللفظ الجازم في ذلك من غير تحرٍ ولا تثبت. فيُطالع أحدهم كتاباً منسوباً إلى مصنف معيَّن، وينقل منه عنه من غير أن يثق بصحة النسخة، قائلاً: قال فلان كذا وكذا، أو ذكر فلان كذا وكذا. والصواب ما قدَّمنا.

فإن كان المطالع عالماً فطناً بحيث لا يخفى عليه في الغالب مواضع الإسقاط والسقط، وما أُحيل عن جهته إلى غيرها، رجونا أن يجوز له إطلاق اللفظ الجازم فيما يحكيه من ذلك. وإلى هذا فيما أحسب استروح كثير من المصنفين فيما نقلوه من كتب النَّاس، والعلم عند الله تعالى»[1].

ولا يجوز استخدام العبارات العليا من التحمّل كـ: «حدثنا وأخبرنا» في حال الوجادة، قال القاضي عياض: «لا أعلم ممَّن يُقتدى به أجاز النقل فيه بـ: حدثنا وأخبرنا، ولا من يعدّه معدَّ المسند»[2]. وقال أبو عمرو بن الصلاح: «وربَّما دلَّس بعضهم فذكر الذي وجد بخطه، وقال فيه: عن فلان، أو: قال فلان. وذلك تدليس قبيح إذا كان بحيث يوهم سماعه منه على ما سبق في نوع التدليس. وجازف

---

(١) علوم الحديث (ص ١٥٩).

(٢) الإلماع (ص ١١٧). وانظر: فتح المغيث (٢/١٣٨) وتوضيح الأفكار (٢/٣٤٨).

بعضهم فأطلق فيه: حدثنا وأخبرنا، وانتُقد على فاعله»[1].

حكم الوجادة:

عند الحديث عن حكم الوجادة لا بُدَّ من التفريق بين الرواية والعمل:

فأما الرواية:

قال ابن الصلاح: «وهو من باب المنقطع والمرسل غير أنَّه أخذ شوباً من الاتصال بقوله: وجدتُ بخط فلان»[2]. وقال العراقي: «وكل ما ذكر من الرواية بالوجادة منقطع، سواء وثق بأنَّه خط من وجده عنه أم لا. ولكنَّ الأول وهو: إذا ما وثق بأنَّه خطه، أخذ شوباً من الاتصال بقوله: وجدتُ بخط فلان»[3]. وقد تقدَّم في الفقرة الماضية أنَّه ليس أحد ممَّن يُقتدى به قد عدَّ الوجادة معد المسند، كما ذكر ذلك القاضي عياض. ولهذا قال وكيع بن الجراح: «لا ينظر في كتاب لم يسمعه، لا يأمن من أن يعلق بقلبه منه». ونحوه عن محمد بن سيرين[4].

وأمَّا العمل:

فلم ير جواز العمل اعتماداً على الوجادة بعض المحدِّثين والفقهاء من المالكية[5].

---

(١) علوم الحديث (ص ١٥٨). وانظر: شرح العراقي لألفيته (٢/١١٢) وفتح الباقي (٢/١١٢) وفتح المغيث (٢/١٣٤).

(٢) علوم الحديث (ص ١٥٨).

(٣) شرحا ألفية العراقي (٢/١١٣ ـ ١١٤).

(٤) فتح المغيث (٢/١٣٧).

(٥) أنظر: الإلماع (ص ١٢٠) وعلوم الحديث (ص ١٦٠) وشرحا ألفية العراقي =

ولكن حُكي عن الإمام الشافعي جواز العمل به، قال القاضي عياض: «وحكي عن الشافعي جواز العمل به، وقالت به طائفة من نُظَّار أصحابه، وهو الذي نصره الجويني[1]، واختاره غيره من أرباب التحقيق، وهذا مبني على مسألة العمل بالمرسل»[2].

ونصر قول الشافعي أيضاً: أبو عمرو بن الصلاح، حيث قال: «قطع بعض المحققين من أصحابه ـ أي: من أصحاب الشافعي ـ في أصول الفقه بوجوب العمل به عند حصول الثقة به. وقال: لو عرض ما ذكرناه على جملة المحدثين لأبوه. وما قطع به هو الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة، فإنَّه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسدَّ باب العمل بالمنقول لتعذر شرط الرواية فيها»[3]. وقال النووي: «وهذا هو الصحيح الذي لا يتجه هذه الأزمان غيره»[4].

وللإمام ابن القيم كلام متين في هذا الباب أنقله بطوله، قال رحمه الله تعالى: «... بل الأخذ عن النسخة أحوط إذا تيقَّن الراوي أنها نسخة الشيخ بعينها، وهذه طريقة الصحابة والسلف، وقد كان رسول الله ﷺ يبعثُ كتبه إلى الملوك، وتقوم عليهم بها الحجَّة، وكتب كتبه إلى عماله في بلاد الإسلام، فعملوا بها، واحتجوا بها، ودفع الصديق كتاب رسول الله ﷺ في الزكاة إلى أنس بن مالك،

= (٢/١١٤ ـ ١١٥) وفتح المغيث (٢/١٣٩) وتدريب الراوي (٢/٦٣) وتوضيح الأفكار (٢/٣٤٨).

(١) البرهان في أصول الفقه (١/٦٤٨).

(٢) الإلماع (ص ١٢٠). وانظر: علوم الحديث (ص ١٦٠) وشرحا ألفية العراقي (٢/١١٤ ـ ١١٥) وفتح المغيث (٢/١٣٩) وتدريب الراوي (٢/٦٣) وتوضيح الأفكار (٢/٣٤٨).

(٣) علوم الحديث (ص ١٦٠). وانظر: شرحا ألفية العراقي (٢/١١٥).

(٤) تقريب النواوي (٢/٦٣).

فحمله، وعَمِلَت به الأمَّة. وكذلك كتابه إلى عمرو بن حزم في الصدقات الذي كان عند آل عمرو. ولم يزل السلفُ والخلف يحتجون بكتاب بعضهم إلى بعض، ويقول المكتوب إليه: كتب إليَّ فلانٌ أنَّ فلاناً أخبره. ولو بطل الاحتجاج بالكتب لم يبق بأيدي الأمَّة إلا أيسرُ اليسير، فإنَّ الاعتماد إنَّما هو على النُّسْخ لا على الحفظ، والحفظ خوَّان، والنسخة لا تخون، ولا يُحفظ في زمن من الأزمان المتقدمة أنَّ أحداً من أهل العلم ردَّ الاحتجاج بالكتاب، وقال: لم يُشافهني به الكاتب، فلا أقبله، بل كلُّهم مجمعون على قبول الكتاب والعمل به إذا صح عنده أنَّه كتابه»[1].

وقال الحافظ ابن كثير: «فلم يبق إلا وجادات»[2]. واستدلَّ رحمه الله تعالى لجواز العمل بالوجادة بقول المصطفى ﷺ: «أيُّ الخلق أَعْجب إليكم إيماناً؟ قالوا: الملائكة. قال: وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم؟ وذكروا الأنبياء. فقال: وكيف لا يؤمنون والوحي ينزل عليهم؟ قالوا: فنحن. قال: وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم؟ قالوا: فمن يا رسول الله؟ قال: «قوم يأتون من بعدكم، يجدون صِحفاً يؤمنون بما فيها»[3]. وفي رواية: «يجدون الورق المعلَّق فيعملون فيه، فهؤلاء أفضل أهل الإيمان إيماناً»[3].

---

(١) زاد المعاد (٥/٢٤٢).

(٢) اختصار علوم الحديث (ص ١٠٧).

(٣) أنظر: تفسير القرآن العظيم (١/٤١) واختصار علوم الحديث (ص ١٠٨). والحديث أخرجه: أبو يعلى (١/١٤٧) والحاكم (٤/٨٥) وصححه، وتعقبه الذهبي بأنَّ فيه رجلاً ضعيفاً. والحسن بن عرفة في جزئه (١٩) وبيبي بنت عبد الصمد في جزئها (١٠٤) وانظر التخريج مفصلاً هناك. والحديث صححه السخاوي في: فتح المغيث (٢/١٣٩) وهو كما قال لشواهده. وانظر: تدريب الراوي (٢/٦٤).

قـال البلقيني: «وهذا استنباط حسن»[1].

وقال الدكتور صبحي الصالح: «والوجادة حين تُفهم على وجهها الصحيح لا يجوز الشك بقيمتها صورة من صور التحمل، فجميع ما ننقله اليوم من كتب الحديث الصحيحة ضرب من الوجادة، لأنَّ حفاظ الحديث عن طريق التلقين والسامعين أصبحوا نادرين جداً في حياتنا الإسلامية، وأضحى الرجوع إلى أمهات كتب الحديث سهلاً ميسوراً...»[2].

الخلاصة:

الوجادة طريقة من طرق تحمُّل الحديث المعتبرة. فيها شوب اتصال عند الثقة بخط من وجد عنه الكتاب، وهي توجب العمل.

وقد اخترت الحديث عن الوجادة من بين طرق التحمل الأخرى، تمهيداً للباب القادم عند الحديث عن صحائف الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم، حيث إنَّ بعض هذه الصحائف وصل إلينا عن طريق الوجادة. ولهذا سوف يأتي زيادة بيان وتفصيل في حكم الوجادة في أقوال أهل العلم عند ذكر أمثلة عليها، كـ: صحيفة عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده... والله تعالى أعلم.

---

(١) تدريب الراوي (٢/ ٦٤).

(٢) علوم الحديث ومصطلحه (ص ١٠٢).



الباب الثاني
صحائف الصحابة

تقدَّم في الباب الأول أنَّ الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين اهتموا بكتابة حديث النبي ﷺ اهتماماً كبيراً. وفي هذا الباب إن شاء الله تعالى سوف أعرض لصحائفهم بالتفصيل.

وقبل أن أشرع في المقصود لا بد لنا أن نفرِّق بين الصحائف التي كُتبت في عهد النبي ﷺ، والصحائف التي كُتبت بعد وفاة المصطفى عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

الفصل الأول: ما كتب في حياة الرسول ﷺ:

المبحث الأول: صحيفة علي بن أبي طالب.

المبحث الثاني: صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص.

المبحث الثالث: صحيفة عمرو بن حزم.

الفصل الثاني: ما كتب بعد وفاة النبي ﷺ:

المبحث الأول: صحيفة جابر بن عبد الله.

المبحث الثاني: صحيفة سمرة بن جندب.

المبحث الثالث: صحيفة أبي هريرة.



الفصل الأوَّل
ما كُتب في حياة الرسول ﷺ

المبحث الأوَّل: صحيفة عليّ بن أبي طالب:

هو: أبو الحسن عليّ بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي. أوَّل النَّاس إسلاماً في قول كثير من أهل العلم، ولد قبل البعثة بعشر سنين، وتربَّى في حجر النبي ﷺ ولم يُفارقه، وشهد معه المشاهد إلا غزوة تبوك، حيث أمره النبي ﷺ بالبقاء في المدينة، وزوَّجه النبي ﷺ بنته فاطمة رضي الله عنها. وكان اللواء بيده في أكثر المشاهد، اشتُهر بالشجاعة والعلم. وتولى الخلافة بعد عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه. ومناقبه كثيرة، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل: لم يُنقل لأحد من الصحابة ما نُقل لعليّ. وقتل رضي الله عنه في السابع عشر من شهر رمضان سنة أربعين من الهجرة[1]. ولا نعرف عن صحيفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلا الشيء القليل، وإليك بيان ذلك:

---

(١) أنظر في ترجمته: مشاهير علماء الأمصار (ص ٤) وأسد الغابة (٣/٣٧٦) والإستيعاب (٣/٢٦) والإصابة (٢/٥٠١) وغيرها.

١ ـ روى الشعبي عن أبي جحيفة قال: سألنا علياً رضي الله عنه: هل عندكم من رسول الله ﷺ شيء بعد القرآن؟! قال: لا، والذي فلق الحبَّة، وبرأ النسمة، إلا فهم يؤتيه الله عز وجل رجلاً في القرآن، أو ما في الصحيفة. قلت: وما في الصحيفة؟ قال: «العقل، وفكاك الأسير، ولا يُقتل مسلم بكافر»[١].

٢ ـ وعن الأعمش قال: حدَّثني إبراهيم التيميُّ، حدَّثني أبي، قال: خطبنا علي رضي الله عنه على منبر من آجُرّ وعليه سيف فيه صحيفة معلّقة، فقال: والله ما عندنا من كتاب يقرأ إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة، فنشرها، فإذا فيها:

«أسنان الإبل».

وإذا فيها: «المدينة حرم من عِيْر إلى كذا[٢]، فمن أحدث فيها حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والنَّاس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً».

وإذا فيها: «ذمَّة المسلمين يسعى بها أدناهم، فمن أخفر فيها مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والنَّاس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً».

وإذا فيها: «من ولي قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والنَّاس أجمعين، ولا يقبل منه صرفاً ولا عدلاً»[٣].

---

(١) أخرجه: عبد الرزاق (١٨٥٠٧) والطيالسي (٩١) وأحمد (١/٧٩) والبخاري (١١١ و٣٠٤٧ و٦٩١٥) وابن ماجه (٢٦٥٨) والترمذي (١٤١٢) والنسائي (٨/٢٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/١٩٢) والبيهقي في المدخل (٧٤٦ و٧٤٧) وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/٧٠).

(٢) في رواية للبخاري وغيره: «من عير إلى ثور».

(٣) أخرجه: عبد الرزاق (١٧١٥٣) والطيالسي (١٨٤) وأحمد (١/٨١ و١٢٦)=

٣ ـ وعن أبي الطفيل رضي الله عنه قال: سُئل علي رضي الله عنه: هل خصكم رسول الله ﷺ بشيء؟! فقال: ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعم به النَّاس كافة، إلا ما كان في قراب سيفي هذا، قال: فأخرج صحيفة مكتوب فيها: «لعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من سرق منار الأرض، ولعن الله من لعن والده، ولعن الله من آوى مُحدثاً»[1].

٤ ـ وعن هانيء مولى علي بن أبي طالب: أنَّ علياً رضي الله عنه قال: يا هانيء ماذا يقول النَّاس؟ قال: يزعمون أنَّ عندك علماً من رسول الله ﷺ لا تُظهره. قال: دون النَّاس؟ قال: نعم. قال: أرني السيف. فأعطيتُهُ السيف. فاستخرج منه صحيفة فيها كتاب، قال: هذا ما سمعت من رسول الله ﷺ:

«لعن الله من ذبح لغير الله، ومن تولَّى غير مواليه، ولعن الله العاق لوالديه، ولعن الله منتقص منار الأرض»[2].

٥ ـ وعن قتادة، عن أبي حسَّان: أنَّ علياً رضي الله عنه كان يأمر بالأمر فيؤتى، فقال: قد فعلنا كذا وكذا. فيقول: صدق الله ورسوله. قال: فقال له الأشتر: إنَّ هذا الذي تقول قد تفشَّغ ـ أي فشا وانتشر ـ في النَّاس، أفشيء عهده إليك رسول الله ﷺ؟ قال عليّ رضي الله عنه: ما عهد إليَّ رسول الله ﷺ شيئاً، خاصة دون النَّاس،

= والبخاري (١٨٧٠ و٣١٧٢ و٣١٧٩ و٦٧٥٥ و٧٣٠٠) ومسلم (٩٩٤/١) وأبو داود (٢٠٣٤) والترمذي (٢١٢٧) وأبو يعلى (٢٦٣ و٢٩٦) والخطيب في تقييد العلم (ص ٨٨ ـ ٨٩). وفي رواية عبد الرزاق: «ويقول: الصرف والعدل: التطوع والفريضة».

(١) أخرجه: أحمد (١٠٨/١ و١١٨ و١٥٢) ومسلم (١٩٧٨) والنسائي (٢٣٢/٧) والبيهقي (٥٠/٩).

(٢) أخرجه: الحاكم (١٥٣/٤) وسكت عنه هو والذهبي. قلت: وإسناده لا بأس به.

إلا شيء سمعتُهُ منه فهو في صحيفة في قراب سيفي. قال: فلم يزالوا به حتى أخرج الصحيفة، فإذا فيها: «من أحدث أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يُقبل منه صرف ولا عدل».

قال: وإذا فيها: «إنَّ إبراهيم حرَّم مكة، وإنِّي أُحرِّم المدينة. حرام ما بين حرَّتيها وحماها كله، لا يُختلى خلاها، ولا يُنفَّر صيدها، ولا تُلتقط لقطتها إلا لمن أشار بها، ولا تقطع فيها شجرة، إلا أن يَعْلِفَ رجلٌ بعيره، ولا يُحمل فيها السلاح لقتال».

قال: وإذا فيها: «المؤمنون تتكافأُ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يدٌ على من سواهم، ألا لا يُقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهدٍ في عهده»[1].

٦ ـ وعن قتادة، عن الحسن البصري، عن قيس بن عبَّاد، قال: انطلقتُ إلى عليّ أنا والأشتر، قال: فقلت له: عهد إليك رسول الله ﷺ شيئاً لم يعهد به إلى أحد؟! قال: لا، إلا ما في قرابي هذا. قال: فأخرج كتاباً، فإذا في كتابه ذلك: «المؤمنون تكافأُ دماؤهم، ويسعى بذمَّتهم أدناهم، وهم يدٌ على من سواهم، ولا يُقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهدٍ في عهده. من أحدث حَدَثاً، أو آوى مُحدثاً: فعليه لعنة الله والملائكة والنَّاس أجمعين»[2].

---

(١) أخرجه: أحمد (١/١١٩) وصححه أحمد شاكر (٩٥٩) وأبو داود مختصراً (٢٠٣٥) والنسائي (٨/٢٤) والبيهقي (٥/٢٠١) وإسناده حسن.

(٢) أخرجه: أحمد (١/١٢٢) وأبو داود (٤٥٣٠) والنسائي (٨/١٩) وأبو يعلى (٣٣٨). وصححه أحمد شاكر في تحقيق المسند (٩٩٣) والأرنؤوط في جامع الأصول (١٠/٢٥٤). قلت: ورجاله ثقات، ولكن الحسن البصري مدلس وقد عنعن، ويشهد له ما قبله. وقد أخرجه عبد الرزاق (١٨٥٠٧) من طريق قتادة عن عليّ معضلاً.

٧ ـ وعن شريك، عن مُغارق، عن طارق بن شهاب، قال: شهدتُ علياً رضي الله عنه وهو يقول على المنبر: والله ما عندنا كتاب نقرؤه عليكم إلا كتاب الله تعالى، وهذه الصحيفة، معلَّقة بسيفه، أخذتها من رسول الله ﷺ، فيها: «فرائض الصدقة».

معلَّقة بسيفٍ له حِلْيته حديد. أو قال: بكراته حديد، أي: حِلَقَهُ»[1].

٨ ـ وعن محمَّد بن إسحاق، عن أبي جعفر محمَّد بن علي، عن أبيه، عن جدِّه، قال: وجدتُ مع قائم سيف رسول الله ﷺ صحيفة مربوطة:

---

(١) أخرجه: أحمد (١/ ١٠٠ و ١١٠) والخطيب البغدادي في تقييد العلم (ص ٨٩). وصححه أحمد شاكر في تحقيق المسند (٧٨٢ و ٨٧٤). قلت: وفي إسناده شريك القاضي، وفيه كلام مشهور، أنظر: تقريب التهذيب (١/ ٣٥١).
ويبدو أنَّ علياً عرض كتاب الصدقات على عثمان بن عفان فردَّه، لأنَّه ليس في حاجة إليه. ولكن يبدو أيضاً أنَّ في نقل هذا الكتاب عن علي شيء من الخلل!
قال ابن تيمية في منهاج السنَّة (٨/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠): «.. حتى أنَّ بعض النَّاس شكى إلى عليّ بعض سعاة عمَّال عثمان، فأرسل إليه بكتاب الصدقة، فقال عثمان: لا حاجة لنا به. وصدق عثمان، وهذه فرائض الصدقة ونصبها التي لا تُعلم إلا بالتوقيف فيها عن النبي ﷺ، وهي من أربع طرق: أصحُّها عند علماء المسلمين كتاب أبي بكر الذي كتبه لأنس بن مالك، وهذا هو الذي رواه البخاري، وعمل به أكثر الأئمة. وبعده كتاب عمر.
وأمَّا الكتاب المنقول عن عليّ فيه أشياء لم يأخذها أحد من العلماء، مثل قوله: «في خمس وعشرين خُمس شاة» فإنَّ هذا خلاف النصوص المتواترة عن النبي ﷺ، ولهذا كان ما رُوي عن عليّ: إما منسوخ، وإمَّا خطأ في النقل.
والرابع: كتاب عمرو بن حزم، كان قد كتبه لمَّا بعثه إلى نجران. وكتاب أبي بكر هو آخر الكتب. أ هـ» وانظر أيضاً: الفصل لابن حزم (٤/ ٢١٣) ومنهاج السنَّة النبوية (٧/ ٥١٨)، وفيهما حديث علي بلفظ: «في خمس وعشرين من الإبل خمساً من الشياه». وهذا الحديث لم أجده في كتب الأصول. والله أعلم.

«إنَّ أشدَّ الناس على الله أعداء: القاتل غير قاتله، والضارب غير ضاربه، ومن جحد نعمة مواليه فقد برىء ممَّا أنزل الله على محمَّد ﷺ»[1].

٩ ـ عن محمَّد بن علي قال: وُجِدَ في قائم سيف رسول الله ﷺ صحيفة فيها مكتوب:

«ملعون من سرق تخوم الأرض، ملعون من تولَّى غير مواليه. أو قال: ملعون من جحد نعمة من أنعم عليه»[2].

هذا ما وقفتُ عليه من صحيفة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ بعد أن ذكر بعض هذه الأحاديث ـ: «والجمع بين هذه الأحاديث: أنَّ الصحيفة كانت واحدة، وكان جميع ذلك مكتوباً فيها، فنقل كل واحدٍ من الرواة عنه ما حفظه، والله أعلم»[3].

وقال العيني: فإن قلت: كيف الجمع بين هذه الأحاديث؟ قلت: الصحيفة كانت واحدة، وكان جميع ذلك مكتوباً فيها، ونقل كل واحدٍ من الرواة ما حفظه»[4].

وقال القسطلاني: «والجمع بين هذه: أنَّ الصحيفة كانت واحدة، وكان جميع ذلك مكتوباً فيها، فنقل كل من الرواة عنه ما حفظ»[5].

---

(١) أخرجه: أبو يعلى الموصلي رقم (٣٣٠) ورجاله ثقات، وفيه عنعنة ابن إسحاق، والصحيح أنَّه لا يغيُّره.

(٢) أخرجه: ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/٧١) وإسناده مفصل، ولكن يشهد له ما قبله.

(٣) فتح الباري (١/٢٠٥).

(٤) عمدة القاري (٢/١٦١).

(٥) إرشاد الساري (٢/٢٠٤).

قلت: ويُمكن أن يُقال أيضاً: إنَّ بعض الرواة قد فصَّل في وصف الصحيفة، والآخر قد أجمل، والله تعالى أعلم.

وإذا تبيَّن أنَّ: النبي ﷺ لم يخص علي بن أبي طالب رضي الله عنه بشيء، إلا بما في هذه الصحيفة، يظهر لنا كذب الرافضة الذين نسبوا إليه غير ذلك زوراً وبهتاناً، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «.. والكتب المنسوبة إلى عليّ، أو غيره من أهل البيت، في الأخبار بالمستقبلات، كلها كذب. مثل كتاب: الجَفْر، والبطاقة، وغير ذلك.

وكذلك ما يُضاف إليه من أنَّه كان عنده علم من النبي ﷺ خصَّه به دون غيره من الصحابة.

وفي صحيح البخاري: عن أبي جحيفة قال: قلت لعلي: هل عندكم شيء من الوحي ممَّا ليس في القرآن؟ فقال: لا والذي فلق الحبَّة وبرأ النسمة، إلا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن، وما في هذه الصحيفة. قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقلُ، وفكاك الأسير، وأن لا يُقتل مسلم بكافر»(١).

المبحث الثاني: صحيفة عبد الله بن عمرو «الصحيفة الصادقة»:

هو: عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سُعيد بن سعد بن سهم بن هُصَيص بن كعب بن لؤي بن غالب.

صحابي جليل، أسلم قبل أبيه، ويُقال: كان اسمه: العاص، فلمَّا أسلم غيَّره النبي ﷺ بـ: عبد الله.

وله مناقب وفضائل كثيرة، ومقام راسخ في العلم والعمل.

---

(١) منهاج السنَّة النبوية (١٣٦/٨).

حمل عن النبي ﷺ علماً جمّاً[1].

وقد تقدَّم في الباب الأول إذن النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص بالكتابة، حيث قال عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: كنتُ أكتب كلّ شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أُريدُ حفظه. فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بشرٌ يتكلَّم في الغضب والرضى؟! فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بإصبعه إلى فيه، وقال: «اكتب، فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق»[2].

ومنذ تلك اللحظة بدأ عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه بكتابة حديث رسول الله ﷺ، حتى أصبح أكثر الصحابة رضي الله تعالى عنهم كتابة للحديث، قال أبو هريرة: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر منِّي حديثاً عنه، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنَّه كان يكتب ولا أكتب»[3].

وهذه الأحاديث التي كتبها عبد الله بن عمرو جمعها في صحيفة واحدة كان يُسمِّيها: «الصحيفة الصادقة». وكان رضي الله عنه يتمسَّك بها تمسكاً شديداً، قال رضي الله عنه: «ما يُرغبني في الحياة إلا خصلتان: الصادقةُ، والوَهْطُ. فأمَّا الصادقة: فصحيفة كتبتها عن رسول الله ﷺ. وأمَّا الوهط: فأرض تصدَّق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها»[4].

---

(١) أنظر ترجمته في: أسد الغابة (٣/٣٤٩ ـ ٣٥١) وتهذيب الأسماء واللغات (١/٢٨١) وسير أعلام النبلاء (٣/٧٩ ـ ٩٤) وتاريخ الإسلام (٣/٣٧) وتهذيب التهذيب (٥/٣٣٧) والإصابة (٢/٣٥١) وغيرها.

(٢) تقدَّم تخريجه (ص ١٥).

(٣) تقدَّم تخريجه (ص ١٧).

(٤) أخرجه: الدارمي (١/١٠٥) رقم (٥٠٢) والرامهرمزي في المحدِّث الفاصل=

وعن صفوان بن سليم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه قال: «استأذنت النبي ﷺ في كتابه ما سمعتُه منه. قال: فأذن لي، فكتبتُه. فكان عبد الله يُسمِّي صحيفته تلك: الصادقة»[1]. وكان عبد الله بن عمرو رضي الله عنه يعتزُّ بهذه الصحيفة، ويمنعها من أقرب تلاميذه إليه، فقد روى مجاهد قال: أتيتُ عبد الله بن عمرو فتناولتُ صحيفة من تحت مفرشه، فمنعني. قلتُ: ما كنت تمنعني شيئاً؟! قال: «هذه الصادقة.. هذه ما سمعتُ من رسول الله ﷺ ليس بيني وبينه أحد، إذا سلمت لي هذه، وكتاب الله تبارك وتعالى، والوَهْط، فما أُبالي ما كانت عليه الدنيا»[2].

ولعلَّ أول ما كتبه عبد الله بن عمرو في هذه الصحيفة هو كتاب النبي ﷺ إلى أهل مكة، فقد روى عبد الرزاق بن همَّام في المصنف، قال: أخبرنا ابن جريج عن عطاء الخراساني أنَّ عبد الله بن عمرو بن العاص قال: يا رسول الله، إنَّا نسمع منك أحاديث، أفتأذنُ لي فأكتبها؟ قال: نعم. قال: فكان أوَّل ما كتب به النبي ﷺ إلى أهل مكة كتاباً: «لا يجوز شرطان في بيع واحد، وبيع وسلف جميعاً، وبيع ما لم يضمن، ومن كان مكاتباً على مئة درهم فقضاها

= (ص ٣٦٧) وتقييد العلم (ص ٨٤) وجامع بيان العلم وفضله (١/٧٢). وإسناده ضعيف، ولكن يشهد له ما بعده. والوَهْط: قال ابن موسى: قرية بالطائف على ثلاثة أميال من وجّ كانت لعمرو بن العاص. معجم البلدان لياقوت الحموي (٣٨٦/٥). وانظر: مصنف عبد الرزاق (١٦٣/٣) رقم (٥١٥٩).

(١) أخرجه: ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢٦٢/٤) و(٤٩٤/٧) بإسناد صحيح.

(٢) المحدِّث الفاصل (ص ٣٦٧) والخطيب في تقييد العلم (ص ٨٤) واللفظ له. وبنحوه أخرجه: ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣٧٣/٢) و(٢٦٢/٤) و(٤٩٤/٧ - ٤٩٥) وإسناد جيِّد.

كلها إلا درهماً فهو عبد، أو على مئة أوقية فقضاها كلها إلا أوقية فهو عبد»[1].

وكان عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه يُملي على تلاميذه من هذه الصحيفة، فعن عبد الله بن بريدة الأسلمي قال: شكَّ عبيد الله بن زياد في الحوض، فقال أبو سبرة - رجل من صحابة عبيد الله بن زياد -: فإنَّ أباك حين انطلق وافداً إلى معاوية انطلقتُ معه: فلقيتُ عبد الله بن عمرو، فحدَّثني من فيه إلى فيَّ حديثاً سمعه من رسول الله ﷺ فأملاه عليَّ وكتبتُهُ. قال: فإنِّي أقسمتُ عليك لما أعرقت هذا البرذون[2] حتى تأتيني بالكتاب. قال: فركبتُ البرذون فركضته حتى عرق، فأتيته بالكتاب، فإذا فيه: حدَّثني عبد الله بن عمرو بن العاص أنَّه سمع رسول الله ﷺ قال: «إنَّ الله يُبغض الفحش والتفحش، والذي نفس محمد بيده لا تقوم الساعة حتى يخون الأمين ويؤتمن الخائن حتى يظهر الفحش والتفحش وقطيعة الأرحام وسوء الجوار. والذي نفس محمد بيده إنَّ مثل المؤمن كمثل النحلة أكلت طيباً ووضعت طيباً، ووقعت فلم تكسر ولم تُفسد. قال: وقال: ألا إنَّ لي حوضاً ما بين ناحيتيه كما بين إيلة إلى مكة، أو قال: صنعاء إلى المدينة. وأنَّ فيه من الأباريق مثل الكواكب. هو أشدُّ بياضاً من اللبن وأحلى من العسل، من شرب منه لم يظمأ بعدها أبداً». قال أبو سبرة: فأخذ عبيد الله بن زياد الكتاب، فجزعتُ عليه، فلقيني يحيى بن يعمر، فشكوت ذلك له، فقال: والله لأنا أحفظ له

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (٨/٤١) رقم (١٤٢٢٢). وانظر: رقم (١٥٧٣٥) و(١٥٧٣٩). وأخرجه: البيهقي (١٠/٣٢٤) وقال: كذا وجدته ولا أراه محفوظاً. قلت: إسناده ضعيف.

(٢) الدابة. وجمعه: براذين، والبراذين من الخيل: ما كان من غير نتاج العِرابِ. أنظر: لسان العرب (١٣/٥١).

منّي لسورة من القرآن، فحدَّثني به كما كان في الكتاب سواء»[1].

وكان عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه إذا أراد أن يُحدِّث فإنَّه يُحدِّث في بعض الأحيان من صحيفته الصادقة، قال أبو قبيل: كنَّا عند عبد الله بن عمرو بن العاص، وسُئل: أيُّ المدينتين تُفتح أولاً: القسطنطينية أو روميَّة؟ فدعا عبد الله بصندوق له حلق، قال: فأخرج منه كتاباً، فقال عبد الله: بينما نحن حول رسول الله ﷺ نكتب، إذ سُئل رسول الله ﷺ: أيُّ المدينتين تُفتح أولاً: قسطنطينية أو روميَّة؟ فقال رسول الله ﷺ: «مدينة هرقل تفتح أولاً». يعني: القسطنطينية[2].

وعن أبي راشد الحبراني قال: أتيتُ عبد الله بن عمرو بن العاص، فقلتُ له: حدِّثنا ما سمعت من رسول الله ﷺ، فألقى بين يديَّ صحيفة، فقال: هذا ما كتب لي رسول الله ﷺ، فنظرتُ فيها، فإذا فيها: أنَّ أبا بكر الصديق قال: يا رسول الله علِّمني ما أقول إذا أصبحتُ وإذا أمسيت. فقال له رسول الله ﷺ: «يا أبا بكر، قل: اللهم فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، لا إله إلا أنت، ربَّ كل شيء ومليكه، أعوذ بك من شرِّ نفسي، ومن شرِّ الشيطان وشركه، وأن أقترف على نفسي سوءاً أو أجرَّه إلى مسلم»[3].

---

(١) أخرجه: عبد الرزاق في المصنَّف (١١/٤٠٥) رقم (٢٠٨٥٢). ومن طريقه أخرجه: أحمد (٢/١٩٩) واللفظ له. ومن طريق آخر أخرجه: أحمد (٢/١٦٢) ومن طريقه أخرجه: الحاكم (١/٧٥ ـ ٧٦) وإسناده صحيح. وفي إملاء عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أنظر: تاريخ دمشق (٦/٤٩).

(٢) أخرجه: أحمد (٢/١٧٦) والدارمي رقم (٤٩٢) والحاكم (٤/٥٠٨ و٥٥٥) وصححه ووافقه الذهبي. كما صححه أحمد شاكر في تحقيقه للمسند رقم (٦٦٤٥) والألباني في السلسلة الصحيحة رقم (٤).

(٣) أخرجه: أحمد (٢/١٧١ و١٩٦) والحسن بن عرفة في جزئه رقم (٨٥) والخطيب =

ويبدو أنَّ عبد الله بن عمرو رضي الله عنه كان يهتم بكتابة فتاوى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد روى عبد الرزاق في مصنَّفه عن: الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عمرو بن شعيب، قال: وجدنا في كتاب عبد الله بن عمرو: «عن عمر بن الخطاب: إذا تجنب الموسوس بامرأته طلَّق عنه وليُّه»[1].

وقد حمل عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ علماً كثيراً، فقد قال رضي الله عنه: «حفظت عن النبي ﷺ ألف مثل»[2]. وقال الحافظ الذهبي: «يبلغ ما أسند: سبع مائة حديث اتفقا له على سبعة أحاديث، وانفرد البخاري بثمانية، ومسلم بعشرين»[3].

وعلى كثرة ما روي عن عبد الله بن عمرو فإنَّه كان ضابطاً متقناً، وقد شهدت له بذلك عائشة رضي الله تعالى عنها، فعن عروة بن الزبير قال: قالت لي عائشة: يا ابن أُختي، بلغني أنَّ عبد الله بن عمرو مارٌّ بنا إلى الحج، فألقه فسائله، فإنَّه قد حمل عن النبي ﷺ علماً كثيراً. قال: فلقيتُهُ، فساءلته عن أشياء يذكرها عن رسول الله ﷺ.

قال عروة: فكان فيما ذكر: أنَّ النبي ﷺ قال: «إنَّ الله لا ينتزع العلم من النَّاس انتزاعاً، ولكن يقبضُ العلماءَ فيرفعُ العلم معهم.

= في تقييد العلم (ص ٨٥). وصححه شاكر في تحقيقه للمسند (٦٥٩٧ و ٦٨٥١) وهو كما قال.

(١) مصنف عبد الرزاق (٧/٧٩) رقم (١٢٢٨٦) وإسناده صحيح إن سلم من تدليس حبيب.

(٢) أسد الغابة (٣/٣٤٩).

(٣) سير أعلام النبلاء (٣/٨٠).

ويُبقي في الناس رؤوساً جُهَّالاً يفتونهم بغير علم، فيضلون ويُضلُّون».

قال عروة: فلمَّا حدَّثت عائشة بذلك، أَعْظَمَتْ ذلك وأنكرتْهُ. قالت: أحدَّثك أنَّه سمع النبي ﷺ يقولُ هذا؟!

قال عروة: حتى إذا كان قابل، قالت له: إنَّ ابن عمرو قد قدم، فألقه ثم فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم. قال: فلقيتُهُ فساءَلتهُ. فذكره لي نحو ما حدَّثني به في مرَّته الأولى.

قال عروة: فلمَّا أخبرتُها بذلك، قالت: ما أحسبُهُ إلا قد صدق. أراه لم يزد فيه شيئاً ولم ينقص[1].

وقال الدكتور فؤاد سزكين عن صحيفة عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنه: «ظهر من بحث سلاسل الإسناد أنَّ مضمون هذه الصحيفة ـ أكثرها إن لم يكن كلها ـ قد وصل إلينا في مسند ابن حنبل (١٧٨/٢ ـ ٢٢٧) إلا أننا لا نستطيع أن نعرف من أسانيد ابن حنبل ما إذا كان قد أفاد من الصادقة نفسها في روايات مختلفة، أم أنَّه استمدَّ هذه الأحاديث من مصادر أخرى. ومن المؤكد في كلتا الحالتين أنَّ مرويَّاته المأخوذة عن الصادقة وصلت إليه برواية عمرو بن شعيب (المتوفى: ١١٨ هـ/ ٧٣٦ م) حفيد عبد الله بن عمرو»[2].

قلت: لا يُشترط أن يكون كل ما ورد إلينا من أحاديث الصادقة، قد ورد من طريق: عمرو بن شعيب. وقد مرَّ قبل قليل ما يُثبت ذلك في: حديث فتح القسطنطينية، وحديث سؤال أبي بكر

---

(١) أخرجه: مسلم في كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه (٢٠٥٩/٤) رقم (٢٦٧٣).

(٢) تاريخ التراث العربي (١٥٣/١/١).

الصديق للنبي ﷺ. ولكي تكون العبارة أكثر دقة أقول: إنَّ أكثر أحاديث الصادقة قد وصلت إلينا برواية: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه.

وعدد أحاديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، في مسند الإمام أحمد بن حنبل: ( ) حديثاً. وفي الكتب الستة: (١٦٧) حديثاً مع المكرر[1].

ولابن لَهِيعة عن عمرو بن شعيب نسخة وصفها أبو حاتم بن حبَّان بأنَّها: «طويلة»[2]. ويبدو أنَّ الإمام مسلم بن الحجَّاج قد جمع حديث عمرو بن شعيب في كتاب سمَّاه: «كتاب عمرو بن شعيب»[3].

كما جمع الضياء في المختارة له: نسخة لعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه[4].

اختلاف العلماء في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه:

اختلف العلماء في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده اختلافاً كثيراً، وإليك تفصيل ذلك:

أولاً: المضعفون لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه:

عن معمر قال: سمعتُ أيوب يقول لليث بن أبي سليم: «شدَّ

---

(١) أنظر: تحفة الأشراف (٦/٣٠٣ ـ ٣٤٣).
(٢) المجروحين (٢/٧٤). ولكن قال ابن حبَّان عن أحاديث هذه النسخة: «لا يُنكر من هذا الشأن صناعته أنَّ هذه الأحاديث موضوعة أو مقلوبة». قلت: ولعلَّ العهدة في ذلك على ابن لهيعة، على ما سوف يأتي بيانه إن شاء الله.
(٣) أنظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٥٧٩).
(٤) أنظر: المرجع السابق (٥/١٨٣).

يدك بما سمعت من: طاوس ومجاهد. وإيَّاك وجواليقك: وهب بن منبِّه، وعمرو بن شعيب فإنهما صاحبا كتاب»[1]. وقال جرير بن عبد الحميد: «كان مغيرة لا يعبأ بصحيفة عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه»[2]. وكان مغيرة بن مقسم يقول: «ما يسرُّني أنَّ صحيفة عبد الله بن عمرو عندي بتمرتين أو بفلسين»[3]. وقال ابن أبي شيبة: «سألتُ علي بن المديني عن: عمرو بن شعيب؟ فقال: ما روى عن أيوب وابن جُريج: فذاك كله صحيح. وما روى عمرو عن أبيه عن جدِّه: فإنَّما هو كتاب وجده فهو ضعيف»[4]. وقال سفيان بن عيينة: «كان إنَّما يُحدِّث عن أبيه عن جدِّه، وكان حديثه عند الناس فيه شيء»[5]. وقال الإمام أحمد بن حنبل: «له أشياء مناكير، وإنَّما نكتب حديثه نعتبر به، فأمَّا أن يكون حجَّة: فلا»[6]. وقال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي عن عمرو بن شعيب؟ فقال: ليس بقوي، يُكتب حديثه، وما روى عنه الثقات فيُذاكر به»[7].

وقال الآجري: «سئل أبو داود عن: عمرو بن شعيب عن أبيه

---

(١) الجرح والتعديل (٦/٢٣٨١) والضعفاء الكبير (٣/٢٧٣) وسير أعلام النبلاء (٥/١٦٩) وميزان الاعتدال (٣/٢٦٥).

(٢) الجرح والتعديل (٦/٢٣٨) والكامل في الضعفاء (٥/١٧٦٧) وتهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٩) وتهذيب التهذيب (٨/٥٠).

(٣) الكامل في الضعفاء (٥/١٧٦٧) وسير أعلام النبلاء (٥/١٦٩) وميزان الاعتدال (٣/١٦٥).

(٤) سير أعلام النبلاء (٥/١٦٩) وتهذيب التهذيب (٨/٥٣). وقال الذهبي تعليقاً على هذه المقالة: «هذا الكلام قاعد قائم» يعني: مضطرب.

(٥) الجرح والتعديل (٦/٢٣٨) وتهذيب التهذيب (٨/٤٥).

(٦) الضعفاء الكبير (٣/٢٧٤) وسير أعلام النبلاء (٥/١٦٧) وتهذيب التهذيب (٨/٤٩).

(٧) الجرح والتعديل (٦/٢٣٩).

عن جدِّه، أحجَّة عندك؟ قال: لا، ولا نصف حجَّة»[1]. وقال أبو حاتم بن حبَّان: «إذا روى عمرو بن شعيب عن: طاوس وابن المسيَّب، عن الثقات غير أبيه فهو ثقة يجوز الاحتجاج بما يروي عن هؤلاء. وإذا روى عن: أبيه، عن جدِّه، ففيه مناكير كثيرة، لا يجوز الاحتجاج عندي بشيء رواه عن: أبيه، عن جدِّه. لأنَّ هذا الإسناد لا يَخْلو من أن يكون مرسلاً أو منقطعاً. لأنَّه: عمرو بن شعيب بن محمَّد بن عبد الله بن عمرو. فإذا روى عن أبيه فأبوه: شعيب، وإذا روى عن جدِّه وأراد: عبد الله بن عمرو جدّ شعيب، فإنَّ شعيباً لم يَلْقَ عبد الله بن عمرو، والخبر بنقله هذا منقطع. وإن أراد بقوله: عن جدِّه، جدِّه الأدنى فهو: محمد بن عبد الله بن عمرو، ومحمد بن عبد الله لا صحبة له، فالخبر بهذا النقل يكون مرسلاً.

فلا تخلو رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه من أن يكون: مرسلاً أو منقطعاً. والمرسل والمنقطع من الأخبار لا يقوم بها حجَّة، لأنَّ الله جلَّ وعلا لم يُكلِّف عباده أخذ الدِّين عمَّن لا يُعرف، والمرسل والمنقطع ليس يخلو ممَّن لا يُعرف. وإنَّما يلزم العباد قبول الدين الذي هو من جنس الأخبار إذا كان من رواية العدول، حتى يرويه عدلٌ عن عدلٍ إلى رسول الله ﷺ موصولاً.

وقد كان بعض شيوخنا يقول: إذا قال عمرو بن شعيب: عن أبيه، عن جدِّه عبد الله بن عمرو ويُسمِّيه فهو صحيح. وقد اسْتَبَرْتُ ما قاله فلم أجد من رواية الثقات المتقنين عن عمرو فيه السماع عن جدِّه عبد الله بن عمرو، وإنَّما ذلك شيء يقوله محمد بن إسحاق

---

(١) تاريخ الإسلام (٤/٢٨٦) وسير أعلام النبلاء (٥/١٦٩) وتهذيب التهذيب (٨/٥٠).

وبعض الرواة ليُعْلم أنَّ جدَّه اسمه: عبد الله بن عمرو فأُدرج في الإسناد.

فليس الحكم عندي في عمرو بن شعيب إلا مجانبة ما روى عن أبيه عن جدِّه، والاحتجاج بما روى عن الثقات غير أبيه. ولولا كراهة التطويل لذكرتُ من مناكير أخباره التي رواها عن أبيه عن جدِّه أشياء يُستدلُّ بها على وهن هذا الإسناد»[1].

ومن أجل هذا لم يحتج ابن حبَّان رحمه الله تعالى بحديث: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، في صحيحه المسمَّى بـ: «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرحٍ في ناقليها»[2]، حيث قال في هذا الكتاب: «عمرو بن شعيب في نفسه ثقة يُحتجُّ بخبره إذا روى عن غير أبيه، فأمَّا روايته عن أبيه عن جدِّه فلا تخلو من انقطاع وإرسالٍ فيه، فلذلك لم نحتج بشيء منه»[3].

وقد احتج ابن حبان في صحيحه بحديث: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن محمد بن عبد الله، عن عبد الله بن عمرو بن العاص[4].

وقال أبو أحمد بن عدي: «.. وعمرو بن شعيب في نفسه ثقة، إلا أنَّه إذا روى عن أبيه عن جدِّه على ما نسبه أحمد بن حنبل يكون ما يرويه عن أبيه عن جدِّه عن النبي ﷺ: مرسلاً، لأنَّ جدَّه عنده هو

---

(١) المجروحين (٢/٧٢ ـ ٧٣).
(٢) أنظر هذه التسمية في: مقدمة تحقيق صحيح ابن حبَّان للأرنؤوط (١/٣٢).
(٣) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٦/١٥٦).
(٤) أنظر: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان رقم: (٤٨٥).

محمد بن عبد الله بن عمرو، ومحمد ليس له صحبة.

وقد روى عن عمرو بن شعيب أئمة النَّاس وثقاتهم، وجماعة من الضعفاء، إلا أنَّ أحاديثه عن أبيه عن جدِّه عن النبي ﷺ اجتنبه النَّاس مع احتمالهم إيَّاه، ولم يُدخلوه في صحاح ما خرَّجوه، وقالوا: هي صحيفة»[١].

ثانياً: التردُّد في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه:

قال يحيى بن سعيد القطان: «هو ثقة يُحتج به»[٢]. وفي رواية عنه: «هو واهي الحديث»[٣]. وقال الأثوم: سُئل أبو عبد الله ـ يعني: أحمد بن حنبل ـ عن عمرو بن شعيب؟ فقال: «ربَّما احتججنا به، وربَّما وجس في القلب منه شيء، ومالك يروى عن رجل عنه»[٤].

وقال أحمد بن حنبل: «أصحاب الحديث إذا شاءوا احتجوا بحديثه عن أبيه عن جدِّه، وإذا شاءوا تركوه»[٥].

قال الذهبي تعليقاً على قول الإمام أحمد بن حنبل: «هذا محمول على أنَّهم يترددون في الاحتجاج به، لا أنَّهم يفعلون ذلك على سبيل التشهي»[٦].

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١٧٦٧/٥ ـ ١٧٦٨).
(٢) تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٩) وسير أعلام النبلاء (٥/١٦٦) وتهذيب التهذيب (٤٨/٨).
(٣) الجرح والتعديل (٦/٢٣٨) وسنن الترمذي (٢/١٤٠) والضعفاء الكبير (٣/٢٧٤) والكامل في الضعفاء (٥/١٧٦٦) وسير أعلام النبلاء (٥/١٦٦) وتهذيب التهذيب (٤٨/٨).
(٤) الجرح والتعديل (٦/٢٣٨) وسير أعلام النبلاء (٥/١٦٧).
(٥) الكامل في الضعفاء (٥/١٧٦٦) وتهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٩) وتاريخ الإسلام (٤/٢٨٦) وسير أعلام النبلاء (٥/١٦٧).
(٦) سير أعلام النبلاء (٥/١٦٨).

وقال أيضاً: «يعني: يقولون حديثه من صحيفة موروثة، فقد يُخرجون هذا القول في معرض التضعيف»[1].

وقد اختلفت أقوال يحيى بن معين في عمرو بن شعيب:

قال ابن أبي حاتم: «سألتُ يحيى بن معين عن عمرو بن شعيب؟ فقال: ما شأنه؟! وغضب، وقال: ما أقول فيه؟! روى عنه الأئمة»[2].

وقال يحيى بن معين في رواية البادي: «عمرو بن شعيب: ثقة. قيل له: فيما يرويه عن أبيه؟ قال: كذا يقول أصحاب الحديث. قلت له: كانت صحيفة؟ قال: نعم»[3]. وفي سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين: «قلت ليحي: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه، ضعيف؟ فقال: كأنَّه ليس بذاك. قلت: فما روي عن سعيد بن المسيَّب وغيره؟ قال: عمرو بن شعيب ثقة»[4].

وقال يحيى بن معين في رواية الدوري: «إذا حدَّث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فهو كتاب. هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو يقول: أبي عن جدي عن النبي ﷺ، فمن ها هنا جاء ضعفه. أو نحو هذا الكلام، قاله يحيى.

فإذا حدَّث عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيَّب، أو عن

---

(١) تاريخ الإسلام (١٨٦/٤).
(٢) الجرح والتعديل (٢٣٩/٦) وسير أعلام النبلاء (١٦٨/٥).
(٣) رواية البادي رقم (٧١).
(٤) سؤالات ابن الجنيد رقم (٦٥٤). وانظر: الجرح والتعديل (٢٣٩/٦) والمجروحين (٧٢/٢) وسير أعلام النبلاء (١٦٨/٥).

سليمان بن يسار، أو عن عروة، فهو ثقة عن هؤلاء، أو قريب من هذا الكلام، قاله يحيى»[1].

قال الذهبي بعد أن نقل بعض أقوال يحيى بن معين: «فهذا إمام الصنعة أبو زكريا تلجلج قوله في عمرو، فدلَّ أنَّه ليس حجَّة عنده مطلقاً، وأنَّ غيره أقوى منه»[2].

ثالثاً: الموثِّقون لحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه:

قال إسحاق بن راهويه: «عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، كـ: أيوب عن نافع عن ابن عمر»[3].

وقال الدارمي: «هو ثقة روى عنه الذين نظروا في أحوال الرجال، كـ: أيوب والزهري والحكم. قال: واحتج أصحابنا بحديثه»[4].

وقال محمد بن إسماعيل البخاري: «اجتمع علي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد وأبو خيثمة وشيوخ من شيوخ العلم، فتذاكروا حديث عمرو بن شعيب، فثبتوه وذكروا أنَّه حجَّة»[5].

وقال البخاري أيضاً: «رأيتُ أحمد بن حنبل، وعلي بن

---

(١) تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري رقم (٥٣٠٢).
(٢) سير أعلام النبلاء (٥/١٦٩).
(٣) مستدرك الحاكم (١/١٩٧) والكامل في الضعفاء (٥/١٧٦٦) وتهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٩) وسير أعلام النبلاء (٥/١٧٦) وتاريخ الإسلام (٤/٢٨٦) وتهذيب التهذيب (٨/٥٠).
(٤) تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٩) وتهذيب التهذيب (٨/٥٠).
(٥) التاريخ الكبير (٦/٣٤٢ ـ ٣٤٣) وسنن الترمذي (٢/١٤٠) والضعفاء الكبير (٣/٢٧٤).

عبد الله، والحُميدي، وإسحاق بن إبراهيم - يعني: ابن راهـويه - يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه»[1].

زاد الذهبي وغيره في قـول البخاري: «مـا تركـه أحدٌ من المسلمين، فمن النَّاس بعدهم؟!»[2]. قال الذهبي تعليقاً على قول البخاري: «أستبعد صدور هذه الألفاظ من البخاري، أخاف أن يكون أبو عيسى وهم! وإلا فالبخاري لا يُعرِّج على عمرو، أفتراه يقول: فمن الناس بعدهم؟ ثم لا يحتج به أصلاً ولا متابعة؟!»[3].

وقال الذهبي أيضاً: «ومع هذا القول، فما احتج به البخاري في جامعه»[4].

قلت: أمَّا دعوى أنَّ الترمذي وهم: فمردودة لأنَّ الإمام البخاري صرَّح بهذه المقالة في كتابه: التاريخ الكبير. وأمَّا عدم احتجاجه به في جامعه: فللبعد عن الخلاف كما هي عادته رحمه الله تعالى، مع العلم أنَّه احتجَّ به خارج صحيحه[5].

وقال الحاكم: «قد أكثرتُ في هذا الكتاب - يعني: المستدرك على الصحيحين - الحُجج في تصحيح روايات عمرو بن شعيب إذا كان الراوي عنه ثقة»[6].

---

(١) طبقات الحنابلة (١/٢٧٣).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٨) وتاريخ الإسلام (٤/٢٨٦) وسير أعلام النبلاء (٥/١٧٦) وميزان الاعتدال (٣/٢٦٤) وتهذيب التهذيب (٨/٤٩) وطبقات الحنابلة (١/٢٧٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (٥/١٦٧).

(٤) ميزان الاعتدال (٣/٢٦٤).

(٥) أنظر: زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم (٥/٤٣٤). وانظر: كتاب خَلْقُ أفعال العباد للإمام البخاري رقم: (١٣٦ و١٩٩ و٢٠٠ و٢١٨ و٣٠٢ و٤٤٠).

(٦) المستدرك على الصحيحين (٢/٦٥).

قال الذهبي: «احتجَّ به أربابُ السنن الأربع، وابن خزيمة، وابن حبَّان في بعض الصور، والحاكم»[1].

وقال ابن عبد البر القرطبي بعد أن ساق حديث الإمام مالك بن أنس: «أنَّه بلغه أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع وسلف»: «هذا الحديث معروف مشهور من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه عن النبي ﷺ، وهو حديث صحيح لا يختلف أهل الحديث في قبوله والعمل به... وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مقبولٌ عند أكثر أهل العلم بالنقل»[2].

وقال النووي: «الصحيح المختار صحة الاحتجاج به عن أبيه عن جدِّه كما قاله الأكثرون»[3]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأمَّا أئمة الإسلام وجمهور العلماء فيحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، إذا صحَّ النقل إليه، مثل: مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، ونحوهما. ومثل: الشافعي، وأحمد، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم»[4].

وقال شيخ الإسلام أيضاً: «.. وإذا كانت نسخة مكتوبة على عهد النبي ﷺ أَوْكَدُ لها وأدلُّ على صحتها، ولهذا كان في نسخة عمرو بن شعيب من الأحاديث الفقهية التي فيها مقدرات ما احتاج إليها عامَّة علماء الإسلام»[5].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٦٧/٥).
(٢) الثقفي لحديث الموطأ (ص ٢٥٤ - ٢٥٥).
(٣) تهذيب الأسماء واللغات (٢٩/٢). وانظر: تاريخ الإسلام (٢٨٦/٤).
(٤) مجموع الفتاوي (٨/١٨).
(٥) مجموع الفتاوي (١٨/٨ - ٩). وانظر: تاريخ الإسلام (٢٨٦/٤).

وقال ابن قيم الجوزية: «وقد احتج الأئمة الأربعة، والفقهاء قاطبة بصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ولا يُعرف في أئمة الفتوى إلا من احتاج إليها واحتجَّ بها، وإنَّما طعن فيها من لم يتحمَّل أعباء الفقه والفتوى كأبي حاتم البُستي وابن حزم وغيرهما»[1].

وقال ابن قيم الجوزية أيضاً: «.. وصحَّ عن عبد الله بن عمرو أنَّه كان يكتب حديثه، وكان ممَّا كتبه صحيفة تُسمَّى: الصادقة. وهي التي رواها حفيده عمرو بن شعيب، عن أبيه، عنه. وهي من أصح الأحاديث، وكان بعض أئمة أهل الحديث يجعلها في درجة: أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، والأئمة الأربعة وغيرهم احتجوا بها»[2].

وقال أيضاً: «.. فإنَّ حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، لا يُعرف من أئمة الإسلام إلا من احتجَّ به، وبنى عليه، وإن خالفه في بعض المواضع»[3].

المناقشة:

بعد هذا العرض لأقوال أئمة الحديث ـ رحمهم الله تعالى أجمعين ـ يتبيَّن أنَّ قول من قال بتضعيف حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدَّه لا يخلو من إحدى العلل الآتية:

الأولى: الانقطاع بين شعيب بن محمَّد وعبد الله بن عمرو بن العاص، حيث إنَّ شعيباً لم يسمع من عبد الله بن عمرو بن العاص.

الثانية: الإرسال، على اعتبار أنَّ الجد هو: محمَّد بن

(١) إعلام الموقعين (١/ ٩٩).
(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (٣/ ٤٥٨).
(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد (٥/ ٢٨٣).

عبد الله بن عمرو بن العاص، ومحمد بن عبد الله ليس له صحبة.

الثالثة: أنَّ أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه إنَّما هي صحيفة.

الرابعة: وجود المناكير في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه.

فأمَّا العلة الأولى: فقد ردَّها كثير من الأئمة، وثبَّتوا سماع شعيب بن محمد من عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وإليك بيان ذلك:

قال يعقوب بن شيبة: «سمعت علي بن المديني يقول: قد سمع أبوه شعيب من جدِّه عبد الله بن عمرو. وقال علي بن المديني: وعمرو بن شعيب عندنا ثقة وكتابه صحيح»[1].

وقال محمَّد بن علي الوراق: «قلت: لأحمد بن حنبل: عمرو بن شعيب سمع من أبيه شيئاً؟ قال: يقول: حدَّثني أبي. قال: قلت: فأبوه سمع من عبد الله بن عمرو؟ قال: نعم، أراه قد سمع منه»[2]. وقال أحمد بن تميم: «قلت: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: شعيب والد عمرو بن شعيب سمع من عبد الله بن عمرو؟ قال: نعم»[3].

وقال أبو عيسى الترمذي: «قال محمد - يعني: البخاري -: وقد سمع شعيب بن محمد من جدِّه عبد الله بن عمرو»[4].

---

(١) تهذيب التهذيب (٨/٥٥).

(٢) سنن الدارقطني (٣/٥٠) وسير أعلام النبلاء (٥/١٦٧) وتهذيب التهذيب (٨/٥٠).

(٣) سنن الدارقطني (٣/٥١).

(٤) سنن الترمذي (٢/١٤٠).

وقال الترمذي أيضاً: «عمرو بن شعيب هو: ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص. وشعيب قد سمع من جدِّه عبد الله بن عمرو»[1].

وقال أبو بكر النيسابوري: «هو: عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص. وقد صحَّ سماع عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب، وصحَّ سماع شعيب من جدِّه عبد الله بن عمرو»[2].

وقال الدارقطني: «قد ثبت سماع عمرو من أبيه، وسماع أبيه من جدِّه عبد الله بن عمرو»[3]. وقد ذكر الدارقطني في سننه الحجَّة في سماع شعيب بن محمد من عبد الله بن عمرو بن العاص وذلك في حديثين، وهما:

١ - قال الدارقطني: ثنا أبو بكر النيسابوري عبد الله بن محمد بن زياد[4]، أنا أبو عبيد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، حدَّثني عمي، حدَّثني مخرمة بن بكير، عن أبيه، قال: سمعت عمرو بن شعيب يقول: سمعت شعيباً يقول: سمعت عبد الله بن عمرو يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أيما رجل ابتاع من رجل بيعة فإنَّ كلَّ واحد منهما بالخيار حتى يتفرقا من مكانهما إلا أن يكون صفقة خيار، ولا يحل لأحد أن يُفارق صاحبه مخافة أن يقيله»[5].

---

(١) سنن الترمذي (٣/٣٣).
(٢) سنن الدارقطني (٣/٥٠).
(٣) تاريخ الإسلام (٤/٢٨٦).
(٤) في سنن الدارقطني: ثنا أبو بكر النيسابوري، نا عبد الله بن محمد بن زياد». ولعلَّ الصواب ما أثبته فإنَّ أبا بكر النيسابوري هو: عبد الله بن محمد بن زياد، والله أعلم.
(٥) سنن الدارقطني (٣/٥٠).

قلت: وهذا إسناد متصل، رجاله ثقات ما عدا: أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، قال عنه ابن حجر العسقلاني: «صدوق تغيَّر بأَخَرة»[1].

٢ ـ وقال الدراقطني: ثنا أبو بكر النيسابوري، نا محمد بن يحيى بن فارس وأحمد بن منصور بن راشد وعلي بن حرب، قالوا: نا محمد بن عبيد، نا عبيد بن عمر، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه: أنَّ رجلاً أتى عبد الله بن عمرو يسأله عن محرم وقع بامرأة، فأشار إلى عبد الله بن عمر، فقال: اذهب إلى ذلك فاسأله. قال شعيب: فلم يعرفه الرجل، فذهبتُ معه، فسأل ابن عمر، فقال: بطل حجك. قال: فقال الرجل: أفأقعد؟ قال: بل تخرج مع النَّاس وتصنع ما يصنعون، فإذا أدركت قابلاً فحج واهد. فرجع إلى عبد الله بن عمرو فأخبره، ثم قال له: اذهب إلى ابن عباس فاسأله. قال شعيب: فذهبت معه فسأله، فقال له مثل ما قال له عبد الله بن عمر. فرجع إلى عبد الله بن عمرو فأخبره بما قال ابن عبَّاس، ثم قال: ما تقول أنت؟ قال: أقول مثلما قالا»[2].

قال الشيخ أحمد شاكر: «وهذا صحيح صريح في سماع شعيب من جدِّه عبد الله بن عمرو، وأنَّه كان يُجالسه ويجالس الصحابة في عصره»[3].

وقال أبو عبد الله الحاكم: «قد أكثرت في هذا الكتاب ـ يعني:

---

(١) تقريب التهذيب (١/١٩). وانظر: الجرح والتعديل (١/٦٠) وتهذيب الكمال (١/٣٨٧) وميزان الاعتدال (١/١١٣) وتهذيب التهذيب (١/٥٤).

(٢) سنن الدارقطني (٣/٥٠ ـ ٥١).

(٣) أنظر: تحقيق شاكر لسنن الترمذي (٢/١٤٢).

المستدرك على الصحيحين ـ الحجج في تصحيح روايات عمرو بن شعيب إذا كان الراوي عنه ثقة، ولا يُذكر عنه أحسن من هذه الروايات. وكنتُ أطلب الحجَّة الظاهرة في سماع شعيب بن محمد عن عبد الله بن عمرو فلم أصل إليها إلا هذا الوقت...».

ثم روى الحاكم من طريق الدارقطني الحديث الثاني الذي ذُكر آنفاً، ليُبيِّن سماع شعيب بن محمد من جدِّه عبد الله بن عمرو، وقال: «هذا حديث ثقات رواته حفاظ، وهو كالأخذ باليد في صحَّة سماع شعيب بن محمد عن جدِّه عبد الله بن عمرو»[1].

وممن جزم بصحة سماع شعيب من جدِّه عبد الله بن عمرو: البيهقي، حيث قال: «وسماع شعيب بن محمد بن عبد الله صحيح من جدِّه عبد الله، لكن يجب أن يكون الإسناد إلى عمرو صحيحاً»[2].

وقال ابن الجوزي: «وما زال العلماء يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه، وإذا كان جده هو: عبد الله لم يكن الحديث مرسلاً، لأنَّه قد سمع شعيب منه»[3].

وقال النووي: «أنكر بعضهم سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو، وقال: إنَّما سمع أباه محمد بن عبد الله، فتكون رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ مرسلة. وهذا إنكار ضعيف، وأثبت الدارقطني وغيره من الأئمة سماع شعيب من عبد الله...» ثم نقل قول أبي بكر النيسابوري المتقدم[4].

---

(١) مستدرك الحاكم (٢/ ٦٥).
(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٣٩٧).
(٣) التحقيق لابن الجوزي (١/ ١٢٤). وانظر: التنقيح لابن عبد الهادي (١/ ١٢١).
(٤) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٩).

وقال النووي أيضاً: «وعمرو بن شعيب ومحمد ثقات، وثبت سماع شعيب من محمد ومن عبد الله، هذا هو الصواب الذي قاله المحققون والجماهير»[1].

وقال ابن قيم الجوزية: «وقد صحَّ سماع شعيب من جدِّه عبد الله بن عمرو، فبطل قول من قال: إنه منقطع»[2].

وقال الذهبيّ راداً على ابن عدي الذي يرى بأنَّ الجد هو محمد بن عبد الله: «هـذا لا شيء، لأن شعيباً ثبت سماعه من عبد الله، وهوالذي ربَّاه حتى قيل: إنَّ محمداً مات في حياة أبيه عبد الله، فكفل شعيباً جده عبد الله، فإذا قال: عن أبيه، ثم قال: عن جده، فإنما يريد بالضمير في جده أنَّه عائد إلى شعيب»[3].

وقال الذهبي أيضاً: «قد مرَّ أنَّ محمداً قديمُ الموت، وصحَّ أيضاً أنَّ شعيباً سمع من معاوية، وقد مات معاوية قبل عبد الله بن عمرو بسنوات، فلا يُنكر له السماع من جده سيما وهو الذي ربَّاه وكفله»[4].

قلت: وبهذا يتبيَّن أنَّ جمهور الأئمة المحققين قد ثبتوا سماع شعيب من جدِّه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وعلى فرض الانقطاع فغاية ما في أحاديث عمرو بن شعيب أنَّها وجادة، وهي طريقة من طرق التحمل المعتبرة كما تقدم، وإلى هذا أشار ابن حجر العسقلاني، حيث قال: «قال ابن معين: هو ثقة في نفسه، وما روى

---

(١) المجموع شرح المهذب (١/ ٦٥).

(٢) زاد المعاد (٣/ ٤٥٨).

(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٢٦).

(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٦٧).

عن أبيه عن جدِّه لا حجَّة فيه وليس بمتصل، وهو ضعيف من قبيل أنَّه مرسل، وَجَدَ شعيب كتب عبد الله بن عمرو فكان يرويها عن جدِّه إرسالاً، وهي صحاح عن عبد الله بن عمرو غير أنَّه لم سمعها».

قال ابن حجر: «فإذا شهد له ابن معين أنَّ أحاديثه صحاح غير أنَّه لم يسمعها، وصحَّ سماعه لبعضها، فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحة، وهو أحد وجوه التحمل، والله أعلم»[1].

وبهذا يتبين أنَّ هذه العلَّة لا يصح الاحتجاج بها لتضعيف حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه، والله تعالى أعلم.

وأما العلَّة الثانية وهي: الإرسال على اعتبار أنَّ الجد هو: محمَّد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، ومحمد بن عبد الله ليس له صحبة. فقد تقدَّم في الفقرة الماضية ما يُثبت بأنَّ الجد هو: عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنه، وليس محمد بن عبد الله الذي مات قديماً، وأضيف هنا أقوال بعض أئمة العلماء:

قال ابن قيم الجوزية: «روى أبو داود في سننه من حديث: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه عبد الله بن عمرو بن العاص، أنَّ امرأة قالت: يا رسول الله، إنَّ ابني هذا كان بطني له وعاء، وثديي له سقاء، وحَجْري له حواء، وإنَّ أباه طلَّقني، فأراد أن ينتزعه مني، فقال لها رسول الله ﷺ: أنتِ أحقُّ به ما لم تنكحي»[2]. ثم قال ابن القيم: «فهو حديث احتاج النَّاس فيه إلى عمرو بن شعيب، ولم يجدوا بداً من الاحتجاج هنا به، ومدار الحديث عليه، وليس عن النبي ﷺ حديث في سقوط الحضانة بالتزويج غير هذا، وقد ذهب

---

(١) تهذيب التهذيب (٨/٥٤).

(٢) أخرجه: أحمد (٢/١٨٢) وأبو داود (٢٢٧٦) وإسناده حسن.

إليه الأئمة الأربعة وغيرهم. وقد صرَّح بأنَّ الجد هو: عبد الله بن عمرو، فبطل قول من يقول: لعله محمد والد شعيب، فيكون الحديث مرسلاً»[1].

وقال الذهبي: «لا أعلم لمن ضعَّفه مستنداً طائلاً أكثر من أنَّ قوله: عن أبيه، عن جده، يُحتمل أن يكون الضمير في قوله: عن جدِّه عائداً إلى جدِّه الأقرب وهو محمَّد فيكون الخبر مرسلاً. ويحتمل أن يكون جده الأعلى، وهذا لا شيء لأنَّه في بعض الأوقات يأتي مبيناً فيقول: عن جدِّه عبد الله بن عمرو، ثم إنا لا نعرف لأبيه شعيب عن جده محمد رواية صريحة أصلاً، وأحسب أنَّ محمداً مات في حياة عبد الله بن عمرو والده، وخلف ولده شعيباً فنشأ في حجر جدِّه وأخذ عنه العلم. فأمَّا أخذه عن جدِّه في عبد الله فمُتيقَّن، وكذا أخذ ولده عمرو عنه فثابت»[2].

قلت: وقد جاء في عدَّة أحاديث من رواية الثقات عن عمرو بن شعيب يبيِّن فيها الجدُّ صريحاً، وهو عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، منها:

١ ـ قال النسائي: أخبرنا قتيبة، قال: حدَّثنا الليث، عن ابن عجلان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه عبد الله بن عمرو، عن رسول الله ﷺ: أنَّه سُئِل عن الثمر المعلَّق؟ فقال: «ما أصاب من ذي حاجة غير متخذ خُبنة[3] فلا شيء عليه، ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة، ومن سرق شيئاً منه بعد أن

---

(١) زاد المعاد (٥/٤٣٤).

(٢) تاريخ الإسلام (٤/٢٨٦).

(٣) أي: لا يأخذ منه في ثوبه. أنظر حاشية السيوطي على سنن النسائي (٨/٨٥).

يؤويه الجَرِينُ[1] فبلغ ثمن المِجَنِّ فعليه القطع، ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثليه والعقوبة»[2].

٢ ـ وقال النسائي: قال الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع، عن ابن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث وهشام بن سعد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه عبد الله بن عمرو، أنَّ رجلًا من مزينة أتى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، كيف ترى في حريسة الجبل؟ فقال: هي ومثلها والنَّكال، وليس في شيء من الماشية قطع إلا فيما آواه المراح فبلغ ثمن المجن ففيه قطع اليد... الحديث»[3].

وهذان حديثان رواتهما ثقات، وفيهما التصريح بأنَّ الجد هو عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وفي هذا رد على ابن حبان الذي زعم بأن التصريح لا يكون إلا من ابن إسحاق وأمثاله، وقد تقدم نص كلامه في بيان المضعفين لحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

وقد ذكر الذهبي عدَّة أمثلة من هذا القبيل، ثم قال: «وعندي عدةُ أحاديث سوى ما مرَّ يقول: عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، فالمطلق محمول على المقيَّد المفسَّر بعبد الله، والله أعلم»[4].

وأمَّا العلَّة الثالثة وهي: أنَّ أحاديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، إنَّما هي صحيفة، فقد تقدَّم أنَّ هذه الصحيفة تروى عن

(١) أي: موضع تجفيف التمر. أنظر حاشية السيوطي على سنن النسائي (٨/٨٥).
(٢) أخرجه: النسائي (٨/٨٥). وإسناده حسن.
(٣) أخرجه: النسائي (٨/٨٥) وإسناده صحيح.
(٤) أنظر: سير أعلام النبلاء (٥/١٧٠ ـ ١٧٣).

طريق الوجادة، وهي طريقة من طرق التحمل المعتبرة، والله أعلم.

وأما العلَّة الرابعة وهي: وجود المناكير في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه. فقد بيَّن أبو زرعة الرازي وغيره أنَّ هذه المناكير إنَّما هي من جهة الضعفاء الذين يروون عن عمرو بن شعيب.

قال أبو زرعة الرازي: «ما أقل ما نصيب عنه مما روى عن غير أبيه عن جده من المنكر وعامة هذه المناكير الذي يروى عن عمرو بن شعيب إنَّما هي عن: المثنَّى بن الصباح ولهيعة والضعفاء»[1].

وقال يعقوب بن شيبة: «ما رأيتُ أحداً من أصحابنا ممَّن ينظرُ في الحديث وينتقي الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئاً، وحديثه عندهم صحيح. وهو ثقة ثبت. والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنَّما هي لقوم ضعفاء رووها عنه، وما روى عنه الثقات فصحيح»[2].

قلت: وجميع الأحاديث التي أنكرها عليه ابن حبَّان في كتابه المجروحين، إنَّما هي من حديث ابن لهيعة، وإلى هذا أشار ابن حبَّان نفسه، حيث قال: «وابن لهيعة قد تبرأنا من عهدته في موضعه من هذا الكتاب»[3].

ولكن جزم الذهبي بأنَّ الثقات يأتون عنه بما يُنكر[4]، وقال أيضاً: ولسنا ممَّن نعدُّ نسخة عمرو، عن أبيه، عن جده، من أقسام الصحيح الذي لا نزاع فيه من أجل الوجادة، ومن أجل أنَّ فيها

(١) الجرح والتعديل (٦/٢٣٩). وانظر: تهذيب التهذيب (٨/٤٩).
(٢) تهذيب التهذيب (٨/٥٤).
(٣) المجد وحسين (٢/٧٣ - ٧٤).
(٤) سير أعلام النبلاء (٥/١٦٩).

مناكير. فينبغي أن يِتأمَّل حديثه، ويتحايد ما جاء منه منكراً، ويروي ما عدا ذلك في السنن والأحكام محسنين لإسناده، فقد احتج به أئمة كبار، ووثقوه في الجملة، وتوقف فيه آخرون قليلاً، وما علمتَ أنَّ أحداً تركه»[1].

ومن أجل هذا نجد أنَّ الذهبي يُحسِّن حديثه، ولا يُصححه[2]. ولكنَّه يجعله في أعلى مراتب الحديث الحسن[3].

قلت: والإمام الذهبي لم يأت بمقال على ما يُنكر من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. فإن كان يعني بالمناكير: وجود الخطأ في بعض حديثه، فإنَّ هذا ـ والله أعلم ـ ليس مؤثراً، لأنَّ المحدِّث مهما بلغت منزلته لا يمكن أن يسلم من الخطأ. وها هو الإمام أحمد بن حنبل يقول عن يحيى بن سعيد القطان ـ وهو أمير المؤمنين في الحديث ـ: «ما رأيتُ أحداً أقلّ خطأ من يحيى بن سعيد، ولقد أخطأ في أحاديث. ثم قال: ومن يعرى من الخطأ والتصحيف؟!»[4].

الخلاصة:

حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، متصل الإسناد. ولا توجد فيه أيُّ علَّة، سوى ما فيه من المناكير، ولعلَّ هذه المناكير

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥/١٧٥).
(٢) أنظر: تاريخ الإسلام (٤/٢٨٥) وميزان الاعتدال (٣/٢٦٨) والصبر (١/١٤٨).
(٣) أنظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص ٣٢) وتدريب الراوي (١/١٦٠).
(٤) سير أعلام النبلاء (٩/١٨١). وممَّا يُنقل في هذا الباب عن الثوري قوله: «ليس يكاد يُفْلِتُ من الغلطِ أحدٌ، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ، فهو حافظٌ وإن غلط. وإذا كان الغالب عليه الغلط، ترك». تهذيب الكمال (١/١٦١).

إنَّما هي من قبل غيره. لذلك فإنَّ حديثه قابل للتصحيح أو **التحسين** وكلاهما حجَّة يوجب العمل. والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث: صحيفة عَمْرو بن حزم:

هو: عمرو بن حزم بن زيد بن لوذان الخزرجيّ البخاريّ، يكنَّى بأبي الضحاك. وأول مشاهده: الخندق. استعملَه رسول الله ﷺ على أهل نجران وهو ابن سبع عشرة سنة ليُفقههم في الدين ويُعلِّمهم القرآن ويأخذ الصدقات، وذلك في سنة: عشر، بعد أن بعث فيهم خالد بن الوليد فأسلموا[1].

وقد كتب رسول الله ﷺ مع عمرو بن حزم كتاباً في: الفرائض والصدقات والديات وغيرها. قال محمَّد بن سعد: «قالوا: وكتب رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم حين بعثه إلى اليمن عهداً يُعلِّمه فيه: شرائع الإسلام، وفرائضه وحدوده»[2].

وقال الحافظ ابن عبد البر: «وكتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم وغيره»[3].

وقال ابن عبد البر أيضاً: «وكتب له كتاباً فيه: الفرائض والصدقات والديات»[4].

وقال أيضاً: «بعث معهم عمرو بن حزم يُفقههم في الدين

---

(١) أنظر: الاستيعاب (٢/٥١٠) وأسد الغابة (٤/٩٨ ـ ٩٩) والإصابة (٢/٥٢٥) وغيرها.

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (١/٢٦٧).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (١/٧١) وانظر: تقييد العلم للخطيب البغدادي (ص ٧٢).

(٤) الاستيعاب (٢/٥١٠).

ويُعلمهم السنَّة ومعالم الإسلام، ويأخذ منهم صدقاتهم، وكتب له بذلك كتاباً فيه: الصدقات والديات وكثير من سنن الإسلام»[1].

وقال ابن حجر العسقلاني: «استعمله النبي ﷺ على نجران، روى عنه كتاباً كتبه له، فيه: الفرائض والزكاة والديات وغير ذلك، أخرجه: أبو داود والنِّسائي وابن حبان والدارمي وغير واحد»[2].

قلت: وقد وصل إلينا كتاب الرسول ﷺ إلى عمرو بن حزم من عدة طرق.

أولاً:

قال أبو حاتم بن حبَّان: أخبرنا الحسن بن سفيان وأبو يعلى وحامد بن محمَّد بن شعيب في آخرين قالوا: حدَّثنا الحكم بن موسى، حدَّثنا يحيى بن حمزة، عن سليمان بن داود، قال: حدَّثني الزهري، عن أبي بكر بن محمَّد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده: «أنَّ رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن، وهذه نسختها:

بسم الله الرحمن الرحيم. من محمَّد النبي ﷺ إلى: شرحبيل بن عبد كلال، والحارث بن عبد كلال، ونعيم بن عبد كلال، قيل[3] ذي رُعَيْن ومعافر وهمدان، أما بعد:

فقد رجع رسولكم، وأعطيتم من المغانم خمس الله وما كتب الله

---

(١) الدرر في اختصار المغازي والسير (ص ٢٥٨).

(٢) الإصابة (٢/٥٢٥).

(٣) القيل: «الملك من ملوك حمير يتقيَّل من قبله من ملوكهم يشبهه، وجمعه: أقيال وقيول، ومنه الحديث: إلى قيل ذي رعين أي ملكها. أ هـ» لسان العرب (٣/٢٠٣).

على المؤمنين من العشر في العقار، وما سقت السماء أو كان سيحاً أو بعلاً ففيه: العشر إذا بلغ خمسة أوسق. وما سقي بالرشاء والدلو ففيه: نصف العشر إذا بلغ خمسة أوسق.

وفي كل خمس من الإبل سائمة: شاة، إلى أن تبلغ أربعاً وعشرين. فإذا زادت واحدة على أربع وعشرين ففيها: ابنة مخاض، فإن لم يوجد بنت مخاض فابن لبون ذكر، إلى أن تبلغ خمساً وثلاثين. فإذا زادت واحدة على خمسٍ وأربعين ففيها: حِقَّة طروقة، إلى أن تبلغ ستين. فإذا زادت على ستين واحدة ففيها: جَزْعَة، إلى أن تبلغ خمساً وسبعين. فإذا زادت على خمسٍ وسبعين واحدة ففيها: ابنتا لبون، إلى أن تبلغ تسعين. فإذا زادت على تسعين واحدة ففيها: حِقَّتان طروقتا الحمل، إلى أن تبلغ عشرين ومائة. فإن زادت ففي كل أربعين: بنت لبون. وفي خمسين: حِقَّة طروقة الحمل.

وفي كل ثلاثين باقورة: تبيع جذع أو جذعة. وفي كل أربعين باقورة: بقرة.

وفي كل أربعين شاةٍ: شاةٌ، إلى أن تبلغ عشرين ومائة. فإذا زادت على عشرين ومائة واحدة ففيها: شاتان، إلى أن تبلغ مائتين. فإن زادت واحدة: فثلاث، إلى أن تبلغ ثلاثمائة. فما زاد ففي كل مائة شاة: شاةٌ.

ولا يؤخذ في الصدقة: هرمة، ولا عجفاء، ولا ذات عوار، ولا تيس الغنم. ولا يُجمع بين مُتفرِّق ولا يُفرَّق بين مُجْتمع خيفة الصدقة. وما أخذ من الخليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسَّويَّة. وفي كل خمس أواقٍ من الورق: خمسة دراهم، فما زاد ففي كل أربعين درهماً: درهمٌ، وليس فيما دون خمسة أواق شيء. وفي كل أربعين ديناراً: دينارٌ.

وإن الصدقة لا تحلُّ لمحمَّد ﷺ ولا لأهل بيته، إنَّما هي الزكاة التي تزكى بها أنفسهم في فقراء المؤمنين وفي سبيل الله.

وليس في رقيق ولا مزرعة شيء إذا كانت تؤدى صدقتها من العشر. وليس في عبد المسلم ولا فرسه شيء.

وإنَّ أكبر الكبائر عند الله يوم القيامة: الإشراك بالله، وقتل النفس المؤمنة بغير الحق، والفرار في سبيل الله يوم الزحف، وعقوق الوالدين، ورمي المحصنة، وتعلم السحر، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم.

وإنَّ العمرة: الحج الأصغر. ولا يمسَّ القرآن إلا طاهر. ولا طلاق قبل إملاك، ولا عتق حتى يبتاع. ولا يُصلينَّ أحد منكم في ثوب واحد ليس على مَنكبيه منه شيء، ولا مُحتبياً في ثوب واحد ليس بينه وبين السماء شيء، ولا يُصلينَّ أحدكم في ثوبٍ واحد وشقة بادٍ. ولا يُصلينَّ أحد منكم عاقصاً شعره.

وإنَّ من اعتَبَطَ مؤمناً قتلاً عن بينه فهو قودٌ، إلا أن يرضى أولياءُ المقتول. وإنَّ في النفس: الدية مائة من الإبل. وفي الأنف إذا أوعب جدعه: الدية. وفي اللسان: الدية. وفي الشفتين: الدية، وفي البيضتين: الدية. وفي الذكر: الدية. وفي الصلب: الدية. وفي العينين: الدية. وفي الرجل الواحدة: نصف الدية. وفي المأمومة: ثلث الدية. وفي الجائعة: ثلث الدية. وفي المنَقِّلة: خمس عشرة من الإبل. وفي كل إصبع من الأصابع من اليد والرجل: عشرة من الإبل. وفي السن: خمس من الإبل. وفي الموضحة: خمس من الإبل.

وإنَّ الرجل يقتل بالمرأة، وعلى أهل الذهب ألف دينار»[1].

وإسناد هذا الحديث ظاهره السلامة من العلَّة، فرجاله جميعاً ثقات، فمن أخذه على ظاهره فإنَّه يُصحِّح الحديث[2]، مثل ابن حبان والحاكم.

ولكن ذكر بعض أهل العلم: أنَّ في الإسناد علَّة خفية قادحة، وهي: أنَّ الحكم بن موسى أخطأ في هذا الحديث، وقال: «سليمان بن داود». والصواب: «سليمان بن أرقم» وهو: متروك الحديث[3].

قال الإمام النَّسائي: أخبرنا الهيثم بن مروان بن الهيثم بن عمران العَنْسيُّ، قال: حدَّثنا محمَّد بن بكار بن بلال، قال: حدثنا يحيى، قال: حدَّثنا سُليمان بن أرقم، قال: حدَّثني الزهريّ، عن أبي بكر بن محمَّد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده: «أنَّ رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه: الفرائض والسنن والديات، وبعث به مع

---

(١) أخرجه: ابن حبان: كتاب الزكاة، باب فرض الزكاة وكم تجب فيه؟ (الموارد ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣) واللفظ له. والحاكم: كتاب الزكاة (١/ ٣٩٥ ـ ٣٩٧). والبيهقي: كتاب الزكاة، باب كيف فرض الصدقة؟ (٤/ ٨٩ ـ ٩٠) وابن عبد البر بإسناده في التمهيد (١٧/ ٣٣٩ ـ ٣٤١). جميعهم أخرجوه بطوله. وأخرج الدارمي الجزء المتعلق بالديات فقط من نفس الطريق مفرقاً، رقم (٢٣٥٧ و ٢٣٥٩ و ٢٣٦٩ و ٢٣٧٠ و ٢٣٧١ و ٢٣٧٦ و ٢٣٧٨). وأخرج ابن أبي عاصم في كتاب الديات بعض الأجزاء المتعلقة بالديات، (ص ٦٧ و ٦٩ و ٧٢) من نفس الطريق. وأخرج النسائي أيضاً الجزء المتعلق بالديات فقط: كتاب العقول، باب حديث عمرو بن حزم في العقول (٨/ ٥٧ ـ ٥٨). كما أشار إلى هذا الحديث من هذا الطريق: العقيلي في الضعفاء الكبير (٢/ ١٢٧).

(٢) أنظر: التهذيب (٤/ ١٩٠).

(٣) أنظر: ميزان الاعتدال (٢/ ١٩٦).

عمرو بن حزم فقرىء على أهل اليمن، هذه نسخته، فذكر مثله ـ أي: مثل الحديث الذي ذكر آنفاً، إلا أنَّ النسائي لم يذكر منه إلا ما يتعلق بالديات فقط ـ إلا أنَّه قال: وفي العين الواحدة: نصف الدية. وفي اليد الواحدة: نصف الدية. وفي الرجل الواحدة: نصف الدية»[1].

قال صالح جزرة: «حدَّثنا دحيم[2] (ت ٢٤٥ هـ)، قال: نظرتُ في أصل كتاب يحي حديث عمرو بن حزم في الصدقات، فإذا هو: عن سليمان بن أرقم. قال صالح: فكتبتُ هذا الكلام عن مسلم بن الحجاج»[3].

وقال أبو داود السجستاني (ت ٢٧٥ هـ): «هذا وهمٌ، من الحكم. ورواه محمَّد بن بكار، عن يحيى بن حمزة، عن سليمان بن أرقم، عن الزهريّ»[4].

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي (ت ٢٧٧ هـ) عن: حديث رواه يحيى بن حمزة، عن سليمان بن داود، عن الزهريّ، عن أبي بكر بن محمَّد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده: أنَّ النبي ﷺ كتب إلى أهل اليمن بصدقات الغنم. قلت له: من سليمان هذا؟ قال أبي: من النَّاس من يقول: سليمان بن أرقم. قال أبي: وقد كان قدم يحيى بن حمزة العراق، فيرون أنَّ الأرقم لقب، وأنَّ الاسم: داود.

---

(١) أخرجه: النسائي: كتاب العقول، باب حديث عمرو بن حزم (٨/٥٨). كما عزاه الزيلعي في نصب الراية (٢/٢٤٢) إلى: أبي داود في المراسيل، ولم أجده فيه.

(٢) هو عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي: ثقة حافظ متقن. أنظر: النبلاء (١١/٥١٥) والتقريب (١/٤٧١).

(٣) ميزان الاعتدال (٢/٢٠١ ـ ٢٠٢) والجوهر النقي (٤/٨٨) وتهذيب التهذيب (٤/١٩٠).

(٤) تهذيب التهذيب (٤/١٨٩). وانظر: الجوهر النقي (٤/٨٧).

ومنهم من يقول: سليمان بن داود الدمشقي شيخ يحيى بن حمزة لا بأس به، فلا أدري أيهما هو!! وما أظنُّ أنَّه هذا الدمشقي. ويُقال: إنهم أصابوا هذا الحديث بالعراق من حديث: سليمان بن أرقم»[1].

وقال أبو زُرعة الدمشقي (ت ٢٨١ هـ): «الصواب: سليمان بن أرقم»[2].

وقال الحافظ ابن منده (ت ٣٠١ هـ): «رأيت في كتاب يحيى بن حمزة بخطه: عن سليمان بن أرقم عن الزهري. وهو الصواب»[3].

ولما ذكر النسائي (ت ٣٠٣ هـ) الحديث من طريق: سليمان بن داود، أتبعه بذكر الحديث من طريق سليمان بن أرقم، ثم قال: «وهذا أشبه بالصواب والله أعلم. وسليمان بن أرقم: متروك الحديث»[4].

وقال الحافظ الذهبي بعد أن عرض بعض هذه الأقوال: «ترجَّح أنَّ الحكم بن موسى وَهِمَ ولا بُدّ»[5].

وقال الألباني: «أما حديث عمرو بن حزم، فهو ضعيف فيه: سليمان بن أرقم، وهو ضعيف جداً. وقد أخطأ بعض الرواة فسماه: سليمان بن داود وهو الخولاني وهو ثقة. وبناء عليه توهم بعض العلماء صحته! وإنما هو ضعيف من أجل ابن أرقم هذا»[6].

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢٢٢/١).
(٢) تاريخ أبي زرعة (٤٥٥/١). وميزان الاعتدال (٢٠١/٢) والجوهر النقي (٨٧/٤).
(٣) ميزان الاعتدال (٢٠١/٢) وتهذيب التهذيب (١٩٠/٤).
(٤) سنن النسائي (٥٩/٨).
(٥) ميزان الاعتدال (٢٠٢/٢).
(٦) إرواء الغليل (١٥٨/١).

الخلاصة:

لعلَّ الراجح والله أعلم، أنَّ: الحكم بن موسى قد أخطأ عندما قال: «يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود». والصواب هو: «يحيى بن حمزة عن سليمان بن أرقم».

وسليمان بن أرقم: متروك الحديث، وبهذا يتبيَّن أنَّ الإسناد ضعيف جداً. والله أعلم.

ثانياً:

قال البيهقي: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدَّثنا أبو العبَّاس محمد بن يعقوب، حدثنا أحمد بن عبد الجبار، حدثنا يونس بن بكير، عن ابن اسحاق، قال: حدَّثنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، قال: هذا كتاب رسول الله ﷺ عندنا الذي كتبه لعمرو بن حزم حين بعثه إلى اليمن يُفقه أهلها ويُعلمهم السُّنَّة، ويأخذ صدقاتهم، فكتب له كتاباً وعهداً وأمره فيه فكتب:

بسم الله الرحمن الرحيم. هذا كتاب من الله ورسوله: ﴿**يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود**﴾، عهد من رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم حين بعثه إلى اليمن: أمره بتقوى الله في أمره، فإنَّ الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون. وأمره أن يأخذ الحق كما أمره، وأن يبشر الناس بالخير، ويأمرهم ويُعلِّم الناس القرآن ويفقههم فيه وينهى الناس.

ولا يمسَّ القرآن إلا طاهر. ويُخبر الناس بالذي لهم والذي عليهم، ويلين لهم في الحق، ويشدُّ عليهم في الظلم، فإنَّ الله عزَّ وجل كره الظلم ونهى عنه، وقال: ﴿**ألا لعنة الله على الظالمين**﴾.

ويبشر الناس بالجنة وبعملها، ويُنذر الناس النار وعملها، ويستألف الناس حتى يفقهوا في الدين.

ويُعلِّم النَّاس معالم الحج، وسننه وفرائضه، وما أمر الله به. والحج الأكبر والحج الأصغر، فالحج الأصغر: العمرة.

وينهى النَّاس أن يُصلي الرجل في ثوبٍ واحدٍ صغير، إلا أن يكون واسعاً فيُخالف بين طرفيه على عاتقيه. وينهى أن يحتبى الرجل في ثوب واحد ويغفى[1] إلى السماء بفرجه. ولا يعقد شعر رأسه إذا عفا في قفاه.

وينهى النَّـاس إذا كان بينهم هيـج أن يدعـوا إلى القبائـل والعشائر، وليكن دعاؤهم إلى الله عزَّ وجل وحده لا شريك له. فمن لم يدع إلى الله عز وجل ودعا إلى العشائر والقبائل فليعطفوا فيه بالسيف حتى يكون دعاؤهم إلى الله عز وجل وحده لا شريك له.

ويأمر الناس باسباغ الوضوء، وجوههم وأيديهم إلى المرافق، وأرجلهم إلى الكعبين، وأن يمسحوا رؤوسهم كما أمر الله.

وأمروا بالصلاة لوقتها، وإتمام الركوع والخشوع. وأن يُغلِّس بالصبح، ويُهجِّر بالهاجرة حتى[2] تميـل الشمس، وصلاة العصـر والشمس في الأرض، والمغرب حين يُقبل الليل ولا توخَّر حتى تبدو النجوم في السماء، والعشاء أول الليل. وأمره بالسعي إلى الجمعـة إذا نودي بها، والغسل عند الرواح إليها.

وأمره أن يأخذ من المغانم خمس الله عز وجل، وما كُتب على

---

(١) في تاريخ الطبري: يُفضي.
(٢) في تاريخ الطبري: حين.

المؤمنين في الصدقة من العقار فيما سقى العين. وفيما سقت السماء: العُشر، وما سقت القَرْبُ: فنصف العشر. وفي كل عشر من الإبل: شاتان. وفي عشرين: أربع.

[وفي كل أربعين من البقر: بقرة]، وفي كل ثلاثين من البقر: تبيع أو تبيعة جذع أو جذعة. وفي كل أربعين من الغنم سائمة وحدها: شاة. فإنها فريضة الله عز وجل التي افترض على المؤمنين في الصدقة، فمن زاد [خيراً] فهو خير له.

وإنَّه من أسلم من يهودي أو نصراني إسلاماً خالصاً من نفسه فدان دين الإسلام فإنَّه من المؤمنين له ما لهم وعليه ما عليهم. ومن كان على نصرانية أو يهودية فإنَّه لا يُغرَّ عنها، وعلى كل حالم ذكر أو أنثى، حر أو عبد: دينار وافٍ أو عوضه[1] من الثياب. فمن أدَّى ذلك فإنَّ له ذمَّة الله وذمَّة رسوله ﷺ، ومن منع ذلك فإنَّه عدو الله ورسوله والمؤمنين جميعاً.

صلوات الله على محمَّد، والسلام عليه ورحمة الله وبركاته»[2].

وأخرجه محمد بن جرير الطبريّ قال: «حدَّثنا ابن حميد، ثنا سلمة، حدثني محمد بن إسحاق، قال: حدَّثني عبد الله بن أبي بكر»[3]. ولم يُحدِّث به عبد الله بن أبي بكر عن أبيه كما عند البيهقي.

قلت: اسناد البيهقي رجاله ثقات إلا: «يونس بن بكير». و «أحمد بن عبد الجبار».

---

(١) في تاريخ الطبري: أو عَرْضه، ولعله تصحيف.

(٢) أخرجه البيهقي في: دلائل النبوة (٥/٤١٣ ـ ٤١٥). وانظر: سيرة ابن هشام (٤/٢٠٥ ـ ٢٠٦) وإعلام السائلين لابن طولون (ص ١٣٩ ـ ١٤١).

(٣) تاريخ الأمم والملوك (٢/١٩٥ ـ ١٩٦). وما بين الأقواس زيادة منه.

أما يونس بن بكير: فقد اختلفت كلمة النُّقاد فيه بين معدِّل ومُجرِّح، حيث وثقه جمع من أهل الحديث، منهم: ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زُرعة، وعبيد بن يعيش، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وابن عمَّار، كما ذكره ابن حبان في الثقات[1].

ولكن قال أبو داود: «ليس بحجة عندي، يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالحديث»[2].

وقال النسائي: «ليس بالقوي»[3] وقال مرة: «ضعيف»[4].

وقال الجوزجاني: «ينبغي أن يُتثبَّت في أمره لميله عن الطريق»[5]. يعني: لكونه مرجئاً.

وقد جمع ابن حجر العسقلاني بين هذه الأقوال بقوله: «يخطىء»[6].

ولكن الحافظ الذهبي من قبله يرى غير ذلك، حيث قال: «وقد أخرج مسلم ليونس في الشواهد لا الأصول، وكذلك ذكره البخاري مستشهداً به. وهو حسن الحديث»[7].

وقال الألباني في حديث غير هذا في إسناده يونس بن بكير:

---

(١) أنظر: الثقات (٧/٦٥١) وميزان الاعتدال (٤/٤٧٧) وتهذيب التهذيب (١١/٤٣٤).

(٢) أنظر: ميزان الاعتدال (٤/٤٧٧) وتهذيب التهذيب (١١/٤٣٥).

(٣) أنظر: ميزان الاعتدال (٤/٤٧٧) وتهذيب التهذيب (١١/٤٣٥).

(٤) أنظر: تهذيب التهذيب (١١/٤٣٥).

(٥) أحوال الرجال للجوزجاني (ص ٨٥). وانظر: ميزان الاعتدال (٤/٤٧٧) وتهذيب التهذيب (١١/٤٣٥).

(٦) تقريب التهذيب (٢/٣٨٤).

(٧) ميزان الاعتدال (٤/٤٧٨).

«وهذا إسناد حسن رجاله كلهم رجال مسلم، وفي يونس بن بكير وطلحة بن يحيى كلام لا يضر»[1].

قلت: ولعل الصواب أنَّ يونس بن بكير حسن الحديث، خاصة أنَّ سلمة الأبرش قد تابعه كما عند ابن جرير الطبريّ، والله تعالى أعلم.

وأمَّا أحمد بن عبد الجبار، فهو: ضعيف، ولكن قال الحافظ ابن حجر: «ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح»[2]. وحديثه الذي بين أيدينا في سيرة ابن إسحاق، التي يرويها يونس بن بكير عن ابن إسحاق، ويرويها أحمد بن عبد الجبار عن يونس. وبهذا يكون سماعه لهذا الحديث صحيحاً. ومن خلال هذا العرض يترجح لديَّ أن إسناد البيهقي: إسناد جيّد، والله أعلم.

ولكن بقيت علَّة لا بد من الإشارة إليها وهي: أنَّ أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أرسل الحديث، ولكن هذا لا يضره إن شاء الله تعالى، لأنَّه رواه لنا عن طريق الوجادة ـ وهي طريقة من طرق التحمل المعتبرة ـ وقد صرَّح هو بذلك حينما قال: «هذا كتاب رسول الله ﷺ عندنا الذي كتبه لعمرو بن حزم حين بعثه إلى اليمن...».

وبهذا يزول الإشكال ولله الحمد والمنَّة.

ولكن هناك إشكالاً آخر وهو: أن عبد الله بن أبي بكر هو الذي يحدِّث بهذا الحديث عند الطبري بينما في دلائل النبوة للبيهقي: يُحدِّث به عبد الله بن أبي بكر عن أبيه، مع أن مخرجهما واحد.

(١) السلسلة الصحيحة (١/١٤٧) حديث رقم (٩٢).
(٢) تقريب التهذيب (١/١٩). وانظر: تهذيب الكمال (١/٣٧٨) وتهذيب التهذيب (١/٥١).

ولعلَّ الصواب: هو ما عند البيهقي لأنَّ شيخ الطبريّ محمد بن حُميد منكر الحديث، صاحب عجائب كما قال الذهبي[1]. ومن كانت هذه حاله فلا يمكن أن يعارض إسناد البيهقي، والله أعلم.

ثالثاً:

قال إمام دار الهجرة مالك بن أنس: عن عبد الله بن أبي بكر بن محمَّد بن عمرو بن حزم، عن أبيه: «أنَّ في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم في العقول: أنَّ في النفس: مائة من الإبل. وفي الأنف إذا أُوعى جَدْعاً: مائة من الإبل. وفي المأمومة: ثلث الدية. وفي الجائفة: مثلها. وفي العين: خمسون. وفي اليد: خمسون. وفي الرجل: خمسون. وفي كل إصبع ممَّا هنالك: عشر من الإبل. وفي السن: خمس. وفي الموضحة: خمس»[2].

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أنَّ فيه علة الإرسال كسابقة، والراجح أنَّها لا تضر لأنَّ أبا بكر بن حزم يُحدِّث بهذا الحديث وجادة، والله تعالى أعلم.

رابعاً:

قال عبد الرزاق الصنعاني: عن معمر، عن عبد اللَّه بن أبي

---

(١) أنظر: النبلاء (١١/٥٠٣). وانظر أيضاً: التاريخ الكبير (١/٦٩) والجرح والتعديل (٧/٢٣٢) والميزان (٣/٥٣٠) وغيرها.

(٢) أخرجه: مالك: كتاب العقول، باب ذكر العقول (٢/٨٤٩) رقم (١). ومن طريقه: النَّسائي: كتاب العقول، باب حديث عمرو بن حزم في العقول (٨/٦٠). ومن طريق مالك أيضاً: البغوي: كتاب القصاص، باب دية الأعضاء (١٠/١٩٢) رقم (٢٥٣٨).

بكر، عن أبيه، عن جده قال: «قضى رسول الله ﷺ في المأمومة: ثلث الدية»[1].

وقال عبد الرزاق أيضاً: عن معمر، عن عبد اللَّه بن أبي بكر، عن أبيه، عن جده: أنَّ النبي ﷺ كتب لهم كتاباً: «وفي العين: خمسون من الإبل»[2].

وبالإسناد نفسه: «وفي الأنف إذا أُوعى جَدْعه: الدية كاملة، مائة من الإبل»[3].

وبالإسناد نفسه: «وفي السن: خمس من الإبل»[4].

وبالإسناد نفسه: «أنَّ النبي ﷺ قضى في الجائفة: بثلث الدية»[5].

وبالإسناد نفسه: «واليد: خمسون من الإبل. والرجل: خمسون من الإبل»[6].

وبالإسناد نفسه: «وفي أصابع اليدين والرجلين، في كل إصبع ممَّا هنالك: عشر من الإبل»[7].

---

(١) أخرجه: عبد الرزاق: كتاب العقول، باب المأمومة (٣١٦/٩) رقم (١٧٣٥٨). ومن طريقه: ابن الجارود في المنتقى رقم (٧٨٦).

(٢) أخرجه: عبد الرزاق: كتاب العقول، رقم (١٧٤٠٨).

(٣) أخرجه: عبد الرزاق: كتاب العقول، رقم (١٧٤٥٧).

(٤) أخرجه: عبد الرزاق: العقول، رقم (١٧٤٨٨). ومن طريقه: ابن الجارود رقم (٧٨٤).

(٥) أخرجه: عبد الرزاق: كتاب العقول، رقم (١٧٦١٩).

(٦) أخرجه: عبد الرزاق: كتاب العقول، رقم (١٧٦٧٩). ومن طريقه: ابن الجارود رقم (٧٨٤).

(٧) أخرجه: عبد الرزاق: كتاب العقول رقم (١٧٦٩٤).

قلت: وإسناد عبد الرزاق كسابقه.

وقال عبد الرزاق أيضاً: عن معمر، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أنَّ النبي ﷺ كتب لهم كتاباً فيه: «وفي الأنف إذا أوعى: مائة من الإبل. والجائفة: ثلث النفس. والمأمومة: مثلها. والعين: خمسون. واليد: خمسون. والرجل: خمسون. وفي كل إصبع مما هنالك من أصابع اليدين والرجلين: عشر. والسن: خمس. والموضحة: خمس.

وفي الغنم في الأربعين إلى العشرين والمائة: شاة. فإذا ما جاوزت إلى أن تبلغ مائتين: فشاتان. فإذا جاوزت مائتين إلى أن تبلغ ثلاث مائة ففيها: ثلاث شياة. فإذا بلغت أكثر من ذلك فاعدد في كل مائة: شاة.

وفي الإبل إذا كانت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها: ابنة مخاض، فإن لم توجد بنت مخاض في الإبل، فابن لبون ذكر. فإذا كانت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها: بنت لبون. فإذا كانت ستاً وأربعين إلى أن تبلغ الستين: ففيها حِقّة. فإذا كانت أكثر من ذلك إلى خمس وسبعين فإن فيها: جَذعة. فإن كانت أكثر من ذلك إلى تسعين ففيها: بنتالبون. فإذا كانت أكثر من ذلك إلى عشرين ومائة ففيها: حِقتّان. فإذا كانت أكثر من ذلك فأعدد في كل خمسين: حقة. وما كان أقل من خمس وعشرين ففي كل خمس: شاة. ليس فيها هرمة، ولا ذات عوار من الغنم. وفي البقر، في كل ثلاثين: تبيع. وفي كل أربعين: مسنَّة»[1].

---

(١) أخرجه: عبد الرزاق: كتاب الزكاة، باب الصدقات (٤/٤) رقم (٦٧٩٣). ومن طريقه أخرج الدارقطني الجزء المتعلق بالديات بنحوه: كتاب الحدود والديات وغيرها (٣/٢١٠) رقم (٣٧٩).

قلت: وهذا إسناد منقطع، ولكنَّ عبد الله بن أبي بكر يُحدِّث بهذا الحديث عن طريق الوجادة.

خامساً:

قال أبو بكر بن أبي شيبة: حدَّثنا ابن إدريس، عن محمد بن عمارة عن أبي بكر بن عمرو بن حزم قال: «في كتاب رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم: «وفي الأنف إذا استوعب مارنه: الدية»[1].

ومن نفس الطريق: في كتاب رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم: «وفي العين: خمسون»[2]. ومن نفس الطريق: في كتاب رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم: «في السيد: خمسون»[3]. ومحمَّد بن عمارة بن عمرو بن حزم: وثقه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، ليس بذاك القوي[4]. وقال ابن حجر العسقلاني: صدوق يخطىء»[5].

وفيه أيضاً: علَّة الانقطاع.

سادساً:

قال الدارقطني: نا محمد بن القاسم بن زكريا، نا أبو كريب، نا حاتم بن إسماعيل، عن محمَّد بن عمارة، عن أبي بكر بن

---

(١) أخرجه: ابن أبي شيبة: كتاب الديات، باب الأنف كم فيه؟ (٩/١٥٥) رقم (٦٨٩٦).

(٢) أخرجه: ابن أبي شيبة: كتاب الديات، باب العين ما فيها؟ (٩/١٥٩) رقم (٦٩١٢).

(٣) أخرجه: ابن أبي شيبة: كتاب الديات، باب اليد كم فيها؟ (٩/١٨٠) رقم (٦٩٩٤).

(٤) أنظر: الجرح والتعديل (٨/٤٥) وميزان الاعتدال (٣/٦٦٢) والكاشف (٣/٧٢) والمغني (٢/٦١٩).

(٥) تقريب التهذيب (٢/١٩٣).

محمد بن عمرو بن حزم قال: كان في كتاب عمرو بن حزم حين بعثه رسول الله ﷺ إلى نجران: «في كل سن: خمس من الإبل. وفي الأصابع في كل ما هنالك: عشر عشر من الإبـل. وفي الأذن: خمسون. وفي العين: خمسون. وفي اليد: خمسون. وفي الرجل: خمسـون. وفي الأنف إذا استؤصل المـارن: الديـة كاملة. وفي المأمومة: ثلث النفس. وفي الجائفة: ثلث النفس»[1].

محمد بن القاسم بن زكريا قال عنه الحافظ الذهبيّ: «تُكلِّم فيه. وقيل كان يؤمن بالرجعة، قاله أبو الحسن بن حمَّاد الكوفي الحافظ، وزاد فقال: ما رؤي له أصل. وقد حدَّث بكتاب: «النهي» عن حسين بن نصر بن مزاحم ولم يكن له فيه سماع»[2].

وفي إسناده أيضاً محمد بن عمارة، وقـد تقدم حـاله. وفي الحديث أيضاً علة الانقطاع.

سابعاً:

قال النسائي: أخبرنا أحمد بن عمرو بن السَّرح، قال: حدَّثنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، قال: قرأتُ كتاب رسول الله ﷺ الذي كتب لعمرو بن حزم حين بعثه إلى نجران، وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم. فكتب رسول الله ﷺ: هذا بيان من الله ورسوله (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) وكتب الآيات منها حتى بلغ: ﴿إنَّ الله سريع الحساب﴾. ثم كتب: هذا

---

(١) أخرجه: الدارقطني: كتاب الحدود والديات وغيرها (٣/٢٠٩) رقم (٣٧٧).

(٢) ميزان الاعتدال (٤/١٤). وانظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٧٣) والصبر (٢/٢١٧) ولسان الميزان (٥/٣٤٧).

كتاب الجراح، في النفس: مائة من الإبل... بنحوه»[1]. أي: بنحو رواية النِّسائي في الديات التي تقدمت في أول طريق.

قلت: وهذا إسناد صحيح، إلا أنَّه منقطع، فابن شهاب الزهري يروي هذا الكتاب وجادة. وقال النسائي: أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدَّثنا مروان بن محمَّد، قال: حدَّثنا سعيد وهو ابن عبد العزيز، عن الزهريّ قال: جاءني أبو بكر بن حزم بكتاب في رُقْعة من أَدَم عن رسول الله ﷺ: هذا بيان من الله ورسوله ﴿**يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود**﴾ فتلى منها آيات ثم قال: في النفس: مائة من الإبل. وفي العين: خمسون. وفي اليد: خمسون. وفي الرجل: خمسون. وفي المأمومة: ثلث الدية. وفي الجائفة: ثلث الدية. وفي المُنقِّلة: خمس عشرة فريضة. وفي الأصابع: عشر عشر. وفي الأسنان: خمس خمس. وفي الموضحة»[2].

قلت: وهذا إسناد صحيح، إلا أنَّه منقطع، ولكن ابن شهاب الزهري يرويه وجادة، يؤكد ذلك قوله في بداية النص: «جاءني أبو بكر بن حزم بكتاب في رقعة من أدم عن رسول الله ﷺ».

ثامناً:

قال الدارقطني: نا الحسين بن صفوان، نا عبد اللّه بن أحمد بن حنبل، نا أبو صالح الحكم بن موسى، نا إسماعيل بن عيَّاش، عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده، أنَّ النبي ﷺ كتب له إذ وجَّهه إلى اليمن: «في الأنف إذا

---

(١) أخرجه: النسائي: كتاب العقول، باب حديث عمرو بن حزم في العقول (٨/٥٩).
(٢) أخرجه: النسائي: كتاب العقول، باب حديث عمرو بن حزم في العقول (٨/٥٩).

استوعب جَدْعُه: الدية كاملة. والعين: نصف الدية. والرجل: نصف الدية. والمأمومة: ثلث الدية. والمُنقِّلة: خمس عشرة من الإبل. والموضحة: خمس من الإبل. وفي كل إصبع ممَّا هنالك: عشر من الإبل»[1].

قلت: رجاله ثقات، إلا أنَّ إسماعيل بن عيَّاش ـ وهو شامي ـ إذا حدَّث عن غير أهل بلده فإنَّه يخطىء، وهو ها هنا قد حدَّث عن: يحيى بن سعيد ـ وهو مدني ـ. قال البخاري: «ما روى عن الشاميين فهو أصح»[2]. وقال أيضاً: «إذا حدَّث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدَّث عن غير أهل بلده، ففيه نظر»[3].

وقال يعقوب بن شيبة: «إسماعيل بن عياش، ثقة عند يحيى بن معين، وأصحابنا فيما يروى عن الشاميين خاصة، وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطراب كثير. وكان عالماً بناحيته»[4].

قلت: ولكن حديثه هنا يصلح في الشواهد والمتابعات، والله أعلم.

تاسعاً:

قال ابن أبي عاصم الضحاك: حدَّثنا عبد الوهاب بن الضحاك، حدَّثنا إسماعيل بن عيَّاش، عن عمران بن أبي الفضل، عن عبد اللَّه بن أبي بكر، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ كتب إليه إذ وجهه إلى اليمن: أنَّ في الأنف إذا استوعب جَدْعاً: الدية كاملة.

(١) أخرجه الدارقطني: كتاب الحدود والديات وغيرها (٣/٢٠٩ ـ ٢١٠) رقم (٣٧٨).
(٢) التاريخ الكبير (١/٣٧٠).
(٣) تاريخ بغداد (٦/٢٢٤) وميزان الاعتدال (١/٢٤١).
(٤) تاريخ بغداد (٦/٢٢٧). وانظر: تهذيب الكمال وميزان الاعتدال (١/٢٤١) وتهذيب التهذيب (١/٣٢١).

وفي اليد: نصف الدية. وفي الرجل: نصف الدية. وفي العين: نصف الدية. وفي اليد: نصف الدية[1]. وفي الجائفة: ثلث الدية. وفي المنقلة: ثلث. وفي كـل إصبـع: عشـر من الإبـل. وفي الموضحة: خمس من الإبل. والعمد قود، والخطأ دية»[2].

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، فيه ثلاث علل:

الأولى: عمران بن أبي الفضل.

قال عنه يحيـى بن معين: «ليس بشيء»[3].

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً. روى عنه إسماعيل بن عيَّاش حديثين موضوعين باطلين»[4].

وقال النَّسائي: «ضعيف»[5].

وقال العقيلي: «حديثه غير محفوظ، وقد روى مناكير»[6].

وقال أبو حاتم بن حبَّان: «كان ممَّن يروي الموضوعات عن الأثبات، على قلَّة روايته. لا يحلّ كتابة حديثه إلا على سبيل التعجب»[7].

---

(١) هكذا في الأصل المطبوع كررت دية اليد مرتين!.

(٢) أخرجه: ابن أبي عاصم في كتاب الديات: باب جامع في الدية (ص ١١١ - ١١٢).

(٣) تاريخ يحيى بن معين (٢/٤٣٩). وانظر: الضعفاء الكبير (٣/٣٠٣) وميزان الاعتدال (٣/٢٤١) ولسان الميزان (٤/٣٤٩).

(٤) الجرح والتعديل (٦/٣٠٣). وانظر: ميزان الاعتدال (٣/٢٤١) ولسان الميزان (٤/٣٤٩).

(٥) الضعفاء والمتروكين (ص ١٩٣).

(٦) الضعفاء الكبير (٣/٣٠٣). وانظر: لسان الميزان (٤/٣٤٩).

(٧) المجروحين لابن حبان (٤/١٢٤).

الثانية: إسماعيل بن عيَّاش: وقد تقدَّم حاله.

الثالثة: عبد الوهاب بن الضحاك:

قال عنه البخاري: «عنده عجائب»[1].

وقال ابن أبي حاتم: «سمع منه أبي بالسلمية، وترك حديثه والرواية عنه. وقال: كان يكذب»[2].

وقال أبو داود: «كان يضع الحديث، قد رأيته»[3].

وقال صالح بن محمَّد: «منكر الحديث، عامة حديثه كذب»[4].

وقال النسائي: «ليس بثقة، متروك الحديث»[5].

وقال العقيلي: «متروك الحديث»[6].

وقال ابن حبان: «كان يسرق الحديث ويرويه، ويجيب فيما يسأل، ويُحدِّث بما يقرأ عليه. لا يحلّ الاحتجاج به، ولا الذكر عنه إلا على جهة الاعتبار»[7].

---

(١) التاريخ الكبير (٦/١٠٠). وانظر: الكامل لابن عدي (٥/١٩٣٣) وميزان الاعتدال (٢/٦٧٩) وتهذيب التهذيب (٦/٤٤٧).

(٢) الجرح والتعديل (٦/٧٤). وانظر: ميزان الاعتدال (٢/٦٧٩) وتهذيب التهذيب (٦/٤٤٧).

(٣) تهذيب التهذيب (٦/٤٤٧).

(٤) تهذيب التهذيب (٦/٤٤٧).

(٥) الضعفاء والمتروكين (ص ١٦٣). وانظر: ميزان الاعتدال (٢/٦٧٩) وتهذيب التهذيب (٦/٤٤٧).

(٦) الضعفاء الكبير (٣/٧٨). وانظر: تهذيب التهذيب (٦/٤٤٧).

(٧) المجروحين (٢/١٤٨). وانظر: ميزان الاعتدال (٢/٦٧٩) وتهذيب التهذيب (٦/٤٤٨).

وقال الدارقطني: «له مقلوبات وبواطيل»(١).

قلت: ومع وجود هذه العلل فإنَّ أصل الحديث محفوظ من طرق أخرى، والله أعلم.

عاشراً:

قال أبو داود: «عن حمَّاد، قلت لقيس بن سعد: خُذ لي كتاب محمد بن عمرو، فأعطاني كتاباً أخبرني أنَّه أخذه من أبي بكر بن محمَّد بن عمرو بن حزم، أنَّ النبي ﷺ كتب لجده، فقرأتُه، فكان فيه: ذكر ما يخرج من فرائض الإبل، فقص الحديث، إلى أن تبلغ عشرين ومائة، فإذا كانت أكثر من ذلك فعد في كل خمسين: حِقَّة. وما فضل فإنَّه يعاد إلى أول فريضة من الإبل. وما كان أقلّ من خمس وعشرين ففيه: الغنم، في كل خمس ذود: شاة. ليس فيه: ذكر ولا هرمة ولا ذات عوار من الغنم»(٢).

توثيق صحيفة عمرو بن حزم:

قال الإمام ابن القيم عن كتاب الرسول ﷺ لعمرو بن حزم: «وهو كتاب عظيم فيه أنواع كثيرة من الفقه: في الزكاة، والديات، والأحكام، وذكر الكبائر، والطلاق، والعتاق، وأحكـام الصلاة في الثوب الواحد، والاحتباء فيه، ومس المصحف، وغير ذلك»(٣). وقد

---

(١) الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص ١٢١).

(٢) أخرجه: أبو داود في المراسيل (ص ١٥٢ ـ ١٥٣) رقم (٢٥٥) وابن حزم في المحلى (٦/٣٤).

(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١١٩).

لخصتُ المسائل التي جاءت في هذا الكتاب في: واحدٍ وعشرين مسألة وهي:

١ ـ زكاة الخارج من الأرض ونصابه.

٢ ـ زكاة الإبل.

٣ ـ زكاة البقر.

٤ ـ زكاة الغنم.

٥ ـ صفة المال المخرج للزكاة.

٦ ـ زكاة الورق.

٧ ـ الخليطان في الزكاة.

٨ ـ الزكاة لأهل بيت النبي ﷺ.

٩ ـ ليس في عبد المسلم ولا فرسه صدقة.

١٠ ـ مقدار الجزية.

١١ ـ أكبر الكبائر.

١٢ ـ لا يمس القرآن إلا طاهر.

١٣ ـ مقادير الديات.

١٤ ـ الصلاة في الثوب الواحد.

١٥ ـ الاحتباء.

١٦ ـ عقد الشعر.

١٧ ـ وقوت الصلاة.

١٨ ـ إسباغ الوضوء.

١٩ ـ العمرة: الحج الأصغر.

٢٠ ـ وقت الطلاق.

٢١ ـ وقت العتاق.

وفي عجالة سريعة سوف أعمل مقارنة بين: ما ورد في هذا

الكتاب الجليل، وبين: ما صحَّ عن الرسول ﷺ من طرق أخرى. لكي أُثبت صحة ما ورد في هذه الصحيفة من المسائل ابتداءً.

أولاً: مقارنة كتاب عمرو بن حزم، بكتاب أبي بكر الصديق لأنس بن مالك:

صحيفة عمرو بن حزم	كتاب أبي بكر الصديق لأنس بن مالك
«.. وفي كل خمس من الإبل سائمة: شاة، إلى أن تبلغ أربعاً وعشرين. فإذا زادت واحدة على أربع وعشرين ففيها: ابنة مخاض. فإن لم يوجد بنت مخاض فابن لبون ذكر، إلى أن تبلغ خمساً وثلاثين. فإذا زادت واحدة على خمسٍ وأربعين ففيها: حِقَّة طروقة، إلى أن تبلغ ستين. فإذا زادت على ستين واحدة ففيها: جَذْعة، إلى أن تبلغ خمساً وسبعين فإذا زادت على خمس وسبعين واحدة ففيها: ابنتا لبون، إلى أن تبلغ تسعين. فإذا زادت على تسعين واحدة ففيها: حِقَّتان طروقتا الجمل، إلى أن تبلغ عشرين ومائة. فإن زادت ففي كل أربعين: بنت لبون. وفي خمسين: حقة طروقة الحمل... وفي كل أربعين شاة: شاةٌ، إلى أن تبلغ عشرين ومائة. فإذا زادت على عشرين ومائة واحدة ففيها: شاتان، إلى أن تبلغ مائتين. فإن زادت واحدة: فثلاث، إلى أن تبلغ ثلاثمائة. فما زاد ففي كل مائة شاةٍ: شاة.	قال البخاريّ: حدَّثنا محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، قال: حدّثني أبي، قال: حدَّثني ثمامة بن عبد الله بن أنسٍ أنَّ أنساً حدَّثه أنَّ أبا بكر رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين: «بسم الله الرحمن الرحيم. هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمر بها رسوله، فمن سُئلها من المسلمين على وجهها فلْيُعطها، ومن سُئل فوقها فلا يُعط: في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمسٍ: شاةٌ، فإذا بَلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها: بنتُ مخاض أنثى. فإذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها: بنت لبون أنثى، فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها: حقَّة طروقة الجمل، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها: جَذعة، فإذا بلغت يعني ستاً وسبعين إلى تسعين ففيها: بنتا لبون، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة

صحيفة عمرو بن حزم	كتاب أبي بكر الصديق لأنس بن مالك
ولا يؤخذ في الصدقة: هرمة، ولا عجفاء، ولا ذات عوار، ولا تيس الغنم. ولا يُجمع بين متفرِّق، ولا يُفرَّق بين مُجْتمع خيفة الصدقة. وما أخذ من الخليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسَّويَّة».	ففيها: حقتان طروقتا الجمل، فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين: بنتُ لبون، وفي كل خمسين: حقة. ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربُّها. فإذا بلغت: خمساً من الإبل ففيها: شاة. وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة: شاة. فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين: شاتان. فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها: ثلاث. فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائةٍ: شاةٌ. فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها». أخرجه البخاري رقم (١٤٥٠ و١٤٥١ و١٤٥٤ و١٤٥٥). وأبو داود رقم (١٥٦٧). والنسائي (١٨/٥ ـ ٢٣). والحاكم (٣٩٠/١ ـ ٣٩٢). والبيهقي (٨٦/٤).

ثانياً: مقارنة كتاب عمرو بن حزم بكتاب الرسول ﷺ في الصدقات:

قال أبو داود: حدثنا عبد اللّه بن محمد النفيلي، ثنا عباد بن العوام، عن سفيان بن حسين، عن الزهريّ، عن سالم، عن أبيه، قال: كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة فلم يُخرجه إلى عمَّاله حتى قبض، فَقَرنه بسيفه. فعمل به أبو بكر حتى قبض، ثم عمل به عمر

حتى قبض، فكان فيه: «في خمس من الإبل: شاة. وفي عشر: شاتان. ·وفي خمس عشرة: ثلاث شياة. وفي عشرين: أربع شياة. وفي خمس وعشرين: ابنة مخاض، إلى خمس وثلاثين. فإن زادت واحدة ففيها: ابنة لبون، إلى خمس وأربعين، فإذا زادت واحدة ففيها: حقة إلى ستين. فإذا زادت واحدة ففيها: جذعة، إلى خمس وسبعين، فإذا زادت واحدة ففيها: ابنتا لبون، إلى تسعين، فإذا زادت واحدة ففيها حقتان، إلى عشرين ومائة. فإن كانت الإبل أكثر من ذلك ففي كل خمسين: حقَّة. وفي كل أربعين: ابنة لبون.

وفي الغنم في كل أربعين شاة: شاةٌ، إلى عشرين ومائة. فإن زادت واحدة: فشاتان، إلى مائتين، فإن زادت واحدة على المائتين ففيها: ثلاث شياة، إلى ثلاثمائة. فإن كانت الغنم أكثر من ذلك ففي كل مائة شاةٍ: شاةٌ، وليس فيها شيء حتى تبلغ المائة.

ولا يُفرَّق بين مُجتمع، ولا يُجمع بين مُتفرق مخافة الصدقة. وما كان من خليطين فإنَّهما يتراجعان بينهما بالسويَّة. ولا يؤخذ في الصدقة هرمة، ولا ذاتُ عَيْب».

قال: وقال الزهريّ: إذا جاء المصدِّق قسمت الشاء أثلاثاً: ثلثاً شراراً، وثلثاً خياراً، وثلثاً وسطاً، فأخذ المصدق من الوسط. ولم يذكر الزهري البقر[1].

---

(١) أخرجه: ابن أبي شيبة (٣/١٣٣) والدارمي رقم (١٦٢٧ و١٦٣٣ و١٦٣٤) وأحمد (٢/١٤و ١٥) وابن ماجه (١٧٩٨) وأبو داود (١٥٦٨) والترمذي (٦٢١) والحاكم (١/٣٩٢ ـ ٣٩٤) والبيهقي (٤/٨٨).

ثالثاً: مقارنة بقية ما جاء في كتاب عمرو بن حزم بما ثبت عن الرسول ﷺ من طرق أخرى.

صحيفة عمرو بن حزم	ما ثبت عن النبي ﷺ من طرق أخرى
١ ـ زكاة الخارج من الأرض ونصابه: «وما سقت السماء أو كان سيحاً أو بعلاً ففيه: العشر إذا بلغ خمسة أوسق. وما سقي بالرشاء والدلو ففيه: نصف العشر إذا بلغ خمسة أوسق».	عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنَّه قال: «فيما سقت السماءُ والعُيونُ، أو كان عَثَرِيًّاً: العشر. وما سُقِيَ بالنَّضح: نصف العشر». أخرجه: البخاري (١٤٨٣) وابن ماجه (١٨١٧) وأبو داود (١٥٩٦) والترمذي (٦٤٠) والنسائي (٤١/٥) وابن الجارود (١٨٠) والبيهقي (١٣٠/٤). وعن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة». أخرجه: مالك (٢٤٤/١) والطيالسي (٢١٩٧) وعبد الرزاق (١٤٠/٤) والحميدي (٧٣٧) وابن أبي شيبة (١٣٧/٣) وأحمد (٦/٣ و٣٠ و٤٥ و٥٩ و٦٠ و٧٣ و٧٤ و٧٩ و٨٦ و٩٧) والبخاري (١٤٤٧ و١٤٥٩ و١٤٨٤) ومسلم (٩٧٩) وابن ماجه (١٧٩٣) وأبو داود (١٥٥٨) والترمذي (٦٢٦) والنَّسائي (١٧/٥ و١٨ و٣٦ و٤٠ ـ ٤١) والبيهقي (١٢٠/٤).
٢ ـ زكاة البقر: «.. وفي كل ثلاثين باقورة: تبيع جَذَع أو جذعة، وفي كل أربعين باقورة: بقرة».	عن معاذ بن جبل قال: بعثني النبي ﷺ، فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة: تبيعاً أو تبيعة، ومن كل أربعين: مسنة». أخرجه عبد الرزاق (٢١/٤) وابن أبي شيبة (١٢٧/٣) وأحمد (٢٣٠/٥) والدارمي (١٦٣٠ و١٦٣١ و١٦٣٢)

صحيفة عمرو بن حزم	ما ثبت عن النبي ﷺ من طرق أخرى
	وابن ماجه (١٨٠٣) وأبو داود (١٥٧٨) والترمذي (٣/١١) والنسائي (٥/١٧ و١٨) وابن خزيمة (٤/١٩) وابن الجارود (١٧٨) والحاكم (١/٣٩٨) والبيهقي (٤/٩٨) وإسناده صحيح.
٣ - زكاة الورق: «.. وفي كل خمس أواقٍ من الورق: خمسة دراهم، فما زاد ففي كل أربعين درهماً: درهمٌ. وليس فيما دونَ خمسة أواقٍ شيء، وفي كل أربعين ديناراً: دينار». [ملاحظة: الأوقية: أربعون درهماً بالاتفاق. أنظر: نيل الأوطار (٤/١٩٩)].	عن ابن عمر وعائشة: أنَّ النبي ﷺ كان يأخذ من كل عشرين ديناراً فصاعداً: نصف دينار. ومن الأربعين: ديناراً». أخرجه ابن ماجه (١/٥٧١) والدارقطني (٢/٩٢) وإسناده ضعيف. ولكن له شواهد منها: عن محمد بن عبد الله بن جحش عن رسول الله ﷺ: أنَّه أمر معاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن أن يأخذ من كل أربعين ديناراً: ديناراً. ومن كل مائتي درهم خمسة دراهم». أخرجه: الدارقطني (٢/٩٥) وإسناده ضعيف جداً. ويشهد له أيضاً: حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب، ولا في أقل من مائتي درهم صدقة». أخرجه: الدارقطني (٢/٩٣) وإسناده ضعيف. وهناك طرق أخرى تشهد بمجموعها أن للحديث أصلاً أصيلاً.
٤ - الزكاة لأهل بيت النبي ﷺ: «.. وإن الصدقة لا تحلُّ لمحمد ﷺ ولا لأهل بيته».	عن أبي رافع رضي الله عنه: أن النبي ﷺ بعث رجلاً من بني مخزوم على الصدقة، فقال لأبي رافع: اصحبني كيما

صحيفة عمرو بن حزم	ما ثبت عن النبي ﷺ من طرق أخرى
	تصيب منها، فقال: لا حتى آتي رسول الله ﷺ فأسأله. فانطلق إلى النبي ﷺ فسأله، فقال: «إنَّ الصدقة لا تحل لنا، وإنَّ موالي القوم من أنفسهم». أخرجه: ابن أبي شيبة (٢١٤/٣) وأحمد (١٠/٦) وأبو داود (١٦٥٠) والترمذي (٦٥٧) والنسائي (١٠٧/٥) وإسناده صحيح.
٥ ـ ليس في عبد المسلم ولا فرسه شيء: «.. وليس في عبد المسلم ولا فرسه شيء».	عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ليس على المسلم صدقة في عبده ولا في فرسه». أخرجه: عبد الرزاق (٦٨٧٨ و٦٨٨٢) وابن أبي شيبة (١٥١/٣) وأحمد (٢٤٢/٢ و ٢٤٩ و٢٥٤ و٢٧٩ و٤٠٧ و٤١٠ و٤٢٠ و٤٣٢ و٤٦٩ و٤٧٠ و٤٧٧) والبخاري (١٤٦٣ و١٤٦٤) ومسلم (٦٧٥/٢ ـ ٦٧٦) وابن ماجه (١٨١٢) وأبو داود (١٥٩٥) والترمذي (٦٢٨) والنسائي (٣٥/٥ و٣٦) وابن خزيمة (٢٩/٤) والدارقطني (١٢٧/٢) والبيهقي (١١٧/٤).
٦ ـ مقدار الجزية: «.. وعلى كل حالمٍ ذكر أو أنثى، حر أو عبد: دينار وافٍ، أو عوضه من الثياب».	عن معاذ بن جبل قال: «بعثني النبي ﷺ فأمره أن يأخذ من كل... ومن كل حالمٍ ـ يعني محتلماً ـ ديناراً أو عدله من المعافر، ثياب تكون باليمن». أخرجه: عبد الرزاق (٢١/٤) وابن أبي شيبة (١٢٧/٣) وأحمد (٢٣٠/٥)

ما ثبت عن النبي ﷺ من طرق أخرى	صحيفة عمرو بن حزم
والدارمي (١٦٣٠ و١٦٣١ و١٦٣٢) وابن ماجه (١٨٠٣) وأبو داود (١٥٧٨) والترمذي (٣/١١) والنسائي (٥/١٧ و١٨) وابن خزيمة (٤/١٩) وابن الجارود (١٧٨) والحاكم (١/٣٩٨) والبيهقي (٤/٩٨). وإسناده صحيح.	
عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات. قالوا: وما هُنَّ؟ قال: الشِّرْكُ بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرَّم الله إلا بالحق، وأكل الرِّبا، وأكل مال اليتيم والتولِّي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات». أخرجه: البخاري رقم (٢٧٦٦ و٥٧٦٤ و٦٨٥٧) ومسلم (١/٩٢) وأبو داود (٢٨٧٤) والنسائي ( ) والبيهقي (٩/٧٦).	٧ ـ أكبر الكبائر: «.. وإنَّ أكبر الكبائر عند الله يوم القيامة: الإشراك بالله، وقتل النفس المؤمنة بغير الحق، والفرار في سبيل الله يوم الزحف، وعقوق الوالدين، ورمي المحصنة، وتعلُّم السحر، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم».
عن حكيم بن حزام أنَّ النبي ﷺ لمَّا بعثه والياً على اليمن قال: «لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر». أخرجه: الطبراني في الكبير (٣١٣٥) والدارقطني (١/١٢٢ و١٢٣) والحاكم (٣/٤٨٥) وصححه ووافقه الذهبي. قلت: وإسناده ضعيف، ولكن له شواهد منها: عن عبد الله بن عمر قال: قال النبي ﷺ: «ولا يمس القرآن إلا طاهر».	٨ ـ لا يمس القرآن إلا طاهر: «.. ولا يمس القرآن إلا طاهر».

صحيفة عمرو بن حزم	ما ثبت عن النبي ﷺ من طرق أخرى
	أخرجه: الطبراني في الكبير (١٣٢١٧) وفي الصغير (٢/١٣٩) والدارقطني (١/١٢١) والبيهقي (١/٨٨). وإسناده ضعيف أيضاً. ولكن بمجموع هذه الطرق يرتفع الحديث إلى درجة الحسن إن شاء الله تعالى.
٩ ـ الديات.	أجمع العلماء على ما في كتاب عمرو بن حزم من الديات، ممَّا يُغني عن ذكر شواهد ذلك، وسوف يأتي بيان ذلك بعد قليل.
١٠ ـ الصلاة في الثوب الواحد: «.. ولا يُصلينَّ أحد منكم في ثوب واحد ليس على منكبيه منه شيء». «ولا يُصلين أحدكم في ثوب واحد وشقه بادٍ».	عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «لا يُصلِّي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقيه شيء». أخرجه: أحمد (٢/٢٤٣) والدارمي (١٣٧٨) والبخاري (٣٥٩ و٣٦٠) ومسلم (١/٣٦٨) وأبو داود (٦٢٦) والنسائي (٢/٧١) والبيهقي (٢/٢٣٨).
١١ ـ الاحتباء «.. ولا مُحتبياً في ثوب واحدٍ ليس بينه وبين السماء شيء».	عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ نهى عن اشتمال الصَّماءِ، وأن يحتبي الرجلُ في ثوبٍ واحد ليس على فرجه منه شيء». أخرجه: الحميدي (٧٣٠) وأحمد (٣/٦ و١٣ و٤٦ و٦٦ و٩٥) والبخاري (٣٦٧ و١٩٩١ و٢١٤٢ و٢١٤٧ و٥٨٢٠ و٥٨٢٢ و٦٢٨٤) ومسلم (١٥١٢) وابن ماجه (٣٥٥٩) والنسائي (٨/٢١٠).

صحيفة عمرو بن حزم	ما ثبت عن النبي ﷺ من طرق آخرى
١٢ ـ عقدُ الشعر: «... ولا يُصلينَّ أحد منكم عاقصاً شعره».	عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «أُمرتُ أن أسجد على سبعة أعظمُ: على الجبهة ـ وأشار بيده إلى أنفه ـ واليدين والركبتين وأطراف القدمين. ولا نكفتَ الثياب والشعر». أخرجه: أحمد (١/٢٩٢ و٣٠٥) والدارمي (١٣٢٤ و١٣٢٥) والبخاري (٨٠٩ و٨١٠ و٨١٢ و٨١٥ و٨١٦) ومسلم (١/٣٥٤) وابن ماجه (٨٨٤) وأبو داود (٨٨٩) والترمذي (٢٧٣) والنسائي (٢/٢١٥) وابن الجارود (١٠٦) والبيهقي (٢/١٠٣).
١٣ ـ وقوت الصلاة: «.. وأن يُغلِّس بالصبح، ويُهجِّر بالهَاجِرة حين تميل الشمس، وصلاة العصر والشمس في الأرض، والمغرب حين يقبل الليل ولا توخَّر حتى تبدو النجوم في السماء، والعشاء أول الليل».	عن محمَّد بن عمرو قال: سألنا جابر بن عبد الله عن صلاة النبي ﷺ فقال: «كان يُصلِّي الظهر بالهَاجِرة، والعصر والشمس حيَّة، والمغرب إذا وجبت، والعشاء إذا كثُرَ النَّاس عجَّل، وإذا قلُّوا أخَّر. والصبح بغلس». أخرجه: الطيالسي (١٧٢٢) وأحمد (٣/٣٠٣ و٣٦٩) والدارمي (١١٨٨) والبخاري (٥٦٠ و٥٦٥) ومسلم (١/٤٤٦) وأبو داود (٣٩٧) والنسائي (١/٢٦٤).
١٤ ـ إسباغ الوضوء: «.. ويأمر النَّاس بإسباغ الوضوء، وجوههم وأيديهم إلى المرافق. وأرجلهم	عن لقيط بن صبرة قال: قلت: يا رسول الله أخبرني عن الوضوء قال: «أَسبغ الوضوء، وخلِّل بين الأصابع، وبالغ في

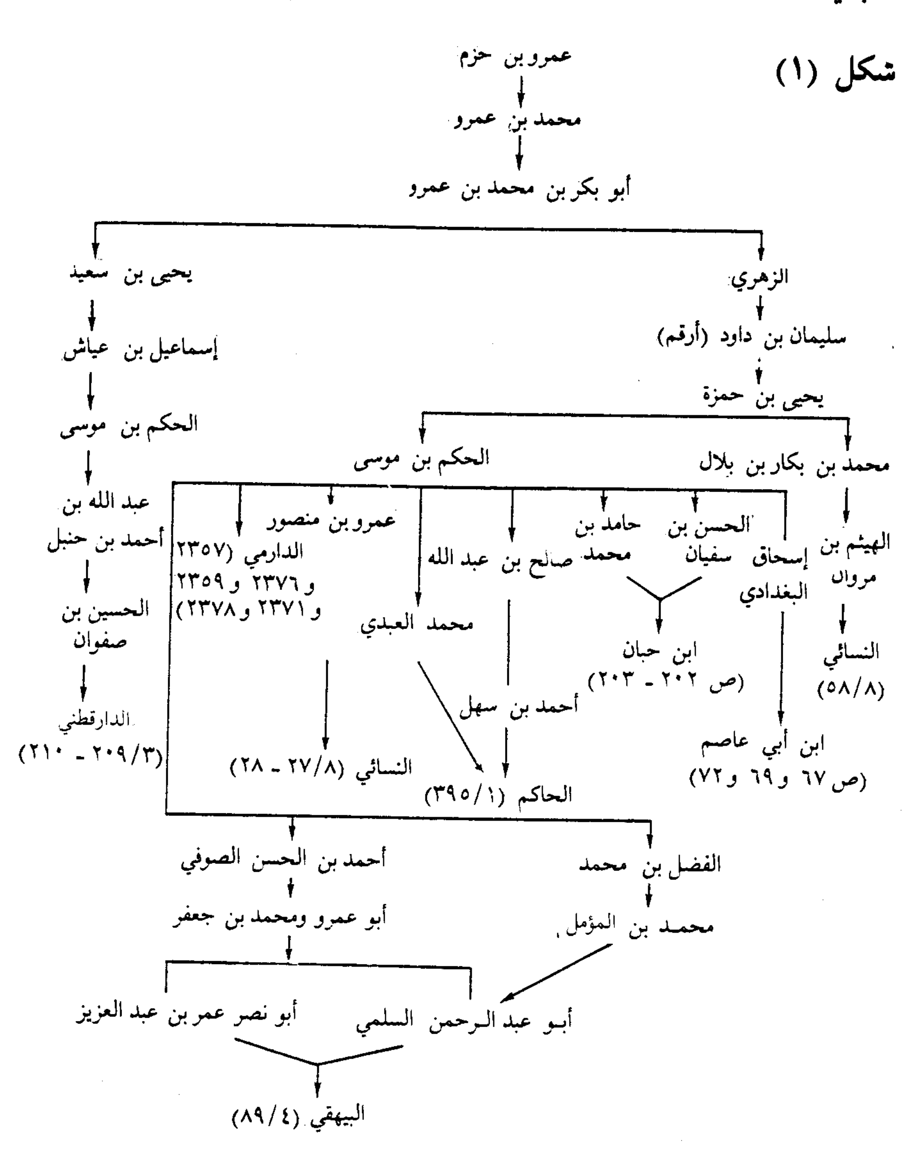
ما ثبت عن النبي ﷺ من طرق أخرى	صحيفة عمرو بن حزم
الاستنشاق إلا أن تكون صائماً». أخرجه: أحمد (٤/٣٣) وابن ماجه (٤٠٧) وأبو داود (١٤٢) والترمذي (٧٨٨) والنَّسائي (١/٦٦) وابن حبان (الموارد ١٥٩) والحاكم (١/١٤٧-١٤٨). وإسناده صحيح. وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ (المائدة: ٦).	إلى الكعبين، وأن يمسحوا رؤوسهم كما أمر الله».
قال ابن القطان في كتابه: «الوهم والإيهام»: «وروى علي بن عبد العزيز في منتخبه: حدَّثنا إسحاق بن إسماعيل، ثنا مسعدة البصري، عن خَصِيب ابن جحدر، عن النضر بن شفي، عن أبي أسماء الرجي، عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يمس القرآن إلا طاهر، والعمرة هي الحج الأصغر». انتهى. قال ابن القطان: واسناده في غاية الضعف». ثم ذكر سبب ضعفه. انظر: نصب الراية للزيلعي (١/٩٩) والدراية لابن حجر (١/٨٧) وميزان الاعتدال (١/٦٥٣). وقد وقفت عليه من كلام ابن عباس بلفظ: «الحج الأكبر: يوم النحر، والحج الأصغر: العمرة». أخرجه: الدارقطني	**١٥ - العمرة: الحج الأصغر:** «... وإنَّ العمرة: الحج الأصغر».

صحيفة عمرو بن حزم	ما ثبت عن النبي ﷺ من طرق أخرى
	(٢/٢٨٥) رقم (٢٢١). وقال ابن عباس أيضاً: «العمرة واجبة كوجوب الحج، وهو الحج الأصغر». أخرجه: الدارقطني (٢/٢٨٥) رقم (٢٢٠) ومن طريقه: البيهقي (٤/٣٥١). وإسناده حسن بما قبله. وقال ابن مسعود: «أُمرتم بإقامة أربع: أقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وأقيموا الحج والعمرة إلى البيت، والحج: الحج الأكبر، والعمرة: الحج الأصغر». أخرجه: البيهقي (٤/٣٥١) وفيه ضعف.
١٦ - وقت الطلاق: «.. ولا طلاق قبل إملاك».	عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جدِّه، أنَّ النبي ﷺ قال: «لا طلاق إلا فيما تملك، ولا عتق إلا فيما تملك، ولا بيع إلا فيما تملك». أخرجه: الطيالسي (٢٢٦٥) وأحمد (٢/١٨٩ و١٩٠ و٢٠٧) وابن ماجه (٢٠٤٧) وأبو داود (٢١٩٠ و٢١٩١ و٢١٩٢) والترمذي (١١٨١) والطحاوي في المشكل (١/٢٨٠ - ٢٨١) والحاكم (٢/٣٠٥) والبيهقي (٧/٣١٨). وإسناده صحيح.
١٧ - وقت العتق: «.. ولا عتق حتى يبتاع».	انظر ما قبله.

وبعد هذا العرض تبيَّن لنا: أنَّ جميع المسائل التي جاءت في صحيفة عمرو بن حزم، لها ما يشهد لها من الأحاديث النبوية الصحيحة، فلله الحمد والمنَّة.

وإليك الآن رسوماً توضيحية تبيِّن سلاسل إسناد هذه الصحيفة الجليلة:

شكل (١)



شكل (٢)

أبو بكر بن حزم

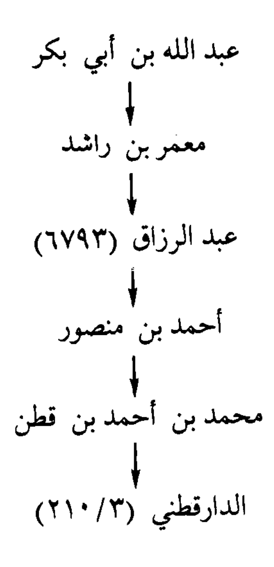
محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم
حاتم بن إسماعيل
أبو كريب
محمد بن القاسم
الدارقطني (٣/٢٠٩)
ابن ادريس
ابن أبي شيبة (٩/١٥٥ و ١٥٩ و ١٨٠)

عبد الله بن أبي بكر بن حزم
ابن اسحاق
يونس بن بكير
أحمد بن عبد الجبار
محمد بن يعقوب
أبو عبد الله الحاكم
البيهقي في الدلائل (٥/٤١٣)
سلمة الأبرش
محمد بن حميد
الطبري (٢/١٩٥)
مالك (٢/٨٤٩)
ابن القاسم
الحارث بن سكين
النسائي (٨/٦٠)

الزهري
سعيد بن عبد العزيز
مروان بن محمد
أحمد بن عبد الواحد
النسائي (٨/٥٩)

قيس بن سعد
حماد بن سلمة
أبو داود في المراسيل (٢٥٥)
الحجاج بن منهال
علي بن عبد العزيز
أحمد بن خالد
عبد الله بن محمد
عبد الله بن ربيع
ابن حزم (٦/٣٤)

شكل (٣)



شكل (٤)

محمد بن عمرو بن حزم

أبو بكر بن محمد بن عمرو

عبد الله بن أبي بكر

عمران بن أبي الفضل

اسماعيل بن عياش

عبد الوهاب بن الضحاك

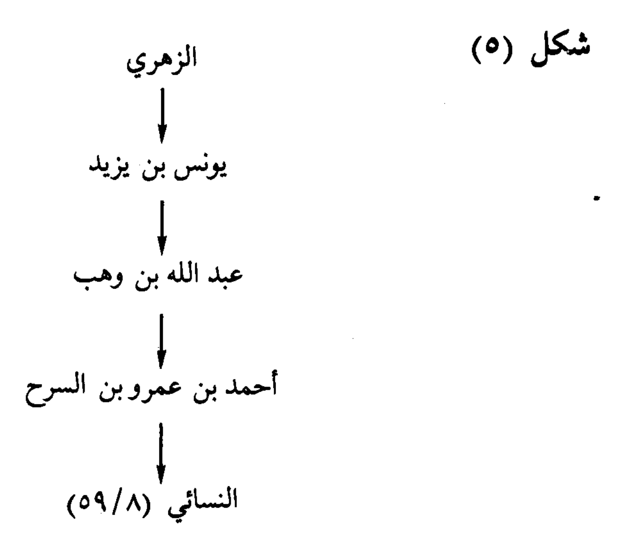
ابن أبي عاصم (من ١١١ - ١١٢)

معمر بن راشد

عبد الرزاق (١٧٣٥٨ و ١٧٤٠٨ و ١٧٤٥٧ و ١٧٤٨٨ و ١٧٦١٩ و ١٧٦٧٩ و ١٧٦٩٤)

ابن الجارود (٨٧٤ و ٧٨٦)

شكل (٥)



ذكر من وثق صحيفة عمرو بن حزم من أهل العلم:

اعتمد أمير المؤمنين: عمر بن الخطاب رضي الله عنه على هذه الصحيفة في دية الأصابع، ورجع عن قوله المخالف لما في هذه الصحيفة، فعن سعيد بن المسيَّب: «أنَّ عمر جعل في الإبهام: خمس عشرة، وفي السبَّابة: عشراً، وفي الوسطى: عشراً، وفي البنصر: تسعاً، وفي الخنصر: ستاً. حتى وجدنا كتاباً عند آل حزم عن رسول الله ﷺ أنَّ الأصابع كلها سواءٌ فأُخِذَ به»[1].

وقد أجمع أهل العلم على كل ما ورد في كتاب عمرو بن حزم من الديات، قال الإمام أحمد بن حنبل: «لا شك أنَّ الرسول ﷺ كتبه، واحتج الفقهاء كلهم بما فيه من مقادير الديات»[2].

وقال ابن عبد البر بعد أن ساق مقادير الديات من كتاب عمرو بن حزم: «هذا كله مُجتمع عليه إلا ما ذكرتُ لك من الثنايا والأضراس»[3].

قلت: الذي جاء في كتاب عمرو بن حزم بيان دية السن، ولم يرد ذكر للثنايا والأضراس. وقال الشوكاني بعد أن ساق مقادير الديات من كتاب عمرو بن حزم: «وهذا الحديث قد تلقته الأمة بالقبول»[4].

كما اعتمد أمير المؤمنين: عمر بن عبد العزيز على صحيفة عمرو بن حزم في مقادير الزكاة، قال أبو عبد الله الحاكم: حدَّثنا أبو

---

(١) أخرجه. عبد الرزاق (١٧٦٩٨ و١٧٧٠٦) وابن أبي شيبة (١٩٤/٩) والبيهقي (٩٣/٨) وابن حزم (٥٢٩/١٠) وإسناده صحيح.
(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (١١٩/١). وانظر: الفتاوي (٢٢٦/٢١).
(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٣٨٢/١٧).
(٤) السيل الجرار (٤٤٣/٤).

العبَّاس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصنعاني، ثنا يزيد بن هارون، ثنا ابن إسحاق وحبيب بن أبي حبيب، عن عمرو بن هرم، أنَّ أبا الرجال محمَّد بن عبد الرحمن الأنصاري حدَّثه: أن عمر بن عبد العزيز حين استُخلِف أرسل إلى المدينة يلتمس عهد النبي ﷺ في الصدقات، فوجد عند آل عمر بن الخطاب: كتاب عمر إلى عمَّاله في الصدقات، بمثل كتاب النبي ﷺ إلى عمرو بن حزم، فأمر عمر بن عبد العزيز عمَّاله على الصدقات أن يأخذوا بما في ذينك الكتابين...»[1].

لذلك قال الحاكم بعد أن ساق الكتاب بطوله: «هذا حديث كبير مفسر في هذا الباب، يشهد له أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، وإمام العلماء في عصره: محمَّد بن مسلم الزهريّ بالصحة...»[2].

ومن أقوال أهل العلم في توثيق الصحيفة:

قال الإمام الشافعي: «فلمَّا وجدنا كتاب آل عمرو بن حزم، فيه: «أنَّ رسول الله قال: وفي كلِّ إصبع ممَّا هنالك: عشر من الإبل»، صاروا إليه.

ولم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم - والله أعلم - حتى يثبت لهم أنَّه كتاب رسول الله»[3].

---

(١) أخرجه: الدارقطني (١١٧/٢) والحاكم (٣٩٤/١ - ٣٩٥) والبيهقي (٩١/٤ - ٩٢) وإسناده صحيح.

(٢) المستدرك (٣٩٧/١).

(٣) الرسالة للإمام الشافعي (ص ٤٢٢ - ٤٢٣). وانظر: تحفة الطالب (ص ٢٣٠) ونصب الراية (٣٤٢/٢).

وقال عبد الله بن محمد بن عبد العزيز: سمعت أحمد بن حنبل وسئل عن حديث الصدقات هذا الذي يرويه يحيى بن حمزة أصحيح هو؟ فقال: «أرجو أن يكون صحيحاً»[1].

وقال ابن الجوزي: «قال أحمد بن حنبل رضي الله عنهما: كتاب عمر في الصدقات صحيح»[2].

وقال يعقوب بن سفيان الغسوي: «لا أعلم في جميع الكتب أصح من كتاب عمرو بن حزم، كان أصحاب النبي ﷺ، والتابعون، يرجعون إليه ويدعون آراءهم»[3].

وقال حافظ المغرب ابن عبد البر القرطبي: «وهو كتاب مشهور عند أهل السير، معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة تستغني بشهرتها عن الإسناد، لأنَّه أشبه المتواتر في مجيئه، لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة»[4].

وقال ابن عبد البر أيضاً: «وكتاب عمرو بن حزم معروف عند العلماء، وما فيه فمتفق عليه إلا قليلاً»[5].

وقال الحافظ ابن كثير: «كتاب آل عمرو بن حزم هذا، اعتمد عليه الأئمة والمصنفون في كتبهم، وهو نسخة متوارثة عندهم، تشبه نسخة عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده»[6].

---

(١) سنن البيهقي (٤/ ٩٠). وانظر: تحفة الطالب (ص ٢٣٤) وتهذيب التهذيب (٤/ ١٨٩).

(٢) نصب الراية (٢/ ٣٤١ ـ ٣٤٢).

(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٠٢) ونصب الراية (٢/ ٣٤٢) وتهذيب التهذيب (٤/ ١٨٩).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٧/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩). وانظر: التمهيد أيضاً (١٧/ ٣٩٦).

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٧/ ٣٣٩).

(٦) تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب (ص ٢٣١).

وقال الزيلعي: «وقال بعض الحفاظ من المتأخرين: ونسخة كتاب عمروبن حزم تلقاها الأئمة الأربعة بالقبول، وهي متوارثة، كنسخة عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده..»[1].

وكلام الحافظ ابن كثير، ومن بعده نقل الزيلعي هذا مهم جداً، حيث أنَّ صحيفة عمرو بن شعيب صحيفة جليلة معتبرة عند جمهور المحدِّثين كما تقدَّم.

الخلاصة:

كتاب عمرو بن حزم كتاب جليل، كتبه النبي ﷺ. واحتفظ به عمرو بن حزم رضي الله عنه، ثم تناقله أولاده من بعده. ويحتوي هذا الكتاب على مسائل فقهية عديدة، اعتمده عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ومن بعده عمر بن عبد العزيز، ولا شك في ثبوته عن المصطفى ﷺ.

ويُعتبر هذا الكتاب وثيقة عظيمة لتدوين السنَّة في عهد النبي ﷺ، والله أعلم.

---

(١) نصب الراية (٢/٣٤٢).

الفصل الثاني
ما كُتب بعد وفاة النبي ﷺ

المبحث الأوَّل: صحيفة جابر بن عبد الله رضي الله عنه

هو: جابر بن عبد الله بن عمرو بن حزم الأنصاري، له ولأبيه صُحبة، من علماء الصحابة وحفاظهم. من أهل بيعة الرضوان، وكان آخر من شهد ليلة العقبة الثانية موتاً. غزا مع الرسول ﷺ تسع عشرة غزوة، لكنَّه لم يشهد بدراً وأحداً[1].

قال الحافظ الذهبي: «حمل عن النبي ﷺ علماً كثيراً نافعاً، وله منسك صغير في الحج[2]، أخرجه مسلم»[3].

وقال الذهبي أيضاً: «مسنده بلغ: ألفاً وخمس مائة وأربعين حديثاً، اتفق له الشيخان على: ثمانية وخمسين حديثاً، وانفرد له

---

(١) أنظر: الاستيعاب (١/٢٢٢) وأسد الغابة (١/٢٥٦) وسير أعلام النبلاء (٣/١٨٩) والإصابة (١/٢١٤)، وغيرها.

(٢) جمع الشيخ الألباني منسك جابر بن عبدالله من كتب السنة المختلفة في جزء لطيف مطبوع.

(٣) تذكرة الحفاظ (١/٤٣). ومنسك جابر في صحيح مسلم (٢/٨٨٦)، وانظر: سير أعلام النبلاء (٣/١٨٩).

البخـاري: بستة وعشـرين حديثـاً، ومسلم: بمئة وستـة وعشـرين حديثاً»[1].

وكان جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه يكتب حـديث النبي ﷺ، فقد روى ابن أبي شيبة عن الربيع سعد أنَّه قال: «رأيتُ جابراً يكتب عند ابن سابط في ألواح»[2].

وكان يأتي إليه عدد من التلاميذ ويكتبون عنه، فعن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب قال: «كنتُ أنطلق أنا ومحمَّد بن علي أبو جعفر ومحمد بن الحنفية إلى جابر بن عبد الله فنسأله عن سنن رسول الله ﷺ، وعن صلاته، فنكتب عنه ونتعلم منه»[3].

وكان سليمان بن قيس اليشكري ـ وهو ثقة جليل من التابعين[4] ـ يكتب عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه، حتى أصبح عنده صحيفة عن جابر بن عبد الله. قال الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا هشيم، قال: أخبرنا أبو بشر، قال: قلت لأبي سفيان: ما لي لا أراك تُحدِّث عن جابر كما يُحدِّث سليمان اليشكري؟! قال: «إنَّ سليمان

---

(١) سير أعلام النبلاء (٣/١٩٤).

(٢) أخرجه: ابن أبي شيبة (٩/٤٩) والخطيب في تقييد العلم (ص ١٠٩) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/٧٢). وفي إسناده: الربيع بن سعد، قال عنه الذهبي في ميزان الإعتدال (٢/٤٠): «كوفي لا يكاد يُعرف». قلت: بل وثقة يحيى بن معين، وابن عمار، وابن حبان. انـظر: تاريـخ ابن معين (٢٢١٦) وسؤالات ابن الجنيد لابن معين (٨٧٥) والثقات لابن شاهين (ص ٨٥) والثقات لابن حبان (٦/٢٩٧). وقال أبو حاتم: لا بأس به. الجرح والتعديل (٣/٤٦٢).

(٣) أخرجه: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/٣١٩) والبيهقي في المدخل إلى السنن (ص ٤٢٢) والرامهرمـزي في المحدث الفـاصل (ص ٣٧٠) والخـطيب البغدادي في تقييد العلم (ص ١٠٤).

(٤) أنظر: تهذيب التهذيب (٤/٢١٤).

كان يكتب وإنِّي لم أكن أكتب»[1].

وقال ابن أبي حاتم: «جالس سليمان اليشكري جابراً فسمع منه، وكتب عن صحيفة»[2].

وصحيفة سليمان اليشكري عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه[3] تشكِّل أهمية كبيرة في هذا المجال. ولكن ليس لسليمان اليشكري عن جابر بن عبد الله في الكتب الستة غير ثلاثة أحاديث فقط[4]. وهي:

الأوَّل: ما رواه القاسم بن أبي بزَّة، عن سليمان اليشكري، عن جابر بن عبد الله، قال: «نُهينا عن صيد كلب المجوس»[5].

الثاني: ما رواه قتادة، عن سليمان اليشكري، عن جابر بن عبد الله، أنَّ النبي ﷺ قال: «من كان له شريك في حائط فلا يبع نصيبه من ذلك حتى يعرضه على شريكه»[6].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل (١/٣٣٣). ومن طريقه: الخطيب البغدادي في تقييد العلم (ص ١٠٨) بإسناد صحيح.

(٢) الجرح والتعديل (٤/١٣٦). وانظر: تهذيب التهذيب (٤/٢١٥).

(٣) ذكر صبحي السامرائي في مقدمة تحقيقه للكتاب: «الخلاصة في أصول الحديث» للحسين الطيبي، أنَّ: صحيفة جابر بن عبد الله رضي الله عنه توجد مخطوطة في مكتبة شهيد علي باشا بتركيا. أنظر: مقدمة الخلاصة (ص ١٢). ولست أدري هل هذه الصحيفة هي صحيفة اليشكري عنه؟! أم أنَّها غير ذلك؟!!.

(٤) أنظر: تحفة الأشراف للمزي (٢/١٨٦).

(٥) أخرجه: ابن ماجه (٢/١٠٧٠) والترمذي (٤/٦٥) وقال: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. قلت: إسناده ضعيف: لضعف شريك، وحجاج بن أرطاة.

(٦) أخرجه: الترمذي (٣/٦٠٣ ـ ٦٠٤). وأخرجه من نفس الطريق أيضاً: أحمد (٣/٣٥٧) والحاكم (٢/٥٦) وسكت عنه، ولكن قال الذهبي: صحيح. وصححه الألباني في إرواء الغليل (٥/٣٧٣). قلت: تابع اليشكري: أبو الزبير عن جابر بنحوه، عند: الحميدي (١٢٧٢) وأحمد (٣/٣٠٧) ومسلم (٣/١٢٢٩) والنسائي (٧/٣١٩).

وهذا الحديث أعلَّه الترمذي بالانقطاع، ونقل عن البخاري قوله: «سليمان اليشكري يُقال إنَّه مات في حياة جابر بن عبد الله. قال: ولم يسمع منه قتادة ولا أبو بشر... قال: وإنَّما يُحدِّث قتادة عن صحيفة سليمان اليشكري وكان له كتابٌ عن جابر بن عبد الله»[1].

قلت: وإذا كان قتادة وأبو بشر يُحدِّثان من صحيفة اليشكري، فإنَّ هذا لا يقتضي الانقطاع وهذا سوف يأتي بيانه إن شاء الله، وإلى هذا أشار ابن قيم الجوزية ـ حينما ذكر هذا الحديث وأورد كلام البخاري حوله ـ بقوله: «وغاية هذا أن يكون كتاباً، والأخذ عن الكتب حجَّة»[2].

الثالث: ما رواه قتادة، عن سليمان اليشكري، عن جابر بن عبد الله، أنَّ النبي ﷺ: «لم يُحرِّم الضب، ولكن قذره. وإنَّه لطعام عامَّة الرعاء، وإن الله عز وجل لينفع به غير واحد. ولو كان عندي لأكلته»[3].

هذا ما وقفتُ عليه من حديث سليمان اليشكري عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله تعالى عنه في الكتب الستة. وأمَّا في غير الكتب الستة فله أحاديث أذكر منها:

---

(١) سنن الترمذي (٣/٦٠٤).

(٢) إعلام الموقعين (٢/١٤٦).

(٣) أخرجه: ابن ماجه (٣٢٣٩) وهو من زوائده على الكتب الستة، أنظر: مصباح الزجاجة (٣/٢٤٠). وقال البوصيري: رجاله ثقات، إلا أنَّه أعلَّه بالانقطاع بين قتادة واليشكري، وقد تقدَّم أن قتادة يُحدِّث من صحيفة اليشكري وذلك لا يقتضي الانقطاع، فالحديث إسناده حسن. والحديث له شواهد، أنظر: إرواء الغليل (٨/١٤٧).

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: حدَّثنا عفان، حدثنا أبو عَوانة، حدثنا أبو بشر جعفر بن أبي وحشية، عن سليمان اليشكري، عن جابر بن عبدالله، قال: دعا النبي ﷺ أبا طيبة فحجمه. قال: فسأله: «كم ضريبتك؟» قال: ثلاثة آصُع. قال: فوضع عنه صاعاً[1].

قلت: ولقد اهتم بصيحفة سليمان اليشكري عن جابر بن عبد الله جمع من التابعين، فحفظوها ورووها لنا عن طريق الوجادة - وهي طريقة من طرق التحمل المعتبرة كما تقدَّم -. قال ابن أبي حاتم: «جالس سليمان اليشكريّ جابراً فسمع منه، وكتب عنه صحيفة، فتوفي وبقيت الصحيفة عند امرأته، فروى: أبو الزبير، وأبو سفيان، والشعبي، عن جابر. وهم قد سمعوا من جابر، وأكثروا عن الصحيفة. وكذلك قتادة»[2].

وروى الخطيب البغدادي بسنده أنَّ همَّام بن يحيى قال: «قدمت أم سليمان اليشكري بكتاب سليمان فقرىء على ثابت، وقتادة، وأبي بشر، والحسن، ومطرِّف. فرووها كلها. وأمَّا ثابت فروى منها حديثاً واحداً»[3].

قلت: وبهذا يتبيَّن أنَّ صحيفة جابر بن عبد الله اهتم بها جمع من الرواة، وهم:

---

(١) أخرجه: أحمد (٣/٣٥٣). وأخرجه من طريق أبي بشر أيضاً: الطيالسي (١٧٢٣) وابن سعد (١/٤٤٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/١٣٠) وإسناده صحيح. وفي الباب من حديث أنس أخرجه: مالك (١٧٧٨) والحميدي (١٢١٧) وأحمد (٣/١٠٧ و١٨٢) والدارمي (٢/٢٧٢) والبخاري (٥٦٩٦) ومسلم (١٥٧٧) والترمذي (١٢٧٨).

(٢) الجرح والتعديل (٤/١٣٦). وانظر: التهذيب (٤/٢١٥).

(٣) الكفاية (ص ٣٩٢).

١ - قتادة ٢ - أبو الزبير ٣ - الحسن البصري
٤ - أبو سفيان ٥ - الشعبي ٦ - أبو بشر
٧ - مطرِّف ٨ - ثابت.

ويضاف إلى هؤلاء: مجاهد بن جبر، ومعمر بن راشد.

وإليك تفصيل ذلك:

أولًا: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسيّ البصري: ولد أكمه. حـدَّث عن: أنس بن مالـك، وعبد الله بن سـرجس، وأبي سعيد الخدري، وغيرهم من الصحابة والتابعين. وهو: ثقة ثبت[1]. إلا أنَّه مشهور بالتدليس[2].

وقتادة لم يسمع من سليمان اليشكري[3]، ولكنَّه يروي عن صحيفة، فعن سليمان التيمي قال: «ذهبوا بصيحفة جابر بن عبد الله إلى: الحسن البصري فأخذها، أو قال: فرواها. وذهبوا بها إلى قتادة فرواها. وأتوني بها فلم أروها، رددتها»[4].

وقال عبد الله ابن الإمام أحمد: «سمعت أبي يقول: سليمان اليشكري: شيخ قديم قتل في فتنة ابن الزبير. قيل له: من روى عنه؟ قال: قتادة وما سمع منه شيئاً، وأبو بشر روى عنه أحاديث وما أرى سمع منه شيئاً. ثم قال: قدموا بصحيفة سليمان اليشكري البصرة فحفظها قتادة...»[5].

(١) أنظر: النبلاء (٥/٢٦٩) والتهذيب (٨/٣٥١) والتقريب (٢/١٢٣).
(٢) أنظر: ميزان الاعتدال (٣/٣٨٥) والتبيين لأسماء المدلسين لسبط ابن العجمي (ص ٧٩) وطبقات المدلسين لابن حجر (ص ٦٧) وأسماء المدلسين (ص ١٠٢).
(٣) أنظر: سنن الترمذي (٣/٦٠٤) والتهذيب (٤/٢١٥).
(٤) رواه ابن الجعد في مسنده (٤/٥٩٤) والترمذي (٣/٦٠٤) والخطيب في الكفاية (ص ٣٩٢) إلا أنه لم يذكر قتادة. وإسناده حسن.
(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد (٢/٣٤).

وقال أحمد أيضاً: «كان قتادة أحفظ أهل البصرة، لا يسمع شيئاً إلا حفظه، قَرِىء عليه صحيفة جابر مرة واحدة فحفظها»[1].

وقال الإمام البخاري: «إنَّما يُحدِّث قتادة عن صحيفة سليمان اليشكريّ، وكان له كتاب عن جابر بن عبد الله»[2].

وكان قتادة رحمه الله تعالى يهتم بهذه الصحيفة اهتماماً بالغاً، فقد قال معمر بن راشد: «رأيتُ قتادة قال لسعيد بن أبي عروبة: إمسك عليَّ المصحف، فقرأ البقرة فلم يُخط حرفاً. فقال: يا أبا النَّضر، لأنا لصحيفة جابر أحفظ منّي لسُورة البقرة»[3].

وقد عرض قتادة هذه الصحيفة على إمام التابعين سعيد بن المسيَّب رحمه الله تعالى، فقد روى الإمام أحمد في كتابه العلل ومعرفة الرجال من طريق: سفيان بن عيينة قال: أخبرنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة قال: «عرضتُ على سعيد بن المسيَّب صحيفة جابر فلم يُنكر»[4].

قلت: وقتادة بن دعامة رحمه الله تعالى على جلالته وفضله مشهور بالتدليس كما تقدم قبل قليل، ولهذا لا نستطيع أن نحمل أحاديثه عن جابر بن عبد الله على الاتصال مطلقاً ـ اعتماداً على أنها وجادة ـ لأنَّا لا ندري هل حدَّث قتادة بهذه الأحاديث من صحيفة

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥/٢٧٦ ـ ٢٧٧).
(٢) سنن الترمذي (٣/٦٠٤).
(٣) أخرجه: ابن سعد في الطبقات الكبرى (٧/٢٢٩) وابن الجعد (١/٥٢٢) والبخاري في التاريخ الكبير (٧/١٨٢) وإسناده صحيح. وانظر: النبلاء (٥/٢٧٢) والتهذيب (٨/٣٥٣).
(٤) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (٢/٣٤٩).

جابر بن عبد الله، أو من مصدر آخر! لذلك نتحرى السلامة ونتوقف في تصحيح حديث قتادة عن جابر بن عبد الله عندما يعنعن قتادة.

ويُستثنى من ذلك حديث شعبة عن قتادة، فإنَّ شعبة لا يروي عنه إلا الأحاديث المتصلة الإسناد، حيث قال رحمه الله تعالى فيه وفي أبي إسحاق السبيعي والأعمش: «كفيتكم تدليسهم»[1] ولهذا قال السخاوي: «فإذا جاء حديثهم من طريقه بالعنعنة حُمل على السماع جزماً»[2].

وقال أبو داود الطيالسي: «قال شعبة: كنَّا نعرف الذي لم يسمع قتادة مما سمع إذا قال: قال فلان، وقال فلان، عرفنا أنَّه لم يسمع»[3].

وقال ابن مهدي: «سمعت شعبة يقول: كنتُ أنظر إلى فم قتادة كيف يقول، فإذا قال: حدثنا، يعني: كتبت»[4].

وقال ابن حجر العسقلاني: «ورواية شعبة عن قتادة مأمون فيها من تدليس قتادة لأنَّه كان لا يسمع منه إلا ما سمعه»[5].

ومن أمثلة حديث قتادة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه:

قال البخاريّ: «وقال أبو هلال: حدَّثنا قتادة، عن أنس ـ أو

---

(١) فتح المغيث (١/١٨٧).
(٢) فتح المغيث (١/١٨٧).
(٣) سير أعلام النبلاء (٥/٢٧٤). وانظر: التهذيب (٨/٣٥٣).
(٤) سير أعلام النبلاء (٥/٢٧٤).
(٥) فتح الباري: كتاب الإيمان، باب حب الرسول ﷺ من الإيمان (١/٥٩).

جابر بن عبد الله ـ: كان النبي ﷺ ضَخْمَ الكفين والقدمين، لم أَرَ بعده شبيهاً له»[1].

وهذا الحديث رواه أبو بكر البيهقي موصولاً، قال: أخبرنا عليّ بن أحمد بن عبدان، قال: أخبرنا أحمد بن عبيد، قال: حدثنا محمد بن إسحاق البغوي، قال: حدَّثنا أبو سلمة: موسى بن إسماعيل المنقري، قال: حدثنا أبو هلال، عن قتادة، عن أنس ـ أو عن جابر بن عبد الله ـ كذا قال أبو سلمة ـ قال: كان رسول الله ﷺ ـ ضَخْمَ القدمين، ضخم الكفين، لم أر بعده شبيهاً به ﷺ»[2].

قلت: وليس لقتادة عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله تعالى عنه ـ في الكتب الستة غير هذا الحديث[3].

ثانياً: أبو الزبير، محمد بن مسلم بن تدرس القرشيّ، الأسديّ، المكيّ. وهو: ثقة احتجَّ به الإمام مسلم في صحيحه. ولكنَّه اتهم بالتدليس[4]، لذلك روى له البخاري مقروناً مع غيره[5].

---

(١) أخرجه البخاري تعليقاً: كتاب اللباس، باب الجعد (١٠/٣٥٧) رقم (٥٩١١ و٥٩١٢).

(٢) أخرجه: البيهقي في دلائل النبوة (١/٢٤٤). وانظر: تعليق التعليق (٥/٧٥) وهدي الساري (ص ٦١). قلت: ولعلَّ الصواب في الإسناد هو: عن قتادة، عن أنس. وليس عن جابر. حيث أنَّ أكثر الرواة رووه عن قتادة عن أنس. أنظر: البخاري (١٠/٣٥٧) وغيره.

(٣) أنظر: تحفة الأشراف للمزي (٢/٢٦٣) رقم (٢٥٧٢).

(٤) أقدم من رأيت اتهمه بالتدليس: الإمام النسائي، أنظر: ميزان الاعتدال (١/٤٦٠). وانظر: تذكرة الحفاظ (١/١٢٧) والتبيين لأسماء المدلسين (ص ٨١) وطبقات المدلسين لابن حجر (ص ٧٠) وأسماء المدلسين للسيوطي (ص ١٠٤).

(٥) أنظر: سير أعلام النبلاء (٥/٣٨٠) وتهذيب التهذيب (٩/٤٤٠) وغيرها.

قال الحافظ ابن حجر: «لم يرو له البخاري سوى حديث واحد في البيوع قرنه بعطاء عن جابر[1]. وعلّق له عدَّة أحاديث، واحتج به مسلم والباقون»[2].

قال نُعيم بن حمّاد: قال سفيان: «جاء رجل إلى أبي الزبير ومعه كتاب سليمان اليشكريّ. فجعل يسأل أبا الزبير فيُحدِّث بعض الحديث، ثم يقول: أنظر كيف هو في كتابك؟ قال: فيخبره بما في الكتاب. فيُحدِّثه كما في الكتاب»[3].

وقال أبو مسلم المستملي: «حدثنا سفيان، قال: جئت أبا الزبير أنا ورجل، وكنّا إذا سألنا عن الحديث فتعاي فيه[4]، قال: انظروا في الصحيفة كيف هو؟»[5].

وكان أبو الزبير من أحفظ تلاميذ جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال عطاء بن أبي رباح: «كنّا نكون عند جابر بن عبد الله فيُحدِّثنا، فإذا أخرجنا من عند تذاكرنا حديثه. قال: فكان أبو الزبير أحفظنا للحديث»[6]. ولهذا قال أبو الزبير: «كان عطاء يُقدِّمني لهم عند جابر أحفظ لهم الحديث»[7].

---

(١) أنظر: صحيح البخاري (٤/٣٨٧) رقم (٢١٨٩) ومسلم (٣/١١٧٤).

(٢) هدي الساري (ص ٤٤٢).

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/١٣٢) وسير أعلام النبلاء (٥/٣٨٢).

(٤) العيُّ: الجهلُ، عِيَ به يَعْيا عِيّاً وعيَّ بالإدغام والتشديد مثل وعَيِيَ. ويقال أيضاً: عَيَّ بأمره وعيِيَ إذا لم يَهْتدِ لوجهه.. أنظر اللسان (١٥/١١٣).

(٥) الضعفاء الكبير (٤/١٣٢) وأعلام النبلاء (٨/٣٨٢).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد (١/٤٤) والكامل لابن عدي (٦/٢١٣٤) وتذكرة الحفاظ (١/١٢٧) وميزان الاعتدال (٤/٣٧).

(٧) العلل ومعرفة الرجال (١/٤٥) و(٢/١٤) والكامل لابن عدي (٦/٢١٣٤ ـ ٢١٣٦) وسير أعلام النبلاء (٥/٣٨١ و ٣٨٤) وميزان الاعتدال (٤/٣٨).

وقد تقدَّم أنَّ أبا الزبير يُحدِّث بصحيفة جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ عن طريق الوجادة، ولكنَّ أبا الزبير متهم بالتدليس، ولذلك لا نقبل من حديثه عن جابر بن عبد الله إلا في الأحوال التالية:

(أ) أن يُصرِّح بالتحديث، من أجل أن تنتفي شُبهة التدليس.

(ب) أن يوجد من رواه عن جابر بن عبد الله ـ غير أبي الزبير ـ بالسماع، فتُحمل رواية أبي الزبير حينئذٍ على السماع.

(جـ) ما رواه عنه الليث بن سعد خاصة، لأنَّه ميَّز مرويات أبي الزبير عن جابر بن عبد الله، قال الليث بن سعد: «قدمتُ مكة، فجئت أبا الزبير فدفع إليَّ كتابين، وانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو عاودته فسألته: أسمع هذا كله من جابر؟! فرجعت، فسألته، فقال: منه ما سمعت، ومنه ما حُدِّثت عنه. فقلت له: أَعْلم لي على ما سمعت. فأَعْلم لي هذا الذي عندي»[1].

وقال ابن بكير: «وأخبرني حبيش بن سعيد، عن الليث بن سعد، قال: جئتُ أبا الزبير فأخرج إلينا كتباً، فقلت: سماعك من جابر؟ قال: ومن غيره. قلت: سماعك من جابر. فأخرج إليَّ هذه الصحيفة»[2].

وبهذا يتبيَّن أنَّ مرويات الليث عن أبي الزبير لا مطعن فيها، ولهذا قال الحافظ الذهبي: «وقال أبو محمد بن حزم: فلا أقبل من

---

(١) الكامل لابن عدي (٢١٣٦/٦) والضعفاء الكبير للعقيلي (١٣٣/٤) وسير أعلام النبلاء (٣٨٢/٥) وميزان الاعتدال (٣٧/٤) والتبيين لأسماء المدلسين (ص ٨١) وتهذيب التهذيب (٤٤٢/٩).

(٢) المعرفة والتاريخ (١٦٦/١).

حديثه إلا ما فيه: سمعت جابر. وأما رواية الليث عنه فأحتج به مطلقاً، لأنَّه ما حمل عنه إلا ما سمعه من جابر. وعمدة ابن حزم حكاية الليث، ثم هي دالة على أنَّ الذي عنده إنَّما هي مناولة[1]، فالله أعلم أسمع ذلك منه أم لا»[2].

وقال الذهبي أيضاً: «أمَّا أبو محمد بن حزم فإنَّه يرد من حديثه ما يقول فيه: عن جابر، ونحوه. لأنَّه عندهم ممَّن يُدلِّس. فإذا قال: سمعت، وأخبرنا، احتج به. ويحتج به ابن حزم إذا قال: عن مما رواه عن الليث بن سعد خاصة»[3].

وها هنا مسألة مهمة، لا بد من الإشارة إليها، وهي: أنَّه يوجد في صحيح مسلم أحاديث لأبي الزبير لم يُصرِّح فيها بالتحديث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وهي ليست من مرويات الليث بن سعد عنه، فهل تأخذ نفس الحكم السابق؟!.

قال الحافظ الذهبي: «في صحيح مسلم عدَّة أحاديث ممَّا لم يوضِّح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، وهي من غير طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء. من ذلك:

حديث: لا يحلُّ لأحدٍ حمل السلاح بمكة[4].

---

(١) المناولة هي: «إعطاءُ الشيخ الطالبَ شيئاً من مروياته مع إجازته به صريحاً أو كناية». فتح المغيث (٢/٩٩). وهي طريقة من طرق التحمل المعتبرة عند جمهور المحدثين. أنظر: معرفة علوم الحديث (ص ٣١٨) والإلماع (ص ٧٩ ـ ٨٠) وعلوم الحديث (ص ١٤٦ ـ ١٥٠) وغيرها.

(٢) سير أعلام النبلاء (٥/٣٨٣).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/٣٧).

(٤) تفرَّد به مسلم من أصحاب الكتاب الستة، كتاب الحج، باب النهي عن حمل السلاح بمكة بلا حاجة (٢/٩٨٩) رقم (١٣٥٦) وفيه عنعنة أبي الزبير. وأخرجه =

وحديث: رأى عليه الصلاة والسلام امرأة فأعجبته، فأتى أهله زينب[1].

وحديث: النَّهي عن تجصيص القبور[2]. وغير ذلك»[3].

قلت: كل هذه الأحاديث التي ذكرها الذهبي صرَّح فيها أبو الزبير بالتحديث عن جابر بن عبد الله في أماكن أخرى خارج الصحيح، بل إنَّ الحديث الثالث الذي ذكره الذهبي، قد صرَّح فيه أبو الزبير بالتحديث عن جابر في نفس الصحيح، كما هو مبيَّن في التخريج.

وبهذا يتبيَّن أنَّ أحاديث أبي الزبير عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ في صحيح الإمام مسلم ـ حتى ولو لم يُصرِّح بالتحديث ـ لا مطعن فيها، ولهذا قال العلائي: «وكأنَّ مسلماً رحمه الله اطلع على أنَّها مما رواه الليث عنه، وإن لم يروها من طريقه»[4].

وقال سبط ابن العجمي: «ولهذا توقف جماعة من الأئمة عن

= من نفس الطريق: البيهقي (٥/١٥٥) والبغوي (٧/٣٠٢). ولكن أخرجه: أحمد (٣/٣٤٧ و٣٩٣) وفيه صرَّح أبو الزبير بالإخبار، ولكن في إسناده ابن لهيعة، وحديثه يصلح في الشواهد إن شاء الله.

(١) أخرجه: مسلم: كتاب النكاح باب ندب من رأى امرأة فوقعت في نفسه إلى أن يأتي امرأته (٢/١٠٢١) رقم (١٤٣). والحديث أخرجه بالعنعنة أيضاً: أحمد (٣/٣٣٠ و٣٤١ و٣٩٥) وأبو داود (٢١٥١) والترمذي (١١٥٨). إلا أنَّ الإمام أحمد رواه مختصراً من طريق ابن لهيعة، وفيه صرح أبو الزبير بالإخبار (٣/٣٤٨).

(٢) أخرجه: مسلم: كتاب الجنائز، باب النهي عن تجصيص القبور (٢/٦٦٧) رقم (٩٧٠) وفيه صرح أبو الزبير بالسماع، فانتفت شبهة التدليس.

(٣) ميزان الاعتدال (٤/٣٩).

(٤) جامع التحصيل (ص ١٢٦).

الاحتجاج بما لم يروه الليث عن أبي الزبير عن جابر بلفظ: عن. وفي صحيح مسلم عدَّة أحاديث ممَّا قال فيها أبو الزبير: عن جابر، وليست من طريق الليث. وكأنَّ مسلماً رحمه الله اطلع على أنها مما رواه الليث عنه، ولم يروها من طريقه، والله أعلم»[1].

ويمكن أن يُقال أيضاً: لعلّ مسلماً رحمه الله تعالى اطلع على طرق أخرى صرَّح فيها أبو الزبير بالتحديث كما تقدم قبل قليل، والله أعلم.

وقبل أن أختم هذا المبحث أُشير إلى مسألتين:

الأولى: أنَّ معنعنات الصحيحين محمولة على الاتصال. قال الإمام النووي: «واعلم أنَّ ما كان في الصحيحين عن المدلسين بعن ونحوها فمحمول على ثبوت السماع من جهة أخرى»[2]. وقال الحافظ قطب الدين الحلبي: «أكثر المعنعنات التي في الصحيحين مُنزَّلة منزلة السماع، يعني إمَّا لمجيئها من وجه آخر بالتصريح، أو لكون المعنعن لا يُدلِّس إلا عن ثقة، أو بعض شيوخه، أو لوقوعها من جهة بعض النُّقاد المحققين سماع المعنعن لها»[3]. واستقصاء أقوال أهل العلم في هذا الباب له مكان آخر.

الثانية: أنَّ بعض أئمة الحديث يُصحح أحاديث أبي الزبير عن جابر بن عبد الله مطلقاً، ولو لم يُصرِّح بالسماع. قال الإمام ابن قيم الجوزية: «وأبو الزبير وإن كان فيه تدليس، فليس معروفاً بالتدليس عن المتهمين والضعفاء، بل تدليسه من جنس تدليس السلف، لم

(١) التبيين لأسماء المدلسين (ص ٨١).
(٢) شرح مسلم للنووي (١/٣٣).
(٣) فتح المغيث (١/١٧٦).

يكونوا يُدلِّسون عن متهم ولا مجروح، وإنَّما كثر هذا النوع من التدليس في المتأخرين»[1]. وقال أيضاً ـ بعد أن ذكر حديثاً لأبي الزبير عن جابر ـ في سياق عرضه لحجج الخصوم في مسألة من مسائل الفقه: «قالوا: وهذا إسناد في غاية الصحة، فإنَّ أبا الزبير غير مدفوع عن الحفظ والثقة، وإنَّما يُخشى من تدليسه، فإذا قال: سمعت، أو حدَّثني، زال محذور التدليس، وزالت العلَّة المتوهَّمة. وأكثر أهل الحديث يحتجُّون به إذا قال: عن ولم يُصرِّح بالسماع ومسلم يُصحح ذلك من حديثه، فأمَّا إذا صرَّح بالسماع، فقد زال الإشكال، وصحَّ الحديث، وقامت الحجَّة»[2].

وقال ابن حجر العسقلاني في بيان طبقات المدلِّسين: «الطبقة الثالثة: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردَّ حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبله، كأبي الزبير المكي»[3]. قلت: وممَّن صحح حديث أبي الزبير عن جابر بالعنعنة من غير طريق الليث:

١ ـ أبو عيسى الترمذي في جامعه.
٢ ـ ابن خزيمة في صحيحه.
٣ ـ ابن حبَّان في صحيحه.
٤ ـ الحاكم في مستدركه.

وإليك بيان ذلك:

---

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٥/٤٥٧).
(٢) زاد المعاد (٥/٢٢٦).
(٣) طبقات المدلسين (ص ٢٢).

اسم المصنِّف	مكان وجود الأحاديث
١ - أبو عيسى الترمذي في: جامعه[1].	رقم: (٣٥١ و٣٨٧ و٤٠٩ و٨٨٦ و٨٩٤ و٧٩٧ و٩٠٤ و٩٤٧ و١٠٥٢ و١١٥٨ و١٢٢٣ و١٢٣٨ و١٢٣٩ و١٢٤٩ و١٣١٣ و١٣٥١ و١٤٤٨ و١٥٠٢ و١٥٨٢ و١٥٩٤ و١٧٣٥ و١٧٤٩ و١٨١٢ و٢٠٣٤ و٢١٦٣ و٢٦٢٠ و٢٨٤٢ و٣٣٤١ و٣٤٦٤ و٣٧٢٦ و٣٨٥٢ و٣٨٦٣ و٣٩٤٢).
٢ - ابن خزيمة في: صحيحه.	رقم: (١٣٢ و٢٤٩ و٥٢١ و٧٦٢ و٨٨٩ و١٣٣١ و١٣٥٠ و١٣٨٠ و١٣٨١ و١٦٦٨ و١٨٣٢ و٢٠٢٠ و٢١٩٠ و٢٢٥٨ و٢٢٩٨ و٢٢٩٩ و٢٤٤٥ و٢٤٥٢ و٢٤٧٠ (مكرر ٢٢٥٨) و٢٥٥١ و٢٥٦٠ و٢٥٩٢ و٢٦٦٠ و٢٦٦٣ و٢٦٨٩ و٢٨٤٠ و٢٨٦٢ و٢٨٧٥ و٢٩٠١ و٢٩١٨ و٢٩٧٤).
٣ - ابن حبَّان في: صحيحه[2].	رقم: (٧٧ و١٨٣ و٣٣٦ و٣٣٧ و٤٩٨ و٨١٩ و٨٢٦ و٨٢٧ و١١٦٠ و١٢١٩ و١٢٥٠ و١٢٧٠ و١٢٧٣ و١٢٧٥ و١٥٩٠ و١٦١٦ و١٦٤٦ و١٦٤٨ و١٨٣٩ و٢٠٨٢ و٢٠٨٦ و٢٠٨٧ و٢٠٩٠ و٢١٢٢ و٢١٢٣ و٢٢٦٦ و٢٢٩٩ و٢٥١٦ و٢٥٢٤ و٢٥٢٥ و٢٨٧٤ و٢٨٢٧ و٢٩٨٧ و٣٠١٧ و٣٠٩٦ و٣٠٩٩ و٣١٦٢ و٣١٦٣ و٣١٦٤).

---

(١) واسمه الكامل: «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ، ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل». أنظر: فهرسة ما رواه عن شيوخه لابن خير الإشبيلي (ص ١١٧). وهذه التسمية هي التي تليق بطريقة الترمذي في كتابه هذا، لا كما تعارف كثير من الناس بتسميته بأسماء تخالف طريقته في كتابة، مثل: الجامع الصحيح، أو السنن. والله أعلم.

(٢) من شرط ابن حبان في صحيحه ما ذكره في المقدمة: «فإذا صحَّ عندي خبر من رواية مدلس أنَّه بيَّن السماع فيه، لا أُبالي أن أذكره من غير بيان السماع في خبره بعد صحته عندي من طريق آخر». صحيح ابن حبان (١/١٥١) وقد اعتمدت في =

اسم المصنِّف	مكان وجود الأحاديث
٤ ـ الحاكم في: مستدركه.	(١/٧٣ و٨٦ و١٦٢ و١٨٠ و٢٦٧ و٣٤٦ و٣٧٠ و٣٩٠ و٤٣٣ و٥٠١ و٥١٢ و٥٤٨) (٢/٤ و٣٦ و٤٤ و٦١ و١٠٤ و١١٥ و١٢١ و٢٠٧ و٢٥٥ و٢٨٥ و٣٢٠ و٣٤٠ و٦٢٤) (٣/٣٨ و١٨٢ و٣٢٢ و٣٨٨ و٥٦٥ و٥٦٦)(٤/٧٦ و٨٣ و١١٨ و٢٠٠ و٢٠٦ و٢١٠ و٢١٨ و٢٢٠ و٢٣٠ و٢٣٥ و٢٦٨ و٢٧٤ و٢٧٨ و٢٨٧ و٢٨٨ و٢٩٠ و٣٢٥ و٣٦٤ و٤٠١ و٤٠٦ و٥٣٠).

ثالثاً: الحسن بن يسار البصريّ: وهو من كبار التابعين وفضلائهم، كان عابداً، زاهداً، ورعاً. وهو ثقة، فقيه، فاضل. إلا أنَّه ـ على جلالته وعلوِّ منزلته ـ كان يُرسل كثيراً ويُدلِّس[1].

وكان رحمه الله تعالى يحثُّ على كتابة حديث النبي ﷺ فيقول: «ما قُيِّد العلم بمثل الكتاب»[2]. لذلك كان رحمه الله يحرص على كتابة العلم ومراجعته، فعن الأعمش قال: قال الحسن: «إنَّ لنا كتباً نتعاهدها»[3]. وكان الحسن يُعير كتبه لأصحابه وتلاميذه، قال حمَّاد بن سلمة: «أخذ حُميد كتب الحسن فنسخها ثم ردَّها عليه»[4].

ولهذا حرص الحسن البصري على صحيفة جابر بن عبد الله

= ذكر الأرقام على النسخة التي حققها شعيب الأرنؤوط، التي لم يطبع منها إلا سبعة أجزاء فقط.

(١) أنظر: سير أعلام النبلاء (٤/٥٦٣) والتبيين لأسماء المدلسين (ص ٧٢) وطبقات المدلسين (ص ٤٦).

(٢) المحدث الفاصل (ص ٣٧٥) وتقييد العلم (ص ١٠١).

(٣) معرفة الرجال رواية ابن محرز (٢/٢٧) والمحدث الفاصل (ص ٣٧١) وتقييد العلم (ص ١٠١) وجامع بيان العلم (١/٧٤ ـ ٧٥).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد (١/٥٢) و(٢/٩٩).

رضي الله عنه، قال سُليمان التيميُّ: «ذهبوا بصحيفة جابر بن عبد الله إلى الحسن البصري فأخذها، أو قال: فرواها. وذهبوا بها إلى قتادة فرواها. وأتوني بها فلم أروها، يقول: رددتها»[1].

وتقدَّم قبل قليل ما قاله همَّام بن يحيى بشأن تحديث الحسن البصري من صحيفة اليشكري. وقال ابن أبي حاتم: «إنَّما الحسن عن جابر كتاب»[2].

مع العلم بأنَّ الحسن البصري لم يسمع من جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال علي بن المديني: «لم يلق الحسن جابراً، ولا أبا هريرة..»[3].

وقال يحيى بن معين: «لم يسمع الحسن من جابر بن عبد الله»[4].

ومن أمثلة حديث الحسن البصري عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه:

قال الإمام أحمد: ثنا محمد بن سلمة، عن هشام، عن الحسن، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سرتم في الخصب فأمكنوا الركاب أسنانها، ولا تجاوزوا المنازل. وإذا سرتم في الجدب فاستجدوا، وعليكم بالدلج فإنَّ الأرض تطوى بالليل، وإذا تغوَّلت لكم الغيلان فنادوا بالآذان. وإياكم والصلاة على

(١) تقدم (ص ١٤٤).
(٢) تهذيب التهذيب (٢/٢٦٧).
(٣) معرفة الرجال رواية ابن محرز (٢/٢٠٢).
(٤) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٤٢٥٨) وسؤالات ابن الجنيد (١٦٨) ومعرفة الرجال رواية ابن محرز (١/١٣٠).

جوَّاد الطريق، والنزول عليها، فإنَّها مأوى الحيات والسباع وقضاء الحاجة فإنَّها الملاعن»[1].

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات، إلا أنَّ فيه عنعنة الحسن، وفي أحاديث هشام عن الحسن خاصة مقال[2]. ولا نستطيع أن نحمل أحاديث الحسن عن جابر على الاتصال لأنَّه يُحدِّث من صحيفة جابر وجادة، لأنَّا لا ندري هل حدَّث الحسن بهذا الحديث من الصحيفة أو من مصدر آخر!؟ لذلك نتحرى السلامة، ونتوقف في تصحيح حديث الحسن عن جابر إذا عنعن لأنَّه مشهور بالتدليس، إلا إذا تبيَّن لنا الاتصال من طريقة أخرى، والله أعلم[3].

رابعاً: أبو سُفيان: وهو طلحة بن نافع الإسكاف الواسطيّ: عراقيّ صدوق[4].

روى عن جابر بن عبد اللّه رضي الله تعالى عنه أحاديث كثيرة، إلا أنَّ عليّ بن المديني قال: «لم يسمع من جابر بن عبد الله إلا أربعة أحاديث»[5]. وقال شعبة: «لم يسمع أبو سفيان من جابر إلا أربعة أحاديث»[6]. وأبو سفيان احتج به مسلم، وروى له البخاري

(١) أخرجه: أحمد (٣/٣٠٥ و٣٨٢)) وأبو داود (٢٥٧٠). ويشهد له حديث أبي هريرة عند أحمد (٢/٣٣٧ و٣٧٨) ومسلم (٣/١٥٢٥) وأبو داود (٢٥٦٩).

(٢) تقريب التهذيب (٢/٣١٨).

(٣) مع العلم أنَّ أحاديث الحسن عن جابر قليلة: فليس له في مسند الطيالسي إلا حديث واحد برقم (١٧٩٤). وفي مسند أحمد ستة أحاديث وهي في (٣/٣٠٥ و٣٢٦ و٣٣٩ و٣٥٣ و٣٦٣ و٣٨٢). وفي الكتب الستة تسعة أحاديث. وليس له شيء في: الموطأ أو مسند الحميدي، والله أعلم.

(٤) أنظر: سير أعلام النبلاء (٥/٢٩٣) وتهذيب التهذيب (٥/٢٦) والتقريب (١/٣٨٠).

(٥) تهذيب التهذيب (٥/٢٧).

(٦) تهذيب التهذيب (٥/٢٧).

أربعة أحاديث مقروناً مع غيره»[١].

قال أحمد بن حنبل: «حدثنا هشيم، قال: أخبرنا أبو بشر قال: قلت لأبي سفيان: ما لي لا أراك تُحدِّث عن جابر كما يُحدِّث سليمان اليشكري؟! قال: إن سليمان كان يكتب، وإني لم أكن أكتب»[٢]. وقد تقدَّم أنَّ أبا سفيان قد أخذ صحيفة سليمان بن قيس اليشكري، ورواها عن جابر بن عبد الله. لذلك يرى شعبة أنَّ أحاديث أبي سفيان عن جابر إنَّما هي من كتاب سليمان اليشكري[٣]. وقد قال سفيان بن عُيينة: «إنما أبو سفيان عن جابر: صحيفة»[٤].

وطلحة بن نافع مشهور بالتدليس، وعدَّه الحافظ ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين[٥]. ومن أمثلة حديث أبي سفيان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه:

قال الإمام مسلم: حدَّثنا قتيبة بن سعيد، وعثمان بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم (قال إسحاق: أخبرنا. وقال الآخران: حدثنا جرير)، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إنَّ الشيطان إذا سمع النِّداء بالصلاة، ذهب حتى يكون مكان الروحاء». قال سليمان: فسألته عن: الروحاء؟ فقال: هي

---

(١) وهي برقم: : (٦٠٥ و٥٦٠٦ و٣٨ و٤٨٩٩).
(٢) العلل ومعرفة الرجال (١/٣٣٣) ومن طريقة الخطيب في تقييد العلم (ص ١٠٨) بإسناد صحيح.
(٣) العلل ومعرفة الرجال (٢/٩٧) وتقدمة الجرح والتعديل (ص ١٤٤ ـ ١٤٥) والكفاية (ص ٣٩١) وميزان الاعتدال (٢/٣٤٢).
(٤) النبلاء (٥/٢٩٣) والميزان (٢/٣٤٢) والتهذيب (٥/٢٧).
(٥) طبقات المدلسين (ص ٧١). وانظر: التبيين لأسماء المدلسين (ص ٧٦) وأسماء المدلسين (ص ٩٩).

من المدينة ستة وثلاثون ميلاً»[1].

وقوله: «قال سليمان» هو الأعمش، كما ورد في هامش صحيح ابن حبان. ولعلَّه ابن قيس اليشكري، فإذا كان ذلك كذلك، فهذا دليل واضح وصريح بأنَّ أبا سفيان إنَّما يُحدِّث من صحيفة جابر بن عبد اللّه رضي الله تعالى عنه. والله أعلم.

خامساً: **عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار الهمداني الشعبيّ**: ثقة حافظ جليل من كبار التابعين وعلمائهم. سمع من عدد كبير من الصحابة منهم: سعد بن أبي وقاص، وعبد اللّه بن عمر، وسمرة بن جندب، رضي الله تعالى عنهم أجمعين[2].

وقد تقدَّم قبل قليل أن ابن أبي حاتم ذكر أنَّ: الإمام الشعبي رحمه الله تعالى حصل على صحيفة سليمان اليشكري عن جابر بن عبد اللّه رضي الله تعالى عنه، وحدَّث بها.

ومن أمثلة حديث الشعبي عن جابر بن عبد الله:

قال الإمام البخاري: حدَّثنا محمَّد بن مُقاتل، أخبرنا عبد اللّه، أخبرنا عاصم بن سليمان، عن الشعبي، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا أطال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً»[3].

---

(١) أخرجه: أحمد (٣/٣١٦) ومسلم (١/٢٩٠) وابن خزيمة (٣٩٣) وابن حبان (١٦٦٤) والبيهقي (١/٤٣٢) جميعهم من طريق أبي سفيان عن جابر. وتابع أبا سفيان: محمد بن مسلم عند: الإمام أحمد (٣/٣٣٦) ورجاله ثقات إلا أنَّ ابن لهيعة فقد اختلط.

(٢) أنظر: سير أعلام النبلاء (٤/٢٩٤) وتهذيب التهذيب (٥/٦٥)، وغيرها.

(٣) أخرجه: الطيالسي (١٧٨٦) وأحمد (٣/٢٩٨ و٣٥٥ و٣٩٦) والبخاري (٥٢٤٤) ومسلم (٣/١٥٢٧ و١٥٢٨) وأبو داود (٢٧٧٨) والبيهقي (٥/٢٦٠). جميعهم من =

سادساً: أبو بشر جعفر بن أبي وحشية إياس اليشكريّ: أحد الأئمة الحفاظ. قال ابن حجر العسقلاني: «ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعَّفه شعبة في: حبيب بن سالم، وفي مجاهد»[1].

قلت: إنَّما يُضعف شعبة حديث جعفر بن أبي وحشية عن مجاهد بن جبر لأنَّها صحيفة[2]. وذلك لا يقتضي الانقطاع كما تقدم من رأي الجمهور.

وقد تقدم ما يُثبت اعتماد أبي بشر على صحيفة جابر بن عبد الله رضي الله عنه. وذكرت هناك مثالاً على حديثه من هذه الصحيفة.

وقال أحمد بن حنبل: «حدثنا يحيى بن حمَّاد، قال: قال أبو عوانة: حُدِّثت أنَّ أبا بشر كان في كتاب[3] سليمان بن قيس اليشكري»[4].

سابعاً: مطرِّف بن عبد الله الشِّخِّير: تابعي جليل، إمام قدوة حجة. حدَّث عن كثير من الصحابة منهم: عليّ بن أبي طالب، وعمار بن ياسر، وعائشة، ومعاوية، وغيرهم، رضي الله عنهم أجمعين[5].

= طريق: الشعبي عن جابر. وتابع الشعبي: محارب بن دثار بنحوه، أخرجه: أحمد (٣/٢٢٩ و٣٠٢) والبخاري (٥٢٤٣) ومسلم (٣/١٥٢٧) وأبو داود (٢٧٧٦) والبيهقي (٥/٢٦٠).

(١) تقريب التهذيب (١/١٢٩).

(٢) أنظر: تهذيب التهذيب (٢/٨٣).

(٣) هكذا في الأصل! ولعلَّها: «كان يقرأ في كتاب سليمان..».

(٤) العلل ومعرفة الرجال (٢/٣٣١).

(٥) أنظر: النبلاء (٤/١٨٧) والتهذيب (١٠/١٧٣).

ثامناً: **ثابت بن أسلم أبو محمد البناني مولاهم البصريّ**: ولد في خلافة معاوية بن أبي سفيان. وحدَّث عن: عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد اللّه بن مُغفَّل المزني، وعبد اللّه بن الزبير، وأنس بن مالك، ومطرِّف بن عبد الله، وغيرهم. وهو: ثقة عابد من أئمة العلم والعمل[1].

قلت: ومُطرِّف بن عبد الله الشخير، وثابت بن أسلم، تقدَّم أنَّ الخطيب البغدادي روى: أنَّ همَّام بن يحيى ذكر أنهما أخذا صحيفة اليشكري عن جابر بن عبد الله، فرواها مُطرِّف كلها، وروى ثابت منها حديثاً واحداً فقط. ولم أجد من ذكر ذلك غير همَّام بن يحيى.

ولم أجد أيضاً ـ بعد البحث والتتبع قدر الطاقة ـ لهما أي حديث في الكتب التسعة، ومسند الإمام الحميديّ، ومسند الطيالسيّ، ومسند أبي يعلى الموصلي. يُحدِّثان به عن سليمان بن قيس أو عن جابر بن عبد اللّه رضي الله عنه.

تاسعاً: **مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكيّ**، إمام القراء والمفسرين.

روى عن: ابن عباس وأكثر، وأخذ عنه القرآن والتفسير والفقه، وعن جابر بن عبد الله، وسعد بن أبي وقاص. وغيرهم من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين[2].

قال محمد بن سعد: «كانوا يرون أنّ مجاهداً يُحدِّث عن صحيفة جابر»[3]. ولم أجد من أثبت ذلك غير ابن سعد رحمه الله

---

(١) أنظر: النبلاء (٥/٢٢٠) والتهذيب (٢/٢).
(٢) أنظر: النبلاء (٤/٤٤٩) والتهذيب (١٠/٤٢).
(٣) الطبقات الكبرى (٥/٤٦٧).

تعالى، مع العلم أنّه لا يوجد في الكتب الستة من حديث مجاهد بن جبر عن جابر بن عبد الله إلا ثلاثة أحاديث فقط[1]. وهي:

الأول: قال أبو داود: حدّثنا محمد بن بشار، حدّثنا وهب بن جرير، حدثنا أبي قال: سمعت محمد بن إسحاق يُحدّث عن إبان بن صالح عن مجاهد بن جبر عن جابر بن عبد الله قال: «نهى نبيُّ الله ﷺ أن نستقبل القبلة ببول. فرأيته قبل أنْ يُقبض بعام يستقبلها»[2].

الثاني: قال البخاريّ: حدثنا مسدّد حدثنا حمَّاد بن زيد عن أيوب قال: سمعت مجاهداً يقول: حدّثنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: «قَدِمنا مع رسول الله ﷺ ونحن نقول: لبيك اللهم لبيك بالحج، فأمرنا رسول الله ﷺ فجعلناها عمرة»[3].

الثالث: قال الترمذي: حدّثنا أبو بكر محمد بن زَنجويْه البغدادي وغير واحد، قالوا حدّثنا الحسين بن محمد حدثنا سليمان بن قَرْم عن أبي يحيى القتّات عن مجاهد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مفتاح الجنة الصلاة، ومفتاح الصلاة الوضوء»[4].

عاشراً مَعْمَر بن راشد الصنعاني أبو عروة الأزدي: كان من أوعية العلم، ومن الحفاظ المتقنين، وكان ورعاً جليلاً، مات سنة:

---

(١) أنظر تحفة الأشراف (١/٢٦٤).

(٢) أخرجه: أحمد (٣/٣٦٠) وابن ماجه (٣٢٥) وأبو داود رقم (١٣) والترمذي رقم (٩) وقال: حسن غريب.

(٣) أخرجه: البخاري (٣/٤٣٢) رقم (١٥٧٠) ومسلم (٢/٨٨٦) رقم (١٢١٦).

(٤) أخرجه: أحمد (٣/٣٤٠) والترمذي (١/١٠) رقم (٤) وإسناده ضعيف.

١٥٣ هـ[(١)]. ولم أقف على قول لأحد من أهل العلم ينسب له الرواية من صحيفة جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه، ولكنِّي وقفت على حديث واحد في جامعه يُحدِّث فيه معمر مباشرة من صحيفة جابر بن عبد الله، ممَّا يرجِّح إطلاعه على هذه الصحيفة.

وهذا الحديث هو:

قال معمر: في صحيفة جابر بن عبد الله، قال: «موجبتان، ومضعفتان، ومثلاً بمثل، فأمَّا الموجبتان، فمن لقي الله لا يُشرك به دخل الجنَّة، ومن لقي الله يشرك به دخل النَّار. قال: وأمَّا المضعفتان: فمن عمل حسنة كتب له بعشر أمثالها إلى سبع مئة ضعف، وأمَّا مثلاً بمثل: فمن عمل سيئة كتبت عليه مثلها»[(٢)].

المبحث الثاني: صحيفة سَمُرة بن جُنْدَب رضي الله عنه:

هو: سمرة بن جندب بن هلال بن جُريج بن مُرَّة الفزاري، من علماء الصحابة، حفظ عن النبي ﷺ حديثاً كثيراً. نزل البصرة وبها توفي. وكان زياد يستخلفه عليها إذا سار إلى الكوفة، ويستخلفه على الكوفة إذا سار إلى البصرة. وكان سمرة رضي الله تعالى عنه شديداً على الخوارج، قتل منهم جماعة، فكانوا يطعنون عليه[(٣)].

---

(١) أنظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٥/٥٤٦) والتاريخ الكبير (٧/٣٧٨) والجرح والتعديل (٨/٢٥٥) وتاريخ الإسلام (٦/٢٩٤) وسير أعلام النبلاء (٧/٥) وتهذيب التهذيب (١٠/٢٤٣).

(٢) جامع معمر بن راشد المطبوع في آخر مصنف عبد الرزاق الصنعاني (١١/١٨٣) رقم (٢٠٢٧٧).

(٣) أنظر ترجمته في: أسد الغابة (٢/٣٥٤) وتهذيب الأسماء واللغات (١/٢٣٥) وسير أعلام النبلاء (٣/١٨٣) والإصابة (٢/٧٧).

قال ابن حجر العسقلاني في ترجمة: سليمان بن سمرة بن جندب: «روى عن أبيه نُسخة كبيرة، وعنه ابنه خُبيب وعليّ بن ربيعة الوالبيّ»[1].

ولعلَّ هذه النسخة هي: رسالة سمرة بن جندب رضي الله عنه إلى بنيه، التي أثنى عليها محمَّد بن سيرين بقوله: «في رسالة سمرة إلى بنيه علمٌ كثير»[2].

وكانت وصيَّة سمرة بن جندب إلى بنيه عند: «مروان بن جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب»[3]. وقد روى الإمام أبي بكر البزار رحمه الله تعالى أوَّل هذه الرسالة[4]، فقال: حدَّثنا خالد بن يوسف، حدَّثني أبي يوسف بن خالد، ثنا جعفر بن سعد بن سمرة، ثنا خبيب بن سليمان، عن أبيه سليمان بن سمرة، عن سمرة بن جندب، أنَّه كتب إلى بنيه:

«من سمرة بن جندب، سلام عليكم، فإنِّي أَحْمَدُ إليكم الله الذي لا إله إلا هو. أما بعد: فإنِّي أوصيكم بتقوى الله، وأن تقيموا الصلاة، وتؤتوا الزكاة، وتجنَّبوا الخبائث، وتطيعوا الله ورسوله، والخلفاء الذين يُقيمون أمر الله، وأنَّ رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نصلي من الليل، ويصلي أحدنا بعد الصلاة المكتوبة ما قلَّ أو كثر

---

(١) تهذيب التهذيب (٤/١٩٨). وانظر: (٣/١٣٥).
(٢) تهذيب التهذيب (٤/٢٣٦) والإصابة (٢/٧٧).
(٣) أنظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/٤١٧).
(٤) ذكر الدكتور محمد عجاج الخطيب في كتابه: السنَّة قبل التدوين (ص ٣٤٨) أنَّ أول الرسالة هو ما ذكره البخاري في التاريخ الكبير ـ وسوف يأتي ذكره ـ ولعلَّ الصواب ما أثبته، ولعلَّ اللبس جاء من أنَّ رواية البخاري افتتحت بالبسملة، والله أعلم.

ونجعلها وتراً»[1]. وهذه الرسالة تحتوي على عدد كبير جداً من الأحاديث النبويَّة المشرفة، روى أبو القاسم الطبراني في: «المعجم الكبير» عدداً كبيراً منها، بلغت: (٩٥) حديثاً من غير المكرر[2]. يرويها جميعها من طريق واحد وهو: «جعفر بن سعد بن سمرة، عن خبيب بن سليمان بن سمرة، عن أبيه، عن سمرة بن جُندب». ولا أستبعد أن يكون سليمان بن أحمد الطبراني قد روى الرسالة كاملة.

كما روى أبو بكر البزَّار كثيراً من أحاديث هذه الرسالة، حيث بلغ عدد الأحاديث في كتاب: «كشف الأستار على زوائد البزار» للهيثمي: (٦٩) حديثاً، تكرَّر منها حديث واحدٌ فقط. وجميعها قد رواها الطبراني في: المعجم الكبير[3].

قال ابن القطان ـ بعد أن ذكر إسناد الرسالة ـ: «وهو إسناد يُروى به جملة أحاديث قد ذكر البزار منها نحو المائة»[4].

ويروي البزار جميع أحاديث الرسالة من طريق واحد، وهو: «حدَّثنا خالد بن يوسف، حدَّثني أبي يوسف بن خالد، ثنا جعفر بن سعد بن سمرة، ثنا خبيب بن سليمان، عن أبيه سليمان، عن سمرة بن جندب».

---

(١) كشف الأستار على زوائد البزار (٢/١٣٧) رقم (١٣٧٧).
(٢) أنظر: المعجم الكبير لأبي القاسم الطبراني (٧/٢٩٥ ـ ٣٢٥).
(٣) وهي في كشف الأستار برقم: (٧٦ و٣٩٧ و٤١٢ و٤٦٥ و٤٧٣ و٥٠٦ و٥٢٣ و٥٥٩ و٦١٠ و٦٢٢ و٦٣٧ و٦٤١ و٦٦٢ و٦٧٠ و٧١٤ و٨٨٦ و٩٧١ و١٠٢٤ و١٢١٨ و١٢٤٦ و١٢٧١ و١٢٥٠ و١٣٢٥ و١٣٢٨ و١٣٤٣ و١٣٦٣ و١٣٧٧ و١٤١٦ و١٤٣٩ و١٦٨٢ و١٦٩٩ و١٧١١ و١٧٣٢ و١٨٢٦ و١٩٨٩ و٢٠٣٨ و٢٠٥٧ و٢٠٧٣ و٢١٢٠ و٢٣١٦ و٢٤٩٧ و٢٨١٥ و٢٨٥٦ و٢٨٦١ (مكرر من ١٣٢٨) و٢٨٧٥ و٢٨٩٣ و١٣٣٢ و٣٢٢٢ و٣٢٢٣ و٣٢٢٧ و٣٣٤٠ و٣٣٩٧ و٣٣٩٨ و٣٤٢٥ و٣٥١٤ و٣٥٢٩ و٣٥٤٩ و٣٦٣٥ و٣٦٥٨).
(٤) التعليق المغني على سنن الدارقطني (٢/١٢٨).

وروى الإمام محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى في كتابه: «التاريخ الكبير» حديثاً واحداً فقط من هذه الرسالة. حيث قال: «قال مروان بن جعفر بن سعد: أخبرنا محمد بن إبراهيم بن خبيب بن سليمان، عن جعفر بن سعد بن سمرة، عن خبيب بن سليمان، عن أبيه، عن سمرة بن جندب: بسم الله الرحمن الرحيم، من سمرة بن جندب إلى بنيه: إنَّ رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نصلي كلَّ ليلة بعد المكتوبة ما قلَّ أو كثر ونجعلها وتراً»[(١)].

كما روى سليمان بن الأشعث السجستاني في سننه: ستة أحاديث من هذه الرسالة، وهي:

١ ـ قال أبو داود: حدَّثنا محمد بن داود بن سفيان، قال: ثنا يحيى بن حسان، قال: ثنا سليمان بن موسى أبو داود، قال: ثنا جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب، حدَّثني خبيب بن سليمان، عن أبيه سليمان بن سمرة، عن سمرة بن جندب، أنَّه كتب إلى بنيه: «أمَّا بعد، فإنَّ رسول الله ﷺ: كان يأمرنا بالمساجد أن نصنعها في ديارنا، ونصلح صنعها، ونطهرها»[(٢)].

٢ ـ وقال: حدَّثنا محمَّد بن داود بن سفيان، قال: ثنا يحيى بن حسان، قال: ثنا سليمان بن موسى أبو داود، قال: ثنا جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب، حدَّثني خبيب بن سليمان، عن أبيه سليمان بن سمرة، عن سمرة بن جندب: «أمَّا بعد، أمرنا رسول الله ﷺ: إذا كان في وسط الصلاة، أو حين انقضائها، فابدؤوا قبل التسليم فقولوا: التحيات الطيبات، والصلوات، والملك لله. ثم

---

(١) التاريخ الكبير (١/٢٦). ورواه من نفس الطريق: الطبراني في المعجم الكبير (٧/٢٩٧) والبزار (٧١٤ و١٣٧٧).

(٢) أخرجه: أبو داود (١/١٢٥) رقم (٤٥٦). وأخرجه أيضاً: الطبراني في المعجم الكبير (٧/٣٠٣) والبيهقي (٢/٤٤٠) كلاهما من طريق: جعفر بن سعدية.

سلموا على اليمين، ثم سلموا على قارئكم وعلى أنفسكم»[1].

٣ ـ وبنفس الإسناد عن سمرة بن جندب، قال: «أمَّا بعد، فإنَّ رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نُخرج الصدقة من الذي يُعدُّ للبيع»[2].

٤ ـ وبنفس الإسناد عن سمرة بن جندب، قال: «أمَّا بعد، فإنَّ رسول الله ﷺ: سمَّى خيلنا خيل الله إذا فزعنا. وكان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا فزعنا: بالجماعة والصبر والسكينة، وإذا قاتلنا»[3].

٥ ـ وبنفس الإسناد عن سمرة بن جندب، قال: «أمَّا بعد، فإن رسول الله ﷺ يقول: من كتم غالاً فإنَّه مثله»[4].

٦ ـ وبنفس الإسناد عن سمرة بن جندب، قال: «أمَّا بعد، قال رسول الله ﷺ: ومن جامع المشرك وسكن معه فإنَّه مثله»[5].

هذا ما وقفتُ عليه من حديث الرسالة في سنن أبي داود السجستاني.

وروى ابن ماجه في سننه: حديثاً واحداً فقط من هذه الرسالة، وهو:

قال ابن ماجه: حدَّثنا عليّ بن محمد، ثنا أبو معاوية، ثنا أبو

---

(١) أخرجه: أبو داود (٢٥٦/١) رقم (٩٧٥). وأخرجه أيضاً: الطبراني في الكبير (٣٠١/٧) والبيهقي (١٨١/٢) كلاهما من نفس الطريق.

(٢) أخرجه: أبو داود (٩٥/٢) والطبراني في المعجم الكبير (٣٠٤/٧) والبيهقي (١٤٦/٤). جميعهم من طريق واحد.

(٣) أخرجه: أبو داود (٢٦/٣) والطبراني في المعجم الكبير (٣٢٤/٧) كلاهما من طريق واحد.

(٤) أخرجه: أبو داود (٧٠/٣) والطبراني في المعجم الكبير (٣٠٢/٧) كلاهما من طريق واحد.

(٥) أخرجه: أبو داود (٩٣/٣) والطبراني في المعجم الكبير (٣٠٢/٧ ـ ٣٠٣) كلاهما من طريق واحد.

مالك الأشجعي، عن نعيم بن أبي هند، عن ابن سمرة بن جندب، عن أبيه، قال: «قال رسول الله ﷺ: من قتل فله سلبه»(١).

وروى الدارقطني في سننه: حديثاً واحداً أيضاً من هذه الرسالة، وهو:

قال الدارقطني: حدَّثنا أبو القاسم حبيب بن الحسن بن داود القزاز، ثنا موسى بن هارون بن عبد الله، ثنا أبو عمر مروان بن جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب، حدثني محمد بن إبراهيم بن خبيب بن سليمان بن سمرة بن جندب، عن جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب، عن خبيب بن سليمان بن سمرة بن جندب، عن أبيه، عن سمرة بن جندب، قال: بسم الله الرحمن الرحيم، من سمرة بن جندب إلى بنيه، سلام عليكم، أمَّا بعد، فإنَّ رسول الله ﷺ كان يأمرنا برقيق الرجل أو المرأة الذين هم تلاد له، وهم عملة لا يُريد بيعهم، فكان يأمرنا أن لا نُخرج عنهم من الصدقة شيئاً، وكان يأمرنا أن نُخرج من الرقيق الذي يعدُّ للبيع»(٢).

وروى البيهقي في: «السنن الكبرى»: أربعة أحاديث من هذه الرسالة، وهي الأحاديث الثلاثة الأولى التي رواها أبو داود السجستاني. وقد رواها البيهقي جميعها من طريق أبي داود السجستاني(٣). وأمَّا الحديث الرابع فهو الحديث الذي أخرجه ابن ماجه.

---

(١) أخرجه: ابن ماجه (٢/٩٤٧). وأخرجه أيضاً: أحمد (٥/١٢) والطبراني في المعجم الكبير (٧/٢٩٥) والبيهقي (٦/٣٠٩) جميعهم من طريق أبي معاوية عن أبي مالك به. وانظر: العلل لابن أبي حاتم (١/٣٠٩). والحديث أخرجه: الطبراني من طريق الرسالة (٧/٢٩٦).

(٢) سنن الدارقطني (٢/١٢٨).

(٣) أنظر: سنن البيهقي (٢/١٨١ و٤٤٠) و(٤/١٤٦).

هذا ما وقفتُ عليه من أحاديث رسالة سُمرة بن جُندب إلى بنيه في كتب السنَّة النبوية المختلفة[1].

وكما تبيَّن: فإنَّ هذه الرسالة تجتمع عند: «جعفر بن سعد بن سمرة، عن خبيب بن سليمان، عن أبيه، عن سمرة بن جندب رضي الله تعالى عنه».

وهذا إسناد فيه عدَّة علل:

- جعفر بن سعد بن سمرة:

ذكره ابن حبَّان في الثقات[2].

وقال عبد الحق الأزدي: «ليس جعفر ممَّن يُعتمد عليه»[3].

وقال ابن عبد البر: «ليس بالقوي»[4].

وقال ابن حزم: «مجهول»[5].

وقال ابن حجر: «ليس بالقوي»[6].

- خبيب بن سليمان:

ذكره ابن حبَّان في الثقات[7].

وقال عبد الحق الأزدي: «خبيب ضعيف»[8].

---

(١) لم أجد شيئاً من أحاديث الرسالة في كل من: الموطأ، ومسند الطيالسي، ومسند الحميدي، ومسند أحمد، والدارمي، والصحيحين، والترمذي، والنسائي، والحاكم، والبغوي.

(٢) الثقات (٦/١٣٧).

(٣) ميزان الإعتدال (١/٤٠٧) وتهذيب التهذيب (٢/٩٤).

(٤) تهذيب التهذيب (٢/٩٤).

(٥) ميزان الإعتدال (١/٤٠٧) وتهذيب التهذيب (٢/٩٤).

(٦) تقريب التهذيب (١/١٣٠).

(٧) الثقات (٦/٢٧٤).

(٨) ميزان الإعتدال (١/٤٠٧).

وقال أيضاً: «ليس بقوي»[1].

وقال ابن حزم: «لا يُعرف»[2].

وقال الذهبي: «لا يُعرف»[3].

وقال الذهبي أيضاً: «يُجهل حاله عن أبيه»[4].

وقال ابن حجر: «مجهول»[5].

ـ سليمان بن سمرة بن جندب:

ذكره ابن حبَّان في الثقات[6].

وقال أبو الحسن القطان: «حاله مجهولة»[7].

وقال ابن حجر: «مقبول»[8]. أي: عند المتابعة، وإلا فليِّن الحديث.

قلت: وبهذا يتبيَّن أنَّ هذا الإسناد مسلسل بالضعفاء، ومن أجل هذا قال ابن القطان: «ما من هؤلاء من يُعرف حاله، وقد جهد المحدِّثون فيهم جهدهم»[9]. وقال الذهبي: «وبكلِّ حالٍ هذا إسنادٌ مظلم لا ينهض بحكم»[10].

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/١٣٥).
(٢) تهذيب التهذيب (٣/١٣٥).
(٣) ميزان الإعتدال (١/٦٤٩).
(٤) ميزان الإعتدال (١/٤٠٧).
(٥) تقريب التهذيب (١/٢٢٢).
(٦) الثقات (٤/٣١٤).
(٧) تهذيب التهذيب (٤/١٩٨).
(٨) تقريب التهذيب (١/٣٢٥).
(٩) ميزان الإعتدال (١/٤٠٧) وتهذيب التهذيب (٢/٩٤).
(١٠) ميزان الإعتدال (١/٤٠٧).

ويزداد ضعف الرسالة عند البزار، لأنَّ الراوي عن جعفر بن سعد هو: يوسف بن خالد السمتي:

قال ابن معين: «زنديق كذَّاب، لا يُكتب عنه شيء»[1].

وقال أيضاً: «كان يكذب، ويُخاصم اليهود والنصارى»[2].

وقال أيضاً: «كذَّاب، خبيث، عدو الله، رجل سوء، رأيته بالبصرة ما لا أحصى لا يُحدِّث عنه أحد فيه خير»[3].

وقال البخاري: «سكتوا عنه»[4].

وقال أبو حاتم: «أنكرتُ قولَ يحيى بن معين فيه أنَّه زنديق، حتى حُمل إليَّ كتاب وضعه في التجهم باباً باباً، يُنكر الميزان في القيامة، فعلمتُ أنَّ يحيى بن معين لا يتكلَّم إلا على بصيرة وفهم»[5].

وقال أبو حاتم: «ذاهب الحديث»[6].

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبو زرعة وسألته عن يوسف بن خالد؟ فقال: «ذاهب الحديث، ضعيف الحديث، اضرب على حديثه»[7].

---

(١) التاريخ برواية الدوري (٣٥٥٦).
(٢) التاريخ برواية الدوري (٤١٨٢).
(٣) الجرح والتعديل (٩/٢٢١) وتهذيب التهذيب (١١/٤١١).
(٤) التاريخ الكبير (٨/٣٨٨).
(٥) الجرح والتعديل (٩/٢٢٢).
(٦) الجرح والتعديل (٩/٢٢٢).
(٧) الجرح والتعديل (٩/٢٢٢).

وقـال يعقوب بن شيبـة: «كان أحـد الفقهاء، ولم يكن في الحديث بذاك»[1].

وقال ابن سعد: «كان له بصر بالرأي والفتوى والشروط، وقيل له السمتي لهيئته، وكان الناس يتقون حديثه لرأيه، وكان ضعيفاً»[2].

وقال ابن حبان: «كان مرجئاً من علماء أهل زمانه بالشروط، وكان يضـع الحديث على الشيوخ، ويقرأ عليهم ثم يرويها عنهم. لا تحلّ الرواية عنه بحيلة ولا الاحتجاج به بحال»[3].

وقال ابن حجر: «متروك، كذَّبه ابن معين»[4].

وعلى هذا فالرسالة لم تصل إلينا بسند صحيح، إلا ما ورد من أحاديث من طريق آخر، أو شهدت له أحاديث أخر. وأمثلة ذلك:

١ ـ الحديث الذي تقدَّم ذكره آنفاً، وهو: أمَّا بعد، فإن رسول الله ﷺ كان يأمرنا بالمساجد أن نصنعها في ديارنا، ونُصلح صنعتها، ونطهِّرها».

هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد بن حنبل من طريق آخر عن سمرة بن جندب، قال أحمد: ثنا سريج بن النعمان، ثنا بقية، عن اسحاق بن ثعلبة، عن مكحول، عن سمرة بن جندب قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نتخذ المساجد في ديارنا وأمرنا ان ننظفها»[5].

---

(١) تهذيب التهذيب (١١/٤١١ ـ ٤١٢).
(٢) الطبقات الكبرى (٧/٢٩٢) وتهذيب التهذيب (١١/٤١٢).
(٣) المجروحين (٣/١٣١).
(٤) تقريب التهذيب (٢/٣٨٠).
(٥) المسند (٥/١٧).

وهذا إسناد ضعيف، ولكن يشهد له حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور، وأن تُنظف وتطيَّب»[1].

٢ ـ حديث: «من قتل فله سلبه»، يشهد له حديث أبي قتادة بن ربعي ـ رضي الله عنه ـ الطويل، والشاهد منه قول النبي ﷺ: «من قتل قتيلاً له عليه بيِّنة، فله سلبه»[2]. وله شاهد آخر من حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «من قتل رجلاً فله سلبه»[3].

رواية رسالة سمرة من غير طريق أولاده:

وجدتُ أنَّ إثنين من التابعين قد وقفا على كتاب سمرة بن جندب، وحدَّثا منه، وهما:

١ ـ راشد بن سعد المقرائي.

٢ ـ الحسن البصري.

أولاً: راشد بن سعد المقرائي:

قال البيهقي في السنن الكبرى: «حدَّثنا أبو جعفر كامل بن أحمد المستملي، أنبأ بشر بن أحمد المهرجاني، ثنا داود بن الحسين

(١) أخرجه: ابن ماجه (٢٥٠/١) وأبو داود (٣١٤/١) والترمذي (٥٩٤) وابن خزيمة (٢٧٠/٢) وابن حبان (٣٠٦) والطحاوي في المشكل (٣٥/٤) والبيهقي (٤٤٠/٢). وقال الألباني: «إسناده صحيح على شرط الشيخين، وأعله الترمذي بالإرسال، وليس بشيء» المشكاة (٢٢٣/١).

(٢) أخرجه: مالك (٤٥٤/٢) والبخاري (٢٤٧/٦) ومسلم (١٣٧٠/٣) وأبو داود (٢٧١٧) والبيهقي (٥٠/٩).

(٣) أخرجه: أحمد (١١٤/٣ و١٢٣ و١٩٠ و٢٧٩) وأبو داود (٢٧/٨) وابن حبان (١٦٧١) والحاكم (١٣٠/٣ و٣٥٣) وإسناده صحيح.

البيهقي، ثنا يحيى بن يحيى، أنبأ خارجة، عن ثور، عن راشد بن سعد وأعطاني كتاباً عن سمرة بن جندب - رضي الله عنه - أنَّ النبي ﷺ قال: «إذا أرويت أهلك من اللبن غبوقاً فاجتنب ما نهاك الله عنه من الميتة»[1]،

ثانياً: الحسن البصري:

تقدَّم في صحيفة جابر بن عبد الله - رضي الله تعالى عنه - أنَّ الحسن البصري رحمه الله تعالى كان شديد الحرص على الكتب، ومن أجل هذا استطاع الحصول على رسالة سمرة بن جندب - رضي الله عنه - إلى بنيه:

قال الإمام أحمد: «حدَّثنا هشيم، قال: أخبرنا ابن عون، قال: دخلنا على الحسن، فأخرج إلينا كتاباً من سمرة، فإذا فيه: أنَّه يجزى من الاضطرار الضارورة صَبوحٌ أو غبوق»[2].

وقال أبو عبيد: «حدثنا معاذ، عن ابن عون، قال: رأيتُ عند الحسن كتب سمرة لبنيه، أنَّه يجزى من الاضطرار، أو الضارورة صبوح أو غبوق»[3].

وقال الحاكم: «حدَّثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ أبو المثَنَّى، ثنا أبي، عن أبيه، عن ابن عون، قال: قرأتُ عند الحسن كتاب سمرة بن جندب إلى بنيه، وفيه: أنَّ رسول الله ﷺ قال: يجزى من

---

(١) البيهقي (٣٥٧/٩) وإسناده حسن. وهو من أحاديث رسالة سمرة، أنظر: كشف الأستار (٢٨٦١ و١٣٢٨) والطبراني الكبير (٧٠٢٨ و٧٠٤٦).
(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد (٣٣٩/١)، وإسناده صحيح.
(٣) السنن الكبرى (٣٥٦/٩).

الضرورة، أو الضارورة، غبوق أو صبوح»[1].

فهذا يثبت اطلاع الحسن البصري على رسالة سمرة بن جندب إلى بنيه، ولكن اختلف أئمة الحديث ـ اختلافاً متبايناً ـ في سماع الحسن البصري من سمرة بن جندب رضي الله تعالى عنه، على أربعة أقوال[2]:

الأوَّل: أنَّ الحسن سمع من سمرة مطلقاً

قال علي بن المديني: «وقد روى سمرة أكثر من ثلاثين حديثاً مرفوعاً وغيرها، والحسن قد سمع من سمرة، لأنَّه كان في عهد عثمان ابن أربع عشرة وأشهر، ومات سمرة في عهد زياد»[3].

وقال ابن المديني: «وليس عن الحسن مروية صحيحة عن عمران بن حصين من وجه صحيح. وأمَّا أحاديث سمرة فهي صحاح»[4].

وقال البخاري: «قال لي علي ـ يعني: ابن المديني ـ: سماع الحسن من سمرة صحيح، وأخذ بحديثه: من قتل عبده قتلناه»[5].

وقال البخاري في أوَّل تاريخه الوسط: حدَّثنا الحميدي، ثنا سفيان، عن إسرائيل، قال: سمعتُ الحسن يقول: ولدتُ لسنتين بقيتا

(١) أخرجه: الحاكم (٤/١٢٥) وسكت عنه هو والذهبي، وقد تقدم أنَّه صحيح.
(٢) استفدت أصل هذا التقسيم من الأستاذ حمدي السلفي في تعليقه على معجم الطبراني الكبير (٧/٢٣١)، وأضفت إليه مادة علمية كثيرة.
(٣) العلل لابن المديني (ص٥٣).
(٤) المعرفة والتاريخ (٢/٥٢).
(٥) التاريخ الكبير (٢/٩٠).

من خلافة عمر. قال علي: سماع الحسن من سمرة صحيح»[1].

وقال الترمذي: «وسماع الحسن من سمرة صحيح، هكذا قال علي بن المديني وغيره»[2].

وقال البيهقي: «وأمَّا علي بن المديني فكان يُثبت سماع الحسن من سمرة»[3].

وقال الحاكم: «احتجَّ البخاري بالحسن عن سمرة»[4].

وقال ابن عبد البر القرطبي: «قال البخاري: قد سمع منه أحاديث كثيرة، وصحح سماعه من سمرة، فيما ذكر الترمذي أبو عيسى عن البخاري»[5].

وقال ابن عبد البر أيضاً: «قال أبو عيسى الترمذي: قلت للبخاري: قولهم: لم يسمع الحسن من سمرة إلا حديث العقيقة؟! قال: قد سمع منه أحاديث كثيرة، وجعل روايته عنه سماعاً، وصحَّحها»[6].

قلت: وممَّن كان يُصحِّح حديثه:

١ ـ الترمذي في جامعه.
٢ ـ ابن خزيمة في صحيحه.
٣ ـ الحاكم في مستدركه.

وإليك بيان ذلك:

---

(١) أنظر: نصب الراية للزيلعي (١/٨٩).
(٢) سنن الترمذي (٣/٥٢٩). وانظر: (٣/٥٩١).
(٣) السنن الكبرى (٨/٣٦).
(٤) المستدرك (٢/٢٢٣ و٣٥).
(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/٣٧).
(٦) الإستذكار (٢/٢٧١). وانظر: الجوهر النقي لابن التركماني بهامش البيهقي (٥/٢٨٨) و(٨/٣٦).

اسم المصنف	مكان وجود الحديث
١ ـ الترمذي في جامعه.	(٥٢٩/٣ و٦٥٠ و٥٩٠ و٤١٨) و(٣٥٠/٤) و(٢١٧/٥ و٢٦٧ و٣٦٥ و٣٩٠ و٧٢٥).
٢ ـ ابن خزيمة في صحيحه	رقم: (١٥٧٨ و١٧١٠ و١٧١١ و١٧٥٧).
٣ ـ الحاكم في مستدركه	(٤٨/١ و٢١٥ و٢٧٠ و٢٧١ و٢٧٢) و(١٦/٢ و٣٥ و٤٧ و٥٢ و١٤١ و١٦٣ و١٧٥ و٢١٤ و٢٢٣ و٢٣٠ و٥٤٥ و٥٤٦) و(٢٣٧/٤ و٢٨١ و٣٢٥ و٣٦٧ و٣٦٨ و٤٠٣ و٥١٢).

القول الثاني: «أنَّ الحسن لم يسمع من سمرة مطلقاً»

قال شعبة بن الحجاج: «لم يسمع الحسن من سمرة»[1].

وقال يحيى بن سعيد القطان: «في أحاديث سمرة التي يرويها الحسن عنه: سمعنا أنَّها من كتاب»[2].

وقال يحيى بن سعيد أيضاً: «في أحاديث سمرة رواية الحسن: سمعنا أنها من كتاب: معن القزاز»[3].

---

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤٠٥٣) وسنن البيهقي (٣٥/٨).
(٢) طبقات ابن سعد (١٥٧/٧) وسير أعلام النبلاء (٤٦٧/٤).
(٣) سير أعلام النبلاء (٤٦٧/٤). قلت: وهذا غريب جداً، فإن معن القزاز ولد بعد (١٣٠ هـ) وهو من تلاميذ الإمام مالك. أنظر: سير أعلام النبلاء (٣٠٤/٩). ومثل هذا لا يخفى على القطان، فلعلَّ في العبارة تصحيف، وصوابها: «سمعنا أنها في كتاب معن». أو لعلَّ في المسألة وجه لم يتبيَّن لي إلى الآن.

وقال يحيى بن معين: «لم يسمع الحسن من سمرة شيئاً، هو كتاب. قال يحيى في حديث الحسن عن سمرة، من قتل عبده قتلناه، قال: في سماع البغداديين، ولم يسمع الحسن من سمرة»[1].

وقال يحيى بن معين: «في أحاديث سمرة التي يرويها الحسن: سمعنا أنها من كتاب»[2].

وقال يحيى أيضاً: «لم يسمع من سمرة حرفاً قط»[3].

وقيل يحيى بن معين: «أيهما أحبُّ إليك: قتادة عن الحسن عن سمرة، أو سهيل عن أبيه عن أبي هريرة؟ فقال: الحسن لم يسمع من سمرة، وكلاهما ليس بشيء، لو كان الحسن سمع من سمرة كان أحب إليَّ»[4]. بل إنَّ يحيى بن معين ينفي اللقيا بين الحسن وسمرة![5].

وقال بهز بن أسد: «واعتماده ـ أي: الحسن البصري ـ على كتب سمرة»[6].

وقال أبو حاتم بن حبَّان: «الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً»[7].

---

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤٠٩٤) وانظر: سنن البيهقي (٣٥/٨).
(٢) المعرفة والتاريخ (١١/٣).
(٣) معرفة الرجال رواية ابن محرز (١٣٠/١).
(٤) من كلام أبي زكريا رواية البادي (ص ١١٩).
(٥) أنظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٣٣) ومختصر سنن أبي داود (٢٧/٥).
(٦) المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٣٢) وتهذيب التهذيب (٢٦٧/٢).
(٧) صحيح ابن حبان (١١٣/٥).

وقال البرديجي: «أحاديث الحسن عن سمرة: كتاب، ولا يثبت عنه حديث»[1].

وقال أبو محمد بن حزم: «الحسن لم يسمع من سمرة»[2].

القول الثالث: «أنَّه لم يسمع منه إلا حديث العقيقة»

قال الإمام أحمد بن حنبل: «حدَّثني أبو خيثمة، قال: حدثنا قريش بن أنس، قال: حدثنا حبيب بن الشهيد، قال: قال لي ابن سيرين: سَل الحسن ممَّن سمع حديثه في العقيقة؟ فسألته، فقال: سمعتُهُ من سمرة، يعني: ابن جندب»[3]

وقال الإمام البخاري: «حدَّثني عبد الله بن أبي الأسود، حدثنا قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد، قال: أمرني ابن سيرين أن أسأل الحسن: ممَّن سمع حديث العقيقة؟ فسألته، فقال: من سمرة بن جندب»[4].

وقال النسائي: «الحسن عن سمرة كتاباً، ولم يسمع الحسن من سمرة إلا حديث العقيقة، والله تعالى أعلم»[5].

---

(١) نصب الراية (١/ ٨٩).
(٢) المحلى (٩/١٧٢).
(٣) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ١٢١).
(٤) صحيح البخاري: كتاب العقيقة، باب إماطة الأذى عن الصبي في العقيقة (٩/ ٥٩٠) رقم (٥٤٧٢). وقد كان الإمام أحمد بن حنبل يُضعِّف هذا الحديث، وتوقف فيه البرزنجي، من أجل اختلاط: قريش بن أنس. ولكن الصواب: أن عبد الله بن الأسود حدَّث عنه قبل الإختلاط، كما أنَّه قد توبع. أنظر: فتح الباري (٩/ ٥٩١).
(٥) سنن النسائي (٣/ ٩٤).

وقال الدارقطني: «الحسن مُختلف في سماعه من سمرة، وقد سمع منه حديثاً واحداً، وهو: حديث العقيقة، فيما زعم قريش بن أنس عن حبيب الشهيد»[1].

وقال البيهقي: «وأكثر أهل العلم بالحديث رغبوا عن رواية الحسن عن سمرة، وذهب بعضهم إلى أنَّه لم يسمع منه غير حديث العقيقة»[2].

وقال البيهقي أيضاً: «إلَّا أنَّ أكثر الحفاظ لا يُثبتون سماع الحسن البصري من سمرة في غير حديث العقيقة»[3].

وقال البزار: «والحسن سمع من سمرة حديث العقيقة، ثم رغب عن السماع عنه، ولمَّا رجع إلى ولده أخرجوا له صحيفة سمعوها من أبيهم، فكان يرويها عنه من غير أن يُخبر بسماع، لأنه لم يسمعها منه»[4].

وقال عبد الحق في أحكامه: «والحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة»[5].

وقال المنذري: «الحسن عن سمرة: كتاب، إلا حديث العقيقة المشهور»[6].

وقال المنذري أيضاً: «حديث الحسن عن سمرة: كتاب، إلا

---

(١) سنن الدارقطني (١/٣٣٦).
(٢) السنن الكبرى (٨/٣٥).
(٣) السنن الكبرى (٥/٢٢٨) وانظر: (٩/٣٥٩).
(٤) نصب الراية للزيلعي (١/٨٩).
(٥) نصب الراية (١/٨٩).
(٦) مختصر سنن أبي داود (٤/١٤) و(٥/١٧٠).

حديث العقيقة. فتصحيح الترمذي له يدلُّ على ذلك. وقد حكى البخاري في الصحيح ما يدل على سماع الحسن من سمرة حديث العقيقة»[1].

وقال المزي: «ويُقال: إنَّ حديثه ـ أي: الحسن عن سمرة ـ كله كتاب إلا حديث العقيقة»[2].

وقال الذهبي: «اختلف النُّقاد في الاحتجاج بنسخة الحسن عن سمرة، وهي نحو من خمسين حديثاً. فقد ثبت سماعه من سمرة، فذكر أنَّه سمع منه حديث العقيقة»[3].

القول الرابع: «أنَّ الحسن سمع من سمرة حديث العقيقة، وحديث المثلة»

قال الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا هشيم، ثنا حُميد، عن الحسن، قال: جاء رجل فقال: إنَّ عبداً له أبق، وإنَّه نذر إن قدر عليه أن يقطع يده. فقال الحسن: ثنا سمرة، قال: «قلَّما خطب رسول الله ﷺ خطبة إلا أمر فيها بالصدقة، ونهى فيها عن المثلة»[4].

قال الذهبي: «وبين العلماء ـ فيما روى الحسن عن سمرة ـ اختلاف في الاحتجاج بذلك، وقد ثبت سماع الحسن من سمرة،

---

(١) مختصر سنن أبي داود (٥/ ١٧٠).
(٢) تحفة الأشراف للمزي (٤/ ٦١).
(٣) سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٨٧). وحديث العقيقة أخرجه: أحمد (٥/ ٧ و١٢ و١٧ و٢٢) وأبو داود (٢٨٣٨) والترمذي (١٥٢٢) والنسائي (٧/ ١٦٦) والحاكم (٤/ ٢٣٧) وسكت عنه لكن صححه الذهبي، والبيهقي (٩/ ٢٩٩ و٣٠٣). وإسناده صحيح.
(٤) أخرجه: أحمد (٥/ ١٢) وأبو داود (٢٦٦٧) وإسناده صحيح.

ولقيه بلا ريب، صرَّح بذلك في حديثين»[1].

وقال الذهبي أيضاً: «قد صحَّ سماعه في حديث العقيقة، وفي حديث المثلة من سمرة»[2].

المناقشة:

بعد هذا العرض لأقوال العلماء في حديث الحسن البصري عن سمرة بن جندب، يترجَّح لي القول الأوَّل.. إذ أنَّ مستند من ردَّ سماعه إنَّما هو كون الكتاب وجادة، أمَّا من أثبت أنَّه سمع حديثاً أو حديثين فإمَّا للرواية التي يذكرها البخاري في صحيحه عن حبيب بن الشهيد، وإمَّا لأنَّه اعتمد على تصريح الحسن بالتحديث في حديث المثلة. أي أنهم اعتمدوا على مفهوم المخالفة، فما لم يثبت السماع فيه قطعاً جعلوه وجادة. لكنَّ قول علي بن المديني ومن بعده البخاري نصٌ في خلافه، ومن عــلم حجَّة على من لم يعلم، فإن لم نرجِّح سماع كل النسخة فلا أقل من أنَّه سمع أكثر من حديثين. وممَّا يزيد الأمر وضوحاً: قبول الوجادة الصحيحة كما هو الراجح الذي استقر القول به عند المحدِّثين.

وإلى هذا الأمر أشار ابن قيم الجوزية بقوله: «.. وقد صحَّ سماع الحسن من سمرة، وغاية هذا أنَّه كتاب، ولم تزل الأمَّة تعمل بالكتب قديماً وحديثاً، وأجمع الصحابة على العمل بالكتب، وكذلك الخلفاء من بعدهم. وليس اعتماد الناس في العلم إلا على الكتب،

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٨٤/٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (٥٦٧/٤). وقد ذكر الأستاذ حمدي السلفي في المسألة قولاً خامساً، وهو: أن الحسن سمع من سمرة ثلاثة أحاديث فقط. وعزاه للنووي، ولم يذكر مكانه.

فإن لم يُعمل بما فيها تعطلت الشريعة، وقد كان رسول الله ﷺ يكتب كتبه إلى الآفاق والنواحي فيعمل بها من تصل إليه، ولا يقول: هذا كتاب! وكذلك خلفاؤه بعده، والناس إلى اليوم. فردُّ السنن بهذا الخيال البارد الفاسد من أبطل الباطل، والحفظ يخون والكتاب لا يخون..»[1].

ولكن هاهنا مسألة مهمَّة يجب الانتباه لها، وهي: أننا وإن ثبتنا سماع الحسن البصري من سمرة بن جندب فإننا لا نستطيع أن نطلق تصحيح حديثه. لأن الحسن البصري ـ على جلالته وعلمه وفضله ـ مشهور بالتدليس، فلا ندري هل روى الحسن الحديث من رسالة سمرة بن جندب بدون واسطة، أو من مصدر آخر، إلا حينما يُصرِّح بالتحديث، وليس ذلك إلا في حديثي العقيقة والمثلة.

قال الذهبي: «قال قائل: إنَّما أعرض أهل الصحيح عن كثير ممَّا يقول فيه الحسن عن فلان، وإن كان مما قد ثبت لقيه فيه لفلان المعيَّن، لأنَّ الحسن معروف بالتدليس، ويُدلِّس عن الضعفاء، فيبقي في النفس من ذلك، فإننا وإن ثبتنا سماعه من سمرة، يجوز أن يكون لم يسمع منه غالب النسخة التي عن سمرة، والله أعلم»[2].

والذي يهمنا الآن هو: ما أشرت إليه في بداية هذا الحديث، عندما ذكرت أن الحسن البصري ـ رحمه الله تعالى ـ وقف على رسالة سمرة بن جندب إلى بنيه، ورواها لنا عن طريق الوجادة، فهل لنا أن نُصحِّح حديثه لذلك..؟!

ولقد بحثت في أقوال أهل العلم فلم أجد إجابة على هذه

---

(١) إعلام الموقعين (٢/١٤٤).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤/٥٨٨).

المسألة. فترددت في الإقدام على الإجابة، لقلة علمي وكساد بضاعتي. لكنِّي رأيت أن أطرح رأيي للنقاش، ثم أسمع رأي أهل الاختصاص فيه.

فأقول: نعم، نستطيع تصحيح حديث الحسن عن سمرة بن جندب رضي الله تعالى عنه، إذا تبيَّن لنا أنَّه يُحدِّث من كتاب سمرة بن جندب، وأما غير ذلك فلا نستطيع بسبب تدليس الحسن البصري رحمه الله تعالى.

ونستطيع أن نعرف هل حديث الحسن البصري من كتاب سمرة بن جندب إلى بنيه بطريقتين:

الطريقة الأولى: بالتصريح بذلك، ومثاله ما ذكرته في بداية هذا المبحث: عن ابن عون قال: «قرأتُ عند الحسن كتاب سمرة بن جندب إلى بنيه، وفيه: أن رسول الله ﷺ قال: يجزي من الضرورة، أو الضارورة غبوق أو صبوح»[1].

الطريقة الثانية: بمقارنة حديث الحسن البصري برسالة سمرة بن جندب إلى بنيه ـ وغالبها مدوَّن في: المعجم الكبير للطبراني، وكشف الأستار على زوائد البزار ـ فعندما نجد حديث الحسن البصري في هذه الرسالة يترجَّح لنا أنَّه إنَّما حدَّث به من كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه، ومن ثمَّ نميل إلى تقوية حديثه، لثبوت روايته لنا عن طريق الوجادة، والله تعالى أعلم.

وإليك هذه المقارنة البسيطة بين حديث الحسن البصري عن سمرة بن جندب، مع أحاديث رسالة سمرة بن جندب إلى بنيه:

---

(١) تقدم تخريجه. ولم أجد بعد التتبع والبحث غير هذا النص.

أحاديث الحسن عن سمرة بن جندب مرفوعاً	أحاديث رسالة سمرة بن جندب إلى بنيه
١ - «من قتل عبده قتلناه، ومن جدع عبده جدعناه». أخرجه: أحمد (٥/١٠ و١١ و١٢ و١٨) وأبو داود (٤٥١٥) وابن ماجه (٢٦٦٣) والترمذي (١٤٣٢) والنسائي (٢١/٨) والحاكم (٤/٣٦٧) والطبراني في المعجم الكبير (٦٨٠٨ - ٦٨١٦). وإسناده صحيح لولا عنعنة الحسن.	«لا يحلُّ لرجل مسلم أن يجدع عبده، ولا يخصيه، ومن نعلمه فعل من ذلك شيئاً نفعل به مثله». أخرجه: الطبراني في المعجم الكبير رقم (٧٠٥٩).
٢ - «لا تلاعنوا بلعنة الله، ولا بغضب الله، ولا بالنار». أخرجه: أحمد (٥/١٥) وأبو داود (٤٨٨٥) والترمذي (٢٠٤٢) والحاكم (١/٤٨) والطبراني في الكبير (٦٨٥٨). وإسناده صحيح لولا عنعنة الحسن.	«نهى أن نتلاعن بلعنة الله، أو بغضبه، ونهانا أن نتلاعن بالنار». أخرجه: الطبراني في المعجم الكبير (٧٠١٣ و٧٠١٤).
٣ - «سام أبو العرب، وحام أبو الحبش، ويافث أبو الروم». أخرجه: أحمد (٥/٩ و١٠ - ١١) والترمذي (٣٢٨٣ و٣٢٨٤ و٤٠٢٤) والحاكم (٢/٥٤٦) والطبراني في الكبير (٦٨٧١ - ٦٨٧٣). وإسناده صحيح لولا عنعنة الحسن.	«إنَّ العرب بنو سام بن نوح، وإنَّ الروم بنو يافث بن نوح، وإنَّ الحبشة بنو حام بن نوح». أخرجه: الطبراني في المعجم الكبير (٧٠٣٣)
٤ - «الدجال خارج، وهو أعور عين الشمال عليها طفرة غليظة، وأنَّه يُبرىء الأكمة والأبرص، ويحيي الموتى، ويقول	«إنَّ المسيح الدجال أعور عين الشمال، عليها طفرة غليظة، وإنَّه يبرىء الأكمة والأبرص، ويحيى الموتى. ويقول: أنا

أحاديث الحسن عن سمرة بن جندب مرفوعاً	أحاديث رسالة سمرة بن جندب إلى بنيه
للناس: أنا ربكم. فمن قال: أنت ربي فقد فتن. ومن قال: ربي الله حتى يموت على ذلك، فقد عُصم من فتنة الدجال، ولا فتنة عليه.	ربكم. فمن اعتصم بالله فقال: ربي الله ثم أبى إلا ذلك حتى يموت فلا عذاب عليه ولا فتنة. ومن قال: أنت ربي فقد فتن.
فيلبث في الأرض ما شاء الله، ثم يجيء عيسى بن مريم من قبل المغرب مصدِّقاً بمحمد ﷺ فيقتل الدجال، وإنَّما هو قيام الساعة». أخرجه: أحمد (١٣/٥) والطبراني في المعجم الكبير (٦٩١٩ و٦٩١٨). وإسناده حسن، إلا أنَّ فيه عنعنة الحسن.	وقال النبي ﷺ: «إنَّ المسيح الدجال يلبث في الأرض ما شاء الله، ثم يجيء عيسى بن مريم صلى الله عليه من المشرق مصدقاً بمحمد ﷺ، وعلى ملته، ثم يقتل المسيح الدجال». أخرجه: البزار (٣٣٩٧ و٣٣٩٨) والطبراني في المعجم الكبير (٧٠٨٢).
٥ ـ «أمرنا أن نحافظ على الصلوات، والصلاة الوسطى، وأنبأنا أنَّها صلاة العصر». أخرجه: أحمد (٧/٥ و٨ و١٣ و٢٢) والترمذي (١٨٢ و٤٠٦٧) والطبراني في الكبير (٦٨٢٣ و٦٨٢٦). وإسناده صحيح لولا عنعنة الحسن.	«أمرنا رسول الله ﷺ: أن نحافظ على الصلوات كلها، وأوصى رسول الله ﷺ بالصلاة الوسطى، ونبأنا أنَّها صلاة العصر». أخرجه: الطبراني في المعجم الكبير (٧٠٠٩ و٧٠١٠).

والخلاصة:

أنَّ حديث الحسن البصري عن سمرة بن جندب رضي الله تعالى عنه إذا تبيَّن لنا أنَّه من رسالة سمرة إلى بنيه، فالراجح أنَّه حديث قوي، بشرط أن يصح إسناده إلى الحسن البصري رحمه الله تعالى.. والله تعالى أعلم(١).

(١) وللزيادة قارن في أحاديث المعجم الكبير للطبراني بين: رقم (٦٨٢١ و٦٨٢٢) =

المبحث الثالث: صحيفة أبي هريرة رضي الله عنه:

هو: عبد الرحمن بن صخر الدَّوسي اليمانيّ. أسلم في السنة السابعة من الهجرة، وصحب النبي ﷺ أربع سنين، وقيل ثلاث سنين، وحمل عن النبي ﷺ علماً كثيراً، لم يُلحق في كثرته، فعن سعيد وأبي سلمة أنَّ أبا هريرة قال: إنكم تقولون: إنَّ أبا هريرة يُكثر الحديث عن رسول الله! وتقولون: ما للمهاجرين والأنصار لا يُحدِّثون مثله؟! وإنَّ إخواني المهاجرين كان يشغلهم الصَّفقُ بالأسواق، وكان إخواني من الأنصار يشغلهم عمل أموالهم، وكنت امرءاً مسكيناً من مساكين الصفة، ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني، فأحضر حين يغيبون، وأعي حين ينسون، وقد قال رسول الله ﷺ في حديث يُحدِّثه يوماً: «إنَّه لن يبسط أحد ثوبه حتى أقضيَ جميع مقالتي، ثم يجمع إليه ثوبه إلا وعى ما أقول».

فبسطتُ نمرة عليَّ، حتى إذا قضى مقالته، جمعتها إلى صدري فما نسيتُ من مقالة رسول الله ﷺ تلك من شيء[1].

وروى الأعرج عن أبي هريرة قال: تزعمون أنِّي أكثر الرواية عن رسول الله ﷺ - والله الموعِدُ - إني كنتُ امرءاً مسكيناً، أصحب رسول الله على ملء بطني، وإنه حدثنا يوماً، وقال: ومن يبسط ثوبه حتى أقضي مثالتي، ثم قبضه إليه، لم ينس شيئاً سمع مني أبداً».

= ورقم (٦٩٩٩). وبين (٦٩٥١) و(٧٠١٥ و٧٠١٦). وبين (٦٩٥٩) و(٧٠٤٢). وبين (٦٨٧٩) و(٧٠٨٤). وبين (٦٩٠٤ و٦٩٢٨ و٦٩٥٢) و(٧٠٩٥)، وغيرها.

(١) أخرجه: البخاري: كتاب البيوع، باب ما جاء في قول الله عز وجل: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض﴾. (٢٨٧/٤) رقم (٢٠٤٧). ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي هريرة. (١٩٤٠/٤) رقم (٢٤٩٢).

ففعلتُ. فوالذي بعثه بالحق، ما نسيتُ شيئاً سمعته منه[1].

قال الذهبي بعد ذكره لهذين الحديثين: «والحديثان صحيحان محفوظان»[2].

وقال ابن حجر: «والإسنادان جميعاً محفوظان صححهما الشيخان»[3].

وقد نقل أبو هريرة علماً كثيراً، وأتقن اتقاناً عظيماً، قال الشافعي: «أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره»[4].

وقال أبو هريرة رضي الله تعالى عنه: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر منِّي حديثاً عنه، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنَّه كان يكتب ولا أكتب»[5].

وقد ذكر العلماء في هذا الحديث مسألتين:

المسألة الأولى:

يُستفاد من هذا الحديث أنَّ أبا هريرة كان جازماً بأنَّه ليس في الصحابة أكثر حديثاً عن النبي ﷺ منه إلا عبد الله، مع أنَّ الموجود المروي عن عبد الله بن عمرو أقل من الموجود المروي عن أبي هريرة بأضعاف مضاعفة!![6].

---

(١) أخرجه: البخاري: كتاب العلم، باب حفظ العلم (١/٢١٣) رقم (١١٨). وأخرجه أيضاً برقم: (١١٩ و٢٣٥٠ و٣٦٤٨ و٧٣٥٤). ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي هريرة (٤/١٩٣٩) رقم (٢٤٩٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢/٥٩٥).

(٣) فتح الباري (١/٢١٥).

(٤) سير أعلام النبلاء (٢/٥٩٩).

(٥) إسناده صحيح، وقد تقدم (ص ١٩).

(٦) أنظر: فتح الباري (١/٢٠٧).

وأجاب الحافظ ابن حجر العسقلاني على هذا الإشكال بقوله: «فإن قلنا: الاستثناء منقطع فلا إشكال إذ التقدير: لكن الذي كان من عبد الله وهو الكتابة لم يكن مني، سواء لزم منه كونه أكثر حديثاً لما تقتضيه العادة أم لا.

وإن قلنا: الاستثناء متصل فالسبب من جهات:

أحدها: أنَّ عبد الله كان مشتغلاً بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم فقلَّت الرواية عنه.

ثانيها: أنَّه أكثر مقامه بعد فتوح الأمصار بمصر أو الطائف ولم تكن الرحلة إليهما ممَّن يطلب العلم كالرحلة إلى المدينة، وكان أبو هريرة متصدياً فيها للفتوى والتحديث إلى أن مات، ويظهر هذا من كثرة من حمل عن أبي هريرة، فقد ذكر البخاريّ أنَّه روى عنه ثمانمائة نفس من التابعين، ولم يقع هذا لغيره.

ثالثها: ما اختص به أبو هريرة من دعوة النبي ﷺ له بأن لا ينسى ما يُحدِّثه به كما سنذكره قريباً.

رابعها: أنَّ عبد الله كان قد ظفر في الشام بحمل جمل من كتب أهل الكتاب، فكان ينظر فيها ويُحدِّث منه فتجنَّب الأخذ عنه لذلك كثير من أئمة التابعين. والله أعلم»[1].

المسألة الثانية:

يُستفاد من هذا الحديث أيضاً أنَّ أبا هريرة كان جازماً بأنه لم يكتب، وهذا معارض بما رواه الحاكم في المستدرك من طريق:

---

(١) فتح الباري (١/٢٠٧).

عبيد الله بن أبي جعفر، عن الفضل بن الحسن بن عمرو بن أمية الضمري، عن أبيه، قال: حدَّثت عند أبي هريرة بحديث فأنكره، فقلت: إني قد سمعته منك! قال: إن كنت سمعته مني فإنه مكتوب عندي، فأخذ بيدي إلى بيته فأراني كتاباً من كتبه من حديث رسول الله ﷺ فوجد ذلك الحديث، فقال: قد أخبرتك أني إن كنت حدثتك به فهو مكتوب عندي»[1].

ورواه الإمام أحمد في العلل من طريق: عبيد الله بن أبي جعفر، عن رابة زوج أمه وكان من أصحاب أبي هريرة أنَّه سأله عن حديث سمعه منه، فقال أبو هريرة: «ما أعلم أني حدَّثتك حديثاً إلا وهو مكتوب عندي. قال: فانطلقت معه فأخرج كتبه فلم يجده فيها، ثم فتح صندوقاً أو تابوتاً فوجد فيها صحيفة فيها ذاك الحديث وجده»[2].

قلت: أما إسناد الحاكم ففيه: الحسن بن عمرو بن أمية الضمري، ولم أجد من ترجم له فيما وقفت عليه من كتب الرجال. والحديث سكت عنه الحاكم ولكن تعقبه الذهبي بقوله: «هذا منكر لم يصح»[3].

وأما إسناد الإمام أحمد ففيه: رابة زوج أم عبيد الله بن أبي جعفر، ولم أجد من ترجم له! ولهذا قال حافظ المغرب ابن عبد البر: «هذا خلاف ما تقدم في أول الباب عن أبي هريرة أنَّه لم يكتب وأنَّ عبد الله بن عمرو كتب. وحديثه بذلك أصح في النقل من

---

(١) مستدرك الحاكم: كتاب معرفة الصحابة (٣/٥١١).
(٢) العلل ومعرفة الرجال (٢/٩٦).
(٣) مستدرك الحاكم (٣/٥١١).

هذا لأنَّه أثبت إسناداً عند أهل الحديث»[1].

وقال ابن عبد البر أيضاً: «حديث همَّام أصح ـ يعني: الحديث الذي ينفي الكتابة ـ، ويمكن الجمع بأنه لم يكن يكتب في العهد النبوي ثم كتب بعد»[2].

وقال ابن حجر بعد أن نقل كلام ابن عبد البر الأخير: «قلت: وأقوى من ذلك أنه لا يلزم من وجود الحديث مكتوباً عنده أن يكون بخطه، وقد ثبت أنَّه لم يكن يكتب، فتعين أنَّ المكتوب عنده بغير خطه»[3].

قلت: وجمع ابن حجر ومن قبله ابن عبد البر، على فرض صحة ما نقل عن كتب أبي هريرة، ولعلَّ الراجح أن الرواية في ذلك ضعيفة كما تقدم. والله تعالى أعلم.

جمع حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

تمت عدة محاولات لجمع حديث الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه ومن هذه المحاولات:

أولاً: في عهد مروان بن الحكم[4]:

عن سعيد بن أبي الحسن قال: لم يكن أحد من أصحاب

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/٧٤).
(٢) فتح الباري (١/٢٠٧).
(٣) فتح الباري (١/٢٠٧).
(٤) هو: مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية القرشي، ولد بعد الهجرة بسنتين، وقيل: بأربع قال الذهبي: «قيل: له رؤية، وذلك محتمل». روى عن: عمر، وعثمان، وعلي، وغيرهم. وروى عنه: سهل بن سعد، وابن المسيِّب، وغيرهما. =

النبي ﷺ أكثر حديثاً عنه من أبي هريرة رضي الله عنه، وأنَّ مروان بعثه على المدينة وأراد حديثه، فقال: ارو كما روينا. فلمَّا أبىٰ عليه تغفله فأقعد له كاتباً. فجعل أبو هريرة يُحدِّث، ويكتب الكاتب. حتى استفرغ حديثه أجمع فقال مروان: تعلم أنَّا قد كتبنا حديثك أجمع. قال: أو قد فعلتم. وإن تمحه!! قال: فمحاه»[1].

وعن عمرو بن عبيد قال: ثنا أبو الزعيزعة كاتب مروان بن الحكم، أنَّ مروان دعا أبا هريرة، فأقعدني خلف السرير، وجعل يسأله، وجعلت أكتب. حتى إذا كان رأس الحول دعابه، فأقعده وراء الحجاب، فجعل يسأله عن ذلك، فما زاد ولا نقص، ولا قدَّم ولا أخَّر»[2].

قال الحافظ الذهبي بعد أن ذكر هذه الرواية: «هكذا فليكن الحفظ»[3].

ثانياً: في عهد عبد العزيز بن مروان بن الحكم[4]:

عن عبد الله بن صالح، عن الليث بن سعد، قال: حدَّثني

= انظر: طبقات ابن سعد (٥/ ٣٥) والتاريخ الكبير (٧/ ٣٦٨) والاستيعاب (٣/ ٤٠٥) وسير أعلام النبلاء (/ ٤٧٦) والإصابة (٣/ ٤٥٥) وتهذيب التهذيب (١٠/ ٩١).

(١) أخرجه: الحاكم (٣/ ٥٠٩ ـ ٥١٠) وتقييد العلم. وانظر: سير أعلام النبلاء (٢/ ٥٩٨) والإصابة (٤/ ٢٠٣). وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه: الحاكم (٣/ ٥١٠) وصححه ووافقه الذهبي. وانظر: سير أعلام النبلاء (٢/ ٥٩٨). والإصابة (٤/ ٢٠٣). قلت: في إسناده أبو الزعيزعة، قال عنه الذهبي: لا يكاد يعرف، ميزان الاعتدال (٤/ ٢٢٥).

(٣) سير أعلام النبلاء (٢/ ٥٩٨).

(٤) ولي العهد ابن عبد الملك، واستقل بملك مصر عشرين سنة وزيادة، يروي عن أبيه وعن أبي هريرة، وغيرهما. وثقه ابن سعد والنسائي. وله حديث واحد في سنن=

يزيد بن أبي حبيب: «أنَّ عبد العزيز بن مروان كتب إلى كثير بن مرَّة الحضرمي[1] ـ وكان قد أدرك بحمص سبعين بدرياً من أصحاب رسول الله ﷺ ـ قال ليث: وكان يُسمَّى الجند المقدَّم. قال: فكتب إليه أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله ﷺ من أحاديثهم، إلا حديث أبي هريرة فإنَّه عندنا»[2]. ولا نعلم من هو الذي جمع حديث أبي هريرة..؟! هل هو عبد العزيز بن مروان؟! أو أنَّه ورثها من أبيه مروان بن الحكم الذي لم يمح ما كتب عن أبي هريرة..؟! ثم لا نعلم أيضاً ما هو مصير ما جُمع من حديث أبي هريرة..؟!!

هذا على فرض صحة النقل، ولكن في النفس منه شيء، إذ أنَّ عبد الله بن صالح كاتب الليث بن سعد فيه مقال مشهور[3].

ثالثاً: جمع أبي بكر بن أبي داود[4]:

قال أبو القاسم النحاس: سمعت أبا بكر بن أبي داود يقول:

= أبي داود. توفي سنة (٨٥ هـ). أنظر: سير أعلام النبلاء (٤/٢٤٩) وتاريخ الإسلام (٣/٢٧٤) وتهذيب التهذيب (٦/٣٥٦).

(١) تابعي جليل مخضرم، حدَّث عن عمر بن الخطاب ومعاذ وغيرهما. وثقه ابن سعد والعجلي وغيرهما. وقال النسائي: لا بأس به. أنظر: سير أعلام النبلاء (٤/٤٦) وتهذيب التهذيب (٨/٤٢٨).

(٢) أخرجه: ابن سعد في الطبقات الكبرى (٧/٤٤٨). وانظر النبلاء (٤/٤٦) والتهذيب (٨/٤٢٩).

(٣) أنظر: التهذيب (٥/٢٥٦) والتقريب (١/٤٢٣).

(٤) هو عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، كذَّبه أبوه، وقال ابن صاعد: «كفانا أبوه بما قال فيه». ونُسب إلى شيء من النَّصب، ونفى عنه الذهبي تهمة النصب. وقال الذهبي: «وأما قول أبيه فيه فالظاهر أنَّه إن صح عنه، فقد عنى أنَّه كذاب في كلامه لا في الحديث النبوي. وكأنه قال هذا وعبد الله شاب طري ثم كبر وساد». وذكر نحو هذا الحافظ السيوطي. ولهذا يميل الذهبي إلى توثيق =

«رأيت في النوم ـ وأنا بسجستان أُصنِّفُ حديث أبي هريرة ـ أبا هريرة كثَّ اللحية، ربعة أسمر، عليه ثياب غلاظ. فقلت: يا أبا هريرة! إني لأحبُّك. فقال: أنا أوَّلُ صاحب حديث في الدنيا. فقلت: يا أبا هريرة! كم من رجل أسند عن أبي صالح عنك؟

فقال: مائة رجل. قال ابن أبي داود: فنظرت فإذا عندي نحوها»[1].

صحائف أبي هريرة رضي الله عنه:

كان أبو هريرة رضي الله تعالى عنه من أوعية العلم، حدَّث عنه خلق كثير من الصحابة والتابعين. قال الإمام البخاري: «روى عنه نحو من: ثمانمائة رجل أو أكثر من أهل العلم من الصحابة والتابعين وغيرهم»[2].

= عبد الله بن أبي داود فيقول: «إنَّما ذكرته ـ أي: في الميزان ـ لأنزهه». أنظر: تاريخ أصبهان (٢/٦٦) وتاريخ بغداد (٩/٤٦٤) وسير أعلام النبلاء (١٣/٢٢١) وتذكرة الحفاظ (٢/٧٦٧) وميزان الاعتدال (٢/٤٣٣) ولسان الميزان (٣/٢٩٣) وطبقات الحفاظ (ص ٣٢٦) وغيرها.

(١) تاريخ بغداد (٩/٤٦٧) وسير أعلام النبلاء (٢/٦٢٧) وتذكرة الحفاظ (١/٣٣) والإصابة (٤/٢٠٢).

(٢) أنظر: سير أعلام النبلاء (٢/٥٧٩) وتهذيب التهذيب (١٢/٢٦٥) والإصابة (٤/٢٠٣). وقد عمل الأستاذ عبد المنعم صالح العزي على ترجمة قول البخاري هذا في كونهم ثمانمائة إلى إحصاء عملي، فاستخرج مرويات أبي هريرة من الصحيحين والسنن الأربعة ومسند أحمد على سبيل الحصر، ثم روايات لآخرين لم يذكروا في هذه الكتب السبعة استخرجها من جملة كتب أخرى لا على سبيل الحصر. ثم عمد على استخراج أسماء الذين ذكر ابن أبي حاتم في: «الجرح والتعديل روايتهم عن أبي هريرة ممن لم يعثر على أمثلة لرواياتهم من تلك الكتب، ثم أحصى من ذكر لهم ابن حبان في كتابه الثقات رواية عن أبي هريرة ممن لم يُذكروا في تلك الكتب أيضاً، وصنع قائمة موحدة لهم مرتبة وفق حروف المعجم». أنظر: دفاع عن أبي هريرة (ص ٢٧٠ ـ ٣٢١).

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «أجمع أهل الحديث على أنَّه أكثر الصحابة حديثاً، وذكر أبو محمد بن حزم أنَّ مسند بقي بن مَخْلد احتوى من حديث أبي هريرة على خمسة آلاف وثلاثمائة حديث وكسر»[1].

وقد كتب عنه تلاميذه عدة نسخ، من أبرزها:

١ - صحيفة همام عن أبي هريرة.

٢ - نسخة أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

٣ - نسخة سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة.

أما نسخة سهيل بن أبي صالح عن أبيه فقد حققها ودرسها الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، فشفى وكفى،[2] ولهذا لن أتطرق لها في هذا البحث إن شاء الله تعالى.

أولاً: صحيفة همَّام بن مُنَبِّة عن أبي هريرة:

همَّام بن منبه بن كامل بن سيج الأبناوي الصنعاني. مُحدِّث ثقة متقن. روى عن: أبي هريرة، ومعاوية بن أبي سفيان، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وغيرهم[3]. نقل عن أبي هريرة صحيفة كاملة فيها حديث رسول الله ﷺ.

أهمية هذه الصحيفة:

وصلت إلينا هذه الصحيفة بتمامها بنقل صحيح معتبر. وتشكل

---

(١) الإصابة (٤/٢٠٢).

(٢) أنظر دراسات في الحديث النبوي (٢/٤٧١).

(٣) أنظر ترجمته في: طبقات خليفة (ص ٢٨٧) والجرح والتعديل (٩/١٠٧) وتهذيب الأسماء واللغات (٢/١٤٠) والثقات للعجلي (ص ٤٦١) وتاريخ الإسلام (٥/٣٠٩) وسير أعلام النبلاء (٥/٣١١) وتهذيب التهذيب (١١/٦٧) وتقريب التهذيب (٢/٣٢١) وشذرات الذهب (١/١٨٢).

هذه الصحيفة أهمية كبيرة جداً في مجال تدوين سنَّة المصطفى ﷺ، إذ أنها دوِّنت قبل سنة: (٥٩ هـ) بلا شك ـ أي: قبل وفاة أبي هريرة رضي الله عنه ـ فهذه الصحيفة وثيقة علمية تثبت بلا ريب التدوين المبكر للسنَّة النبويَّة المشرفة.

إخراج الصحيفة:

طبعت الصحيفة عدة طبعات، وهي:

الطبعة الأولى: نشرها لأوَّل مرة الدكتور محمد حميد الله في ثلاثة أعداد متوالية في «مجلة المجمع العلمي بدمشق» عام (١٣٧٢ هـ). ثم أعاد المجمع العلمي نشر الصحيفة مفردة سنة (١٣٧٢ هـ) مع بعض التصحيحات التي وقعت له بعد الطبعة الأولى.

وقد اعتمد الدكتور محمد حميد الله على المخطوطات التالية:

١ ـ نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق. وهي نسخة عتيقة عليها قراءة سنة (٥٧٧ هـ)، ينتهي إسنادها إلى الحافظ «محمد بن إسحاق بن منده» المتوفى سنة (٣٩٥ هـ)، عن «أبي بكر محمد بن الحسين القطان» عن الحافظ «أحمد بن يوسف السلمي» عن «الإمام عبد الرزاق بن همَّام الصنعاني، عن «الإمام معمر بن راشد الصنعاني» عن «همَّام بن منبه».

٢ ـ نسخة مكتبة برلين. وهي نسخة حديثة الكتابة، كتبت سنة (١١٠٠ هـ). وهي منقولة عن نسخة بخط العلامة «إسماعيل بن إبراهيم بن جماعة» كتبها سنة (٨٥٦ هـ). وهذه النسخة ناقصة ورقتين.

٣ ـ قابل الدكتور محمد حميد الله هاتين النسختين بصحيفة

همَّام بن منبه الموجودة في: «مسند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى» طبعة الحلبي.

وتحقيق الدكتور حميد الله خالٍ من التخريج، والتعليق على الأحاديث. ولكن له فضل السبق في نشر هذه الصحيفة، وإخراجها إلى حيز الوجود، فجزاه الله خيراً.

الطبعة الثانية: حقق هذه الصحيفة: الشيخ «أحمد محمد شاكر» ضمن إخراجه لمسند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى. ولكن توفى الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى ولمَّا يكمل تحقيقه لصحيفة همَّام بن منبه. ثمَّ أتم العمل: الدكتور «الحسيني عبد المجيد هاشم» أستاذ الحديث بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر.

وقد اعتمد الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لهذه الصحيفة على المصادر التالية:

١ ـ الطبعة الأولى لمسند الإمام أحمد بن حنبل (طبعة الحلبي). والغلط فيها نادر كما يؤكد ذلك الشيخ أحمد شاكر.

٢ ـ نسختين خطيتين جيدتين للمسند.

٣ ـ نسخة خطية عتيقة للمسند كُتبت سنة (٨٣٧ هـ).

٤ ـ وقابل هذه النسخ على نسخة خطية «لجامع المسانيد والسنن» للحافظ ابن كثير.

٥ ـ كما قابلها على نسخة الدكتور محمد حميد الله السالفة الذكر[١].

وقد بذل الشيخ أحمد شاكر ـ جزاه الله خيراً ـ مجهوداً كبيراً في إخراج هذه الصحيفة محققة مخرَّجة، صدَّرها بمقدمة علمية جيدة.

---

(١) أنظر: مسند الإمام أحمد بتحقيق أحمد شاكر (٢١/١٦ ـ ٢٢).

ولكن لمَّا تولى العمل غيره ظهر فرق بيِّن في الإخراج.

الطبعة الثالثة: نشر هذه الصحيفة الدكتور: «رفعت فوزي عبد المطلب» من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة في عام (١٤٠٦ هـ). ويُعلِّل سبب إخراجه للصحيفة مرَّة أخرى بالأسباب التالية[١]:

١ ـ وجود مخطوطة ثالثة للصحيفة في دار الكتب المصرية، عليها سماعات يرجع تاريخها إلى سنة: سبع وخمسين وخمسمائة. ويرى أنَّ المقارنة بين هذه المخطوطة وبين ما نشره الدكتور محمَّد حميد الله يُفيد إلى حد كبير، من ذلك: وجود حديث في هذه النسخة ليس في الصحيفة التي نشرها محمد حميد الله، وهذا الحديث موجود أيضاً في مسند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى.

٢ ـ أحاديث الصحيفة في حاجة إلى تخريج. ويرى الدكتور رفعت: أنَّ فيه زيادة تحقيق وتوثيق، خاصة عند مقارنة هذه الأحاديث بروايات الصحيفة في مصنَّف عبد الرزاق بن همَّام والصحيحين وشرح السنَّة للبغوي الفراء وغيرها.

٣ ـ ذكر الدكتور رفعت فوزي أنَّ محمد حميد الله وقع في وهم ربَّما قلَّل من شأن رواية الصحيفة، حيث قال: «.. ذلك أنَّ بعض الناس قد أرسل إليه ـ أي: إلى محمد حميد الله ـ بعدما نشر الجزء الأول من الصحيفة ما يُفيد أنَّ هناك انقطاعاً في سند الصحيفة في المخطوطتين بين محمد بن إسحاق بن منده الذي ولد في سنة:

---

(١) أنظر: صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة. تحقيق رفعت فوزي (ص ١٠ ـ ١٢) بتصرف.

٣١٠ هـ، ومحمد بن الحسين القطان الذي توفي سنة: ٣٠٢ هـ كما ذُكر في أنساب السمعاني، فمُحال على هذا لقاؤهما.

وقد سلَّم الدكتور محمد حميد الله بذلك دون بحث أو تمحيص، بل ذهب إلى أبعد من هذا حين تخيَّل أنَّ بين الاثنين: إبراهيم بن القطان، الذي سمع الصحيفة على والده محمد بن الحسين القطان. وأنَّ إبراهيم سقط سهواً.

ثمَّ ذكر بناء على ذلك أنَّ هذا لا ينقص من قدر الصحيفة وروايتها، لأنَّه قد رواها من قبل: الإمام أحمد بن حنبل، قبل ابن منده ـ الذي حدث عنده الانقطاع ـ بقرون»[1].

ثم ناقش الدكتور رفعت فوزي هذا الأمر أنَّ المعترض حينما ذكر أنَّ محمد بن الحسين القطان توفي سنة: (٣٠٢ هـ) قد اعتمد على نسخة غير محققة لكتاب: الأنساب للسمعاني، بينما في النسخة المحققة لنفس الكتاب ذكر أنَّ محمد القطان توفي عام: (٣٣٢ هـ)، وبهذا يتفق كتاب الأنساب مع كلِّ المصادر التي ترجمت لمحمَّد القطان، وبهذا يزول الاعتراض.

من أجل هذا كله أعاد الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب إخراج الصحيفة مرَّة أخرى.

وفي بداية عمل الدكتور رفعت فوزي لم يكن عنده علم بمخطوطة دار الكتب المصرية. ولهذا كان يعتمد على ما نشره الدكتور محمد حميد الله فقط، حتى طبع نصف الصحيفة مع شرحها وتخريجها. ثمَّ لمَّا وجد مخطوطة دار الكتب المصرية رأى الاستمرار

---

(١) صحيفة همَّام بن منبِّه عن أبي هريرة. تحقيق د. رفعت فوزي (ص ١١ ـ ١٢).

في إثبات النص الذي قدَّمه الدكتور حميد الله مع الشرح والتخريج، ومع بعض الاجتهادات له التي أدرك صوابها ـ كما يقول ـ بعد إطلاعه على مخطوطة دار الكتب المصرية.

على أن يُقدم أولاً نص مخطوط دار الكتب المصرية مقارناً فقط بما قدَّمه الدكتور محمد حميد الله دون شرح أو تخريج[1].

وقد ذيَّل الدكتور رفعت فوزي عمله بعدَّة فهارس علمية، وهي:

١ ـ فهرس الآيات مرتباً على حسب السور.

٢ ـ فهرس الأحاديث الشريفة، وقسمه إلى قسمين:

(أ) فهرس الأحاديث القدسية.

(ب) فهرس الأحاديث النبويَّة.

٣ ـ فهرس الأسانيد.

٤ ـ فهرس موضوعي لأحاديث وشرح الصحيفة.

وهذا العمل الذي قام به الدكتور رفعت فوزي: عمل علمي جاد متميِّز، بذل فيه فضيلة المحقِّق جهداً طيباً في تقويم النص وضبطه، وتخريج أحاديثه تخريجاً جيداً. إلا أنَّ مستوى العمل قد انخفض عند شرحه للأحاديث، ويؤخَذ عليه وقوعه ببعض الأخطاء الاعتقادية[2]، ونسأل الله عز وجل أن يغفر لنا وله ولجميع إخواننا المسلمين.

الطبعة الرابعة: نشر هذه الصحيفة أيضاً: الأستاذ علي حسن عبد الحميد، في عام: (١٤٠٧ هـ). معتمداً على نسخة خطية واحدة

---

(١) أنظر: المرجع السابق (ص ١٣).

(٢) مثل: التفويض. أنظر الصحيفة بتحقيقه (ص ٤٩ و ٣٥٠ و ٥٣٦).

فقط، وهي: «نسخة برلين»، التي سبقت الإشارة إليها في تحقيق الدكتور محمد حميد الله.

ونسخة برلين ـ كما تقدَّم ـ ناقصة ورقتين[1]، ولهذا كان على عبد الحميد يُكمل النقص من النسخة التي نشرها الدكتور محمد حميد الله.

ولعلَّ الذي جعل الأستاذ علي حسن عبد الحميد يُعيد إخراج الصحيفة مرَّة أخرى ـ فيما يبدو ـ أنَّ نسخة محمَّد حميد الله غير مخرَّجة الأحِاديث. فخرَّجها علي عبد الحميد تخريجاً مختصراً، وصنع فهرساً لأطراف الأحاديث على نسق حروف المعجم. ولعلَّ الأستاذ علي عبد الحميد لم يطلع على نشرة الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب. والله أعلم.

دراسات حول الصحيفة

(أ) رواية الصحيفة:

١ ـ قال الحافظ الذهبي: «ما رأينا من روى الصحيفة عن همَّام إلا معمر»[2].

وقال أيضاً: «لعلَّه ـ أي: همَّام بن منبه ـ عاش مئة سنة. وآخر من روى عنه الصحيفة التي له عن أبي هريرة: معمر، وعاش بعده: (٢١) سنة ليس إلا. وآخر من رواها عن معمر: عبد الرزاق، وعاش بعده: (٥٨) سنة. وآخر من رواها عنه: إسحاق الدَّبَري[3]، وعاش

(١) السقط الأول: من حديث رقم (٤١) إلى حديث رقم (٥٥) على حسب ترقيم علي عبد الحميد. والسقط الثاني: من حديث رقم (٨٦) إلى حديث رقم (١٠٦).
(٢) سير أعلام النبلاء (٣١٢/٥).
(٣) هو: إسحاق بن إبراهيم الدَّبَرِيُّ، راوية عبد الرزاق. روى معظم مصنَّف =

بعد عبد الرزاق: (٧٣) سنة. وآخر من روى عن الدَّبري من الرجال: أبو القاسم الطبراني، وعاش بعده: (٧٦) سنة. والطبراني ممَّن جاوز المئة بيقين»[1].

٢ ـ قال الميموني: «سمعت أحمد بن حنبل يقول في صحيفة همَّام: أدركه معمر أيَّام السودان، فقرأ عليه همَّام، حتى إذا ملَّ أخذ معمر فقرأ عليه الباقي. وعبد الرزاق لم يكن يعرف ما قُرىء عليه ممَّا هو قرأه»[2].

قال الشيخ أحمد شاكر: «.. وأنَّ عبد الرزاق لم يعرف ما قرأ همَّام ممَّا قرأه معمر عليه، لا يضر في صحة الرواية شيئاً، لأنَّه في الحقيقة أمر شكلي. والعبرة بثبوت الرواية وصحتها، سواءٌ قرأ الشيخ أم قُرىء عليه. فكلٌ صحيح، وكلٌّ من طرق الرواية»[3].

وقد بيَّن هشام بن يوسف ـ وهو أحد تلاميذ معمر ـ أنَّ معمر بن راشد سمع من همَّام: نيِّفاً وثلاثين حديثاً من أحاديث الصحيفة، حيث قال ابن معين: «قال هشام بن يوسف: عرض معمر هذه الأحاديث على همَّام بن مُنبه، إلا أنَّه سمع منها نيِّفاً وثلاثين حديثاً»[4].

= عبد الرزاق الصنعاني. وثقة الدارقطني وغيره. أنظر: سير أعلام النبلاء (٤١٦/١٣) وميزان الاعتدال (١٨١/١) والعبر (٧٤/٢) ولسان الميزان (٣٤٩/١) وغيرها. وانظر: البحث الذي كتبته عن عبد الرزاق ومصنفه في العدد (١٧) من مجلة البحوث الإسلامية.

(١) تاريخ الإسلام (٣٠٩/٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (٣١٢/٥) وتاريخ الإسلام (٣٠٩/٥) وتهذيب التهذيب (٦٧/١١).

(٣) مسند الإمام أحمد بتحقيق أحمد شاكر (١٢/٦).

(٤) تاريخ ابن معين رقم (٣٣٣ و٥٣٣).

قال الذهبي بعد أن ذكر هذا النقل: «يعني: صحيفة همَّام، التي رواها عبد الرزاق، عن معمر، عنه، وهي مئة ونيِّف وثلاثون حديثاً، أكثرها في الصحيحين»[1].

٣ - روى عبد الرزاق بن همَّام الصنعاني في مصنفه: (٦٨) حديثاً[2] من أحاديث الصحيفة.

٤ - يروي هذه الصحيفة: «الشيخ أبو عمر وعبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني، قال: أخبرنا والدي الإمام أبو عبد الله محمد بن إسحاق، قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسين بن الحسن بن الخليل القطان، قال: أخبرنا أبو الحسن أحمد بن يوسف السلمي، قال: حدثنا عبد الرزاق بن همَّام بن نافع الحميري، عن معمر بن راشد، عن همَّام بنُ منبِّه، قال: هذا ما حدَّثنا أبو هريرة، عن محمد رسول الله ﷺ، قال: ...» وعلى هذه الرواية اعتمد الدكتور محمد حميد الله في نشر الصحيفة، ومن بعده الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، والأستاذ علي حسن عبد الحميد.

٥ ـ أجلُّ من روى هذه الصحيفة عن عبد الرزاق الصنعاني هو: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله تعالى في مسنده.

٦ - روى الإمام البخاري: (٤٣) حديثاً من أحاديث الصحيفة من عدَّة طرق مختلفة عن عبد الرزاق. وروى ثمانية أحاديث من طرق مختلفة عن عبد الله بن المبارك، عن معمر بن راشد. كما روى حديثاً واحداً من طريق: هشام بن يوسف، عن معمر بن راشد. وحديثاً

---

(١) سير أعلام النبلاء (٩/٧٥١). وانظر: (٧/١٧).

(٢) استفدتُ هذا الرقم وما يليه من أرقام بتتبعي لتخريج الدكتور رفعت فوزي لأحاديث الصحيفة.

واحداً من طريق: عبد الأعلى، عن معمر بن راشد.

٧ - روى مسلم: (٨٣) حديثاً من أحاديث الصحيفة، جميعها عن: محمَّد بن رافع قال: حدَّثنا عبد الرزاق بن همَّام.

٨ - روى أبو داود: ثلاثة أحاديث من أحاديث الصحيفة عن الإمام أحمد، عن عبد الرزاق. وحديث رابع عن الإمام أحمد مقروناً مع غيره، عن عبد الرزاق.

وروى ثلاثة أحاديث أخرى من طرق مختلفة عن عبد الرزاق بن همام عن معمر بن راشد.

٩ - روى الترمذي ستة أحاديث من أحاديث الصحيفة من طرق مختلفة عن عبد الرزاق عن معمر بن راشد. وحديثين من طريق عبد الله بن المبارك عن معمر بن راشد.

١٠ - روى أبو عبيد في كتاب الأموال حديثاً واحداً من أحاديث الصحيفة عن هشام بن يوسف عن معمر بن راشد. وهو برقم (١٣٩).

١١ - روى أبو عوانة في مسنده حديثين فقط من أحاديث الصحيفة عن أحمد بن يوسف السلمي عن عبد الرزاق بن همَّام عن معمر بن راشد. وهي برقم (٧٠ و ٩١).

١٢ - روى ابن حبان في صحيحه حديثين فقط من أحاديث الصحيفة، أحدهما من طريق: العباس بن العظيم عن عبد الرزاق، والآخر من طريق: إسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق. وهي برقم (٨ و ٣٣).

١٣ - روى البيهقي في السنن الكبرى (١٩) حديثاً من أحاديث الصحيفة، جميعها من طريق: أبي بكر القطان عن أحمد بن يوسف

السلمي عن عبد الرزاق بن همام عن معمر بن راشد.

١٤ - روى البغوي في شرح السنة (١٠٥) أحاديث من أحاديث الصحيفة، جميعها من طريق: أبي بكر القطان عن أحمد بن يوسف السلمي عن عبد الرزاق بن همام عن معمر بن راشد.

١٥ - يوجد سبعة أحاديث فقط لم يروها أحد من المصنفين من طريق الصحيفة ما عدا الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ضمن روايته للصحيفة. وهي برقم (٥٣ و٨٤ و٩٤ و١٠٣ و١٢٧ و١٣٣ و١٣٧).

ويوجد حديث واحد فقط لم يروه إلا عبد الرزاق في مصنفه والإمام أحمد في مسنده وهو برقم (١٢١).

(ب) طريقة البخاري ومسلم في الرواية من الصحيفة:

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرح حديث: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة»: «وقد كرر البخاري منه هذا القدر في بعض الأحاديث التي أخرجها من صحيفة همام من رواية معمر عنه، والسبب فيه أنَّ حديث: نحن الآخرون. هو أول حديث في النسخة وكان همام يعطف عليه بقية الأحاديث بقوله: وقال رسول الله ﷺ. فسلك في ذلك البخاري ومسلم مسلكين: أحدهما هذا، والثاني مسلك مسلم فإنه بعد قول همام: هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن النبي ﷺ. يقول: فذكر عدة أحاديث منها: وقال رسول الله ﷺ. ثمَّ استمر على ذلك في جميع ما أخرجه من هذه النسخة وهو مسلك واضح. وأمَّا البخاري فلم يطرد له في ذلك عمل، فإنَّه أخرج من هذه النسخة في الطهارة، وفي البيوع، وفي النفقات، وفي

الشهادات، وفي الصلح، وقصة موسى، والتفسير، وخلق آدم، والاستئذان، وفي الجهاد في مواضع، وفي الطب، واللباس، وغيرها. فلم يُصدِّر شيئاً من الأحاديث المذكورة بقوله: «نحن الآخرون السابقون» وإنَّما ذكر ذلك في بعض دون بعض، وكأنه أراد أن يبين جواز كل من الأمرين، ويُحتمل أن يكون ذلك من صنيع شيخ البخاري. وقال ابن بطال: يحتمل أن يكون أبو هريرة سمع ذلك من النبي ﷺ في نسق واحد فحدَّث بها جميعاً كما سمعها، ويحتمل أن يكون الراوي فعل ذلك لأنه سمع من أبي هريرة أحاديث في أوائلها ذكرها على الترتيب الذي سمعه. قلت: ويعكر عليه ما تقدم في أواخر الوضوء وفي أوائل الجمعة وغيرها..»[1].

(جـ) عدد أحاديث الصحيفة:

قال الإمام أحمد بن حنبل عن صحيفة همَّام: «وهي نحو من مئة وأربعين حديثاً»[2].

وقال الحافظ الذهبي في ترجمة همَّام بن منبه: «صاحب تلك الصحيفة الصحيحة التي كتبها عن أبي هريرة، وهي نحو من مئة وأربعين حديثاً، حدَّث بها عنه معمر بن راشد»[3].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلانيّ: «فجالس همَّام أبا هريرة فسمع منه أحاديث، وهي نحو من أربعين ومئة حديث بإسناد واحد»[4].

---

(١) فتح الباري: كتاب الأيمان والنذور، الباب الأول (١١/٥١٨ ـ ٥١٩).
(٢) تاريخ الإسلام (٥/٣٠٩) وسير أعلام النبلاء (٥/٣١٢) وتهذيب التهذيب (١١/٦٧).
(٣) سير أعلام النبلاء (٥/٣١١).
(٤) تهذيب التهذيب (١١/٦٧).

قلت: عدد الأحاديث في نشرة الدكتور محمد حميد الله ومن بعد علي حسن عبد الحميد: (١٣٨) حديثاً. وهي ناقصة حديثاً واحداً، وهو موجود في نسخة دار الكتب المصرية التي اعتمد عليها الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، وهو موجود أيضاً في مسند الإمام أحمد ضمن الصحيفة. والحديث هو قوله ﷺ: «إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه»[١]. فبهذا يكون عدد أحاديث هذه الصحيفة في نسخة الدكتور رفعت فوزي (١٣٩) حديثاً.

وأما عدد أحاديث الصحيفة في مسند الإمام أحمد بتحقيق أحمد شاكر فهو (١٤١) حديثاً. والسبب في زيادة الرقم ليس هو زيادة عدد الأحاديث، ولكن بسبب اختلاف وجهات النظر في تقسيم الأحاديث، قال أحمد شاكر: «... فرب حديث قد نراه أجدر أن يعتبر حديثين، ويراه غيرنا حديثاً واحداً. ورب حديثين في تقسيم غيرنا نراهما نحن حديثاً واحداً»[٢].

مع العلم أن هناك حديثين من أحاديث الصحيفة لم يروهما الإمام أحمد ضمن روايته لهذه الصحيفة، وهما: حديث: مثل البخيل والمتصدِّق كمثل رجلين عليهما جُبَّتان...» وهو برقم (٣). والآخر حديث: «في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها». وهو برقم (٥).

ثانياً: نسخة أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة

الأعرج هو: عبد الرحمن بن هُرْمز المدني، مولى محمد بن

---

(١) في نسخة رفعت فوزي برقم (١٢) وفي المسند برقم (٨١١٠).
(٢) مسند الإمام أحمد بتحقيق أحمد شاكر (٢٣/١٦).

ربيعة بن عبد المطلب بن هاشم. سمع: أبا هريرة، وأبا سعيد، وعبد الله بن مالك بن بعينة، وطائفة.

حدَّث عنه: أبو الزناد، والزهري، وصالح بن كيسان، وعبد الله بن لهيعة، وغيرهم.

كان الأعرج يكتب المصاحف(١).

قال أبو زرعة: «مدني ثقة»(٢).

وقال محمد بن سعد: «كان ثقة كثير الحديث»(٣).

وقال العجلي: «مدني تابعي ثقة»(٤).

وقال الذهبي: «كان ثقة ثبتاً عالماً مقرئاً»(٥).

وقال أيضاً: «كان ثقة عالماً بأبي هريرة»(٦).

توفي عبد الرحمن بن هرمز الأعرج سنة سبع عشرة ومئة(٧).

وأما أبو الزناد فهو: عبد الله بن ذَكْوان، أبو عبد الرحمن القرشي. يكنى بأبي الزِّناد.

حدَّث عن: أنس بن مالك، وأبي أمامة بن سهل، وأبان بن

---

(١) أنظر: تاريخ الإسلام (٤/٢٧٥) وسير أعلام النبلاء (٥/٦٩) وتذكرة الحفاظ (١/٩٧).

(٢) الجرح والتعديل (٥/٢٩٧).

(٣) الطبقات الكبرى (٥/٢٨٤). وانظر: تهذيب التهذيب (٦/٢٩٠).

(٤) الثقات للعجلي (ص ٣٠٠). وانظر: تهذيب التهذيب (٦/٢٩٠).

(٥) تذكرة الحفاظ (١/٩٧).

(٦) تاريخ الإسلام (٤/٢٧٥).

(٧) أنظر ترجمته في: الطبقات الكبرى (٥/٢٨٣) والتاريخ الكبير (٥/٣٦٠) والتاريخ الصغير (١/٢٨٣) وتاريخ الفسوي (٢/٧٣٧) والجرح والتعديل (٥/٢٩٧) وتاريخ الإسلام (٤/٢٧٥) وسير أعلام النبلاء (٥/٦٩) وتذكرة الحفاظ (١/٩٧) وتهذيب التهذيب (٦/٢٩٠) وشذرات الذهب (١/١٥٣).

عثمان، وسعيد بن المسيَّب، وخارجة بن زيد، وعبد الرحمن الأعرج، وغيرهم.

حدَّث عنه: موسى بن عقبة، وابن أبي مُلكية، وصالح بن كيسان، وهشام بن عروة، ومالك بن أنس، والليث بن سعد، وورقاء بن عمر، وسفيان الثوري، وغيرهم.

قال الإمام أحمد بن حنبل: «كان سفيان يسمي أبا الزناد: أمير المؤمنين في الحديث»(١). وقال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: «أبو الزناد ثقة»(٢).

وقال أبو حاتم: «ثقة فقيه، صاحب سنَّة، وهو ممَّن تقوم به الحجة إذا روى عنه الثقات»(٣).

وقال محمد بن سعد: «كان ثقة كثير الحديث، فصيحاً، بصيراً بالعربية، عالماً، عاقلاً»(٤).

وقال العجلي: «مدني، تابعي ثقة، سمع من أنس»(٥).

وكانت بين عبد الله بن ذكوان وربيعة الرأي خصومة، وقد وقع كل واحد منهما في صاحبه. ولكن قال الذهبي: «انعقد الإجماع على

---

(١) الجرح والتعديل (٥/٤٩) وتذكرة الحفاظ (١/١٣٥) وميزان الإعتدال (٢/٤١٨) وتاريخ الإسلام (٥/٢٦٥).

(٢) الجرح والتعديل (٥/٤٩) وتهذيب التهذيب (٥/٢٠٤).

(٣) الجرح والتعديل (٥/٤٩). وانظر: سير أعلام النبلاء (٥/٤٤٦).

(٤) تتمة الطبقات الكبرى لابن سعد، تحقيق زياد منصور (ص ٣٢٠). وانظر: سير أعلام النبلاء (٥/٤٤٨) وتهذيب التهذيب (٥/٢٠٤).

(٥) الثقات (ص ٢٥٤). وانظر: سير أعلام النبلاء (٥/٤٤٦) وتهذيب التهذيب (٥/٢٠٤).

أنَّ أبا الزناد: ثقة رضي»[1].

وقال الذهبي أيضاً: «لا يُسمع قول ربيعة فيه، فإنه كان بينهما عداوة ظاهرة. وقد أكثر عنه مالك، وقيل: كان لا يرضاه، ولم يصح ذا»[2].

مات أبو الزناد سنة: ثلاثين ومائة. وقيل: سنة إحدى وثلاثين ومائة[3].

التشابه بين نسختي الأعرج عن أبي هريرة وهمَّام عن أبي هريرة:

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «.. والظاهر أنَّ نسخة: أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، كنسخة: معمر عن همَّام عنه. ولهذا قلَّ حديث يوجد في هذه إلا وهو في الأخرى، وقد اشتملتا على أحاديث كثيرة أخرج الشيخان غالبها. وابتداءُ كل نسخة منهما حديث: نحن الآخرون السابقون. فلهذا صدَّر به البخاري فيما أخرجه من كل منهما. وسلك مسلم في نسخة همَّام طريقاً أخرى، فيقول في كل حديث أخرجه منها: قال رسول الله ﷺ: فيذكر أحاديث منها: وقال رسول الله ﷺ: فيذكر الحديث الذي يريده، يشير بذلك

(١) سير أعلام النبلاء (٥/٤٤٩). وانظر: تاريخ الإسلام (٥/٢٢٦).
(٢) ميزان الإعتدال (٢/٤١٨).
(٣) أنظر ترجمته في: تتمة الطبقات الكبرى (ص ٣١٨) والتاريخ الكبير (٥/٨٣) والتاريخ الصغير (٢/٢٧) والجرح والتعديل (٥/٤٩) والثقات للعجلي (ص ٢٥٤) وتاريخ الإسلام (٥/٢٦٥) وسير أعلام النبلاء (٥/٤٤٦) وميزان الإعتدال (٢/٤١٨) وتذكرة الحفاظ (١/١٣٤) وتهذيب التهذيب (٥/٢٠٣) وشذرات الذهب (١/١٨٢).

إلى أنّه من أثناء النسخة لا أولها، والله أعلم»[1].

والشيخ أحمد شاكر يميل إلى ذلك أيضاً، حيث قال بعد أن نقل كلام ابن حجر السابق: «بل إنَّ هذا ـ يعني: ابتداء كلا النسختين بحديث: نحن الآخرون السابقون ـ قد يدل على أنَّ همَّاماً والأعرج كلاهما قد كتب الصحيفة عن أبي هريرة وسمعها منه. فتكون الصحيفة مروية عن أبي هريرة بإسنادين من وجهين متباعدين. وأنها وصلت إلى البخاري صحيفة من رواية: أبي الزناد عن الأعرج. كما وصلت إليه من رواية معمر عن همّام. ولن يكون هذا خاصاً بالبخاري، فلا بد أنها وصلت إلى غيره من الأئمة الحفاظ كما وصلت إليه. ولكنا لا نستطيع القطع بذلك إلا أن تجتمع الدلائل عليه. وعسانا أن نجد ذلك، إن شاء الله»[2].

وقد حرص الشيخ أحمد شاكر أن يُقارن بين النسختين خلال تخريجه لصحيفة همّام بن منبه عن أبي هريرة ضمن تحقيقه لمسند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى. ثم تبعه على ذلك الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب ضمن تحقيقه لنفس الصحيفة.

وقد تتبعت تخريج أحمد شاكر ورفعت فوزي فوجدت أنَّ عدد الأحاديث الموجودة في نسخة معمر بن راشد عن همَّام بن منبه عن أبي هريرة، وهي موجودة في نسخة أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة: (٧٦) حديثاً.

تلاميذ أبي الزِّنَاد:

تتلمذ على أبي الزناد عدد كبير من طلبة الحديث، وروى لنا

---

(١) فتح الباري: كتاب الوضوء، باب البول في الماء الدائم (١/٣٤٦ ـ ٣٤٧).
(٢) مسند الإمام أحمد بتحقيق أحمد شاكر (١٦/١٧).

بعضهم صحيفته عن الأعرج، وإليك بيان ذلك:

١ ـ المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله الحزاميّ المدني.

وقد اختلفت كلمة النُّقاد في المغيرة بين مجرِّح ومُعدِّل، ويميل الحافظ ابن حجر العسقلاني إلى أنَّه: «ثقة له غرائب»[١].

وقد روى المغيرة صحيفة شيخه أبي الزناد عن الأعرج، فقد قال عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل: «سألت أبي عن المغيرة بن عبد الرحمٰن الحزامي من ولد حكيم بن حزام؟ قال: ما أرى به بأساً، حدَّث عنه ابن مهدي وكان عنده كتاب عن أبي الزناد»[٢].

ولعلَّ هذا الكتاب الذي رواه ابن مهدي هو صحيفة أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، فقد قال أبو أحمد بن عديّ: «ثنا أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمٰن ـ يعني: الإمام النسائي ـ أخبرنا قتيبة، ثنا مغيرة بن عبد الرحمٰن، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: اختتن إبراهيم النبي ﷺ وهو ابن ثمانين سنة بالقدوم[٣].

---

(١) تقريب التهذيب (٢/٢٧٠). وانظر: تاريخ ابن معين (٢/٥٨٠) والتاريخ الكبير (٣٢١/٧) والجرح والتعديل (٢٢٥/٨) وسير أعلام النبلاء (١٦٦/٨) وميزان الإعتدال (١٦٣/٤) والكاشف (١٦٩/٣) وتهذيب التهذيب (٢٦٦/١٠).

(٢) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (٤٧/٢).

(٣) أخرجه: أحمد (٤١٨/٢) من حديث قتيبة عن مغيرة به و(٣٢٢/٢) من حديث ورقاء عن أبي الزناد به. وأخرجه: البخاري في كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿واتخذ الله إبراهيم خليلاً﴾ (٣٨٨/٦) رقم (٣٣٥٦) من حديث قتيبة عن المغيرة به. وأخرجه أيضاً في: كتاب الإستئذان، باب الختان بعد الكبر (٨٨/١١) رقم (٦٢٩٨) من حديث شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد به. وأخرجه: مسلم في كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل (١٨٣٩/٤) من حديث قتيبة عن المغيرة.

قال الشيخ - يعني: ابن عدي -: وبهذا الإسناد ثناه ابن شعيب، عن قتيبة بأربعين حديثاً عامتها مستقيمة، وهذه النسخة أكبر ما وقع فيه من حديث مغيرة بعلوٍّ ما حدثناه النسائي عن قتيبة أربعين حديثاً[1]»[2].

وصحيفة المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزِّناد عن الأعرج عن أبي هريرة أكثر من أربعين حديثاً فيما يظهر، فقد روى خالد بن مخلد القطواني: (١١٠) أحاديث عن المغيرة بن عبد الرحمٰن. قال أبو أحمد بن عدي: «وقد روى خالد بن مخلد القطواني[3] عن مغيرة عن أبي الزناد بهذا الإسناد: مائة حديث وعشرة. وهذه الأربعون حديثاً - يعني: التي رواها قتيبة بن سعيد عن مغيرة - داخلاً فيها. وأحاديث خالد بن مخلد ثناه بعض شيوخنا عن الدارمي أحمد بن سعيد، وعن محمد بن عثمان بن كرامة عن خالد بهذه النسخة»[4].

ثم ذكر ابن عدي عدة أحاديث من طرق مختلفة عن المغيرة عن أبي الزناد عن الأعرج ثم قال: «ولمغيرة بن عبد الرحمٰن غير ما ذكرت من الحديث وعامة رواياته عن أبي الزناد من هذه النسخة، عن أبي الزناد عنه شيء كثير يوافقه الثقات عليها عن أبي الزناد، ومنه ما لا يوافق عليه»[5].

وقد بلغ عدد الأحاديث التي يرويها الإمام محمد بن اسماعيل

(١) تتبعت سنن النسائي الصغرى فلم أجد فيها من حديث قتيبة بن سعيد عن المغيرة عن أبي الزناد إلا حديثين فقط. أنظر السنن (٤/١٠) و(٤/١١١). فلعلَّ العدد المذكور في السنن الكبرى أو غيرها من كتب النسائي.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٦/٢٣٥٤). وانظر: ميزان الإعتدال (٤/١٦٤).

(٣) في الكامل: القطراني. وهو تصحيف، أنظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٣/١١٦).

(٤) و(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/٢٣٥٤ ـ ٢٣٥٥).

البخاري في صحيحه من طريق: المغيرة بن عبد الرحمن، عن أبي الزناد، عن الأعرج: سبعة أحاديث فقط[1].

وأما في صحيح الإمام مسلم بن الحجاج فقد بلغ عدد أحاديث المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج: (٢٨) حديثاً[2].

وأما في سنن أبي داود فلم يرو للمغيرة عن أبي الزناد عن الأعرج إلا حديثاً واحداً فقط[3].

وفي سنن الترمذي للمغيرة عن أبي الزناد: خمسة أحاديث[4].

وفي سنن النَّسائي للمغيرة عن أبي الزناد: حديثين اثنين[5].

وليس للمغيرة عن أبي الزناد عن الأعرج في سنن ابن ماجه شيء.

٢ ـ ورقاء بن عمر بن كليب اليشكري:

قال الذهبي: «صدوق عالم، من ثقات الكوفيين»[6]. وقال ابن حجر: «صدوق. في حديثه عن منصور لِّين»[7].

قال أبو أحمد بن عدي: «ولورقاء أحاديث كثيرة ونسخ، وله عن

---

(١) وهي برقم: (١٠٠٦ و٣١٩٤ و٣٣٥٦ و٣٤٩٥ و٣٤٢٤ و٣٧٨٢ و٤٧٢٩).

(٢) وهي في صحيح مسلم: (١/٢٣٣ و٢٩١ و٣٠٧ و٣٠٩ و٣٤١) و(٢/٥٨٥ و٧١٩ و٨٠٦ و٩٦٠) و(٣/١٣٦٢ و١٤٦٦ و١٦٥٤) و(٤/١٧٥٩ و١٧٦٣ و١٧٨٩ و١٨٣٩ و١٩٥٠ و١٩٥٥ و١٩٥٧ و١٩٥٨ و٢٠٠٨ و٢٠١٦ و٢٠١٧ و٢١٤٧ و٢١٧٥ و٢١٨٤ و٢٣٧١ و٢٣٧٥).

(٣) وهو برقم: (١٦٢٣).

(٤) وهي برقم: (٢٣٦ و٤٨٨ و٢٨٧٤ و٣٥٣٨ و٣٩٥٠).

(٥) أنظر: (٤/١٠ و١١).

(٦) ميزان الإعتدال (٤/٣٣٢). وقال الذهبي في الكاشف (٣/٢٠٦): «صدوق صالح».

(٧) تقريب التهذيب (٢/٣٣٠). وانظر التفضيل في تهذيب التهذيب (١١/١١٣).

أبي الزناد نسخة، وعن منصور بن معمر نسخة. وقد روى جملة[1] ما رواه أحاديث غلط في أسانيدها، وباقي حديثه لا بأس به»[2]. وكان أبو زرعة يُفضل ورقاء بن عمر على بعض تلاميذ أبي الزناد، قال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة فقلت: ورقاء أحب إليك، أو شعيب بن أبي حمزة، أو عبد الرحمٰن بن أبي الزناد، أو المغيرة بن عبد الرحمٰن؟ فقال: ورقاء أحبُّ إليَّ منهم»[3].

قلت: نسخة ورقاء بن عمر عن أبي الزناد التي أشار إليها ابن عدي لا أستطيع الجزم بأنها هي نسخة أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، ولكن ورقاء بن عمر نقل من هذه الصحيفة عدة أحاديث: ففي صحيح مسلم تسعة أحاديث[4] من أحاديث ورقاء عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

وفي سنن ابن ماجه: يوجد حديثان فقط[5].

وفي سنن أبي داود: يوجد حديث واحد فقط[6].

وأمَّا في: صحيح البخاري وسنن الترمذي وسنن النسائي فليس له فيها شيء.

وكان من تلاميذ ورقاء بن عمر اليشكري: سعيد بن داود بن ذَنْبر

---

(١) هكذا في الأصل! ولعلَّ الصواب: «وقد روى من جملة ما رواه أحاديث غلط...».

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٥٥٣/٧).

(٣) الجرح والتعديل (٥١/٩). وانظر: تهذيب التهذيب (١١٥/١١).

(٤) أنظر صحيح مسلم: (٥٢٤/١) و(٩٥٢/٢ و٦٧٦) و(١٢٧٦/٣ و١٣٤٤) و(١٧٦٣/٤ و١٨٤٠ و١٩٥٢ و٢١٨٦).

(٥) وهي برقم: (٤٢٠٠ و٤٢٤٧).

(٦) وهو برقم: (١٦٢٣).

الزنبري، وسعيد هذا ليس بالضابط المتقن، حيث أنَّه روى صحيفة ورقاء عن أبي الزناد[1] فانقلبت عليه فحدَّث بها عن مالك عن أبي الزناد. قال أبو حاتم بن حبان: «يروى عن مالك أشياء مقلوبة، قُلِبَ عليه صحيفة ورقاء عن أبي الزناد فحدَّث بها عن مالك عن أبي الزناد، لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار»[2].

ثم ذكر ابن حبان له حديثين، الأول: عن مالك عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه. والثاني: عن مالك عن نافع عن ابن عمر. ثم قال ابن حبان: «حدثنا بالحديثين جميعاً أحمد بن عمرو بن جابر بالرملة، ثنا أبو بكر محمد بن الفرج الأزرق، ثنا سعيد بن داود بن زنبر، ثنا مالك في نسخة كتبناها عنه بهذا الإسناد أكثر من مائة وخمسين حديثاً. أكثرها مقلوبة عن نافع وأبي الزناد وغيرهما من شيوخ مالك»[3].

وقال الحاكم: «يروى عن مالك أحاديث مقلوبة، وصحيفة أبي الزناد أيسر من غيرها فإن أحاديث أبي الزناد محفوظة، وإن لم يكن لمالك في بعضها أصل، وقد روى خارج النسخة عن مالك أحاديث موضوعة»[4].

وإليك الآن قائمة بأسماء تلاميذ أبي الزِّناد وعدد مروياتهم وأماكن وجودها في موطأ الإمام مالك، والكتب الستة:

---

(١) وصحيفة أبي الزناد هنا أيضاً لا أجزم بأنها هي صحيفته عن الأعرج عن أبي هريرة.

(٢) المجروحين (١/٣٢٥). وانظر: ميزان الإعتدال (٢/١٣٣) وتهذيب التهذيب (٤/٢٥).

(٣) المجروحين (١/٣٢٥). وانظر: ميزان الإعتدال (٢/١٣٣) وتهذيب التهذيب (٤/٢٥).

(٤) تهذيب التهذيب (٤/٢٥).

أسماء تلاميذ أبي الزناد	المصدر	عدد المرويات	مواضع المرويات
١ - الإمام مالك بن أنس	الموطأ	٥٤[1]	(١٦/١ و١٩ و٢١ و٣٤ و٦٦ و٦٩ و٦٩ و٨٨ و١٠٣ و١٠٨ و١٢٩ و١٣٤ و١٦٠ و١٦٠ و١٦٠ و١٧٦ و٢١٢ و٢١٣ و٢٣٩ و٢٤٠ و٢٤٠ و٢٤١ و٢٤١ و٣٠١ و٣١٠ و٣١٠ و٣٧٧) و(٤٤٣/٢ و٤٤٣ و٤٦٠ و٤٦٠ و٤٦١ و٥٣٢ و٦٦٦ و٦٧٤ و٦٨٣ و٧٤٤ و٨٩٨ و٩٠٠ و٩٠٧ و٩١٤ و٩١٦ و٩١٦ و٩١٦ و٩١٧ و٩٢٣ و٩٢٤ و٩٢٨ و٩٥٦ و٩٧٠ و٩٨٤ و٩٩١ و٩٩٣ و٩٩٤ و٩٩٨).
	صحيح البخاري	٥٨	رقم: (١٦٢ و١٧٢ و٣٥٩ و٤١٨ و٤٤٥ و٥٥٥ و٦٠٨ و٦٤٤ و٦٥٩ و٧٠٣ و٧٤١ و٧٨١ و٨٨٧ و٩٣٥ و١١٤٢ و١٤٧٠ و١٤٧٩ و١٦٨٩ و١٨٩٤ و٢١٤٦[2] و٢١٥٠ و٢٢٨٧ و٢٣٥٣ و٢٦٢٩ و٢٧٥٥ و٢٧٧٦ و٢٨٠٣ و٢٨٢٦ و٣٠٩٦ و٣٢٦٥ و٣٣٠١ و٣٣١٩ و٥١٨٤ و٥٣٥٢ و٥٣٩٢ و٥٧٨٨ و٢٨٢١ و٥٨٥٥ و٥٨٥٦ و٦٠٦٦ و٦١٦٠ و٦٣٠٤ و٦٣٣٩ و٦٤٨٧ و٦٤٩٠ و٦٦٠١ و٦٧٢٩ و٦٩٦٢ و٧٤٨٦ و٧٥٠٤ و٧١١٥

(١) قال حافظ المغرب ابن عبد البر: «لمالك عنه ـ أي: عن أبي الزناد ـ في الموطأ أربعة وخمسون حديثاً مسندة ثابتة صحاح متصلة». التمهيد (٨/١٨). وقد تتبعت الموطأ المطبوع برواية يحيى الليثي فوجد لها كما قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى.

(٢) رواه البخاري من طريق: مالك عن محمد بن حبان عن أبي الزناد.

أسماء تلاميذ أبي الزناد	المصدر	عدد المرويات	مواضع المرويات
			و٧٢٢٤ و٧٢٢٧ و٧٢٨٨ و٧٤٢٩ و٧٤٥٣ و٧٤٥٧ و٧٤٦٣).
	صحيح مسلم	١٩	(٧٢/١ و٢٣٤ و٣١٩ و٤٣٩ و٤٦٠) و(٥٨٣/٢ و٩٦٠ و١٠٢٨) و(١١٥٥/٣ و١١٩٧ و١١٩٨ و١٣٨٢ و١٦٣٠ و١٦٦٠) و(١٩٨٥/٤ و٢٠١١ و٢٠٤٣ و٢٠٥٢ و٢١٧٤).
	سنن ابن ماجه	١	رقم: (٦٧٧).
	سنن أبي داود	١٨	رقم: (١٤٠ و٤٦٩ و٤٧٠ و٥١٦ و٧٩٤ و١٣٠٦ و١٤٨٣ و١٧٦٠ و٢١٧٦ و٣٢٨٨ و٣٣٤٥ و٣٣٧٦ و٣٤٤٣ و٤١٣٦ و٤١٣٩ و٤٧١٤ و٤٧٤٣ و٤٩١٧).
	جامع الترمذي	٤	(١٧٧٤ و١٧٧٩ و١٨٢٠ و٣٤٩٧).
	سنن النسائي	٢١	(١٢/١ و٥٢ و٦٦ و٢٤٠) و٢١/٢ و٥٥ و٩٤ و١٠٧ و١٤٤) و(١١١/٤) و(٨٥/٥ و٩٦ و١٧٦) و(١٦/٦ و٣٩ و٩٦) و(٢٥٦/٧ و٢٥٩ و٣١٧) و(٢٧٥/٨ و٢٧٧).
٢ ـ شعيب بن أبي حمزة	صحيح البخاري	٥٧	رقم: (١٤ و٣٥ و٢٣٨ و٢٣٩ و٧٣٤ و٨٧٦ و١٠٣٦ و١٣٦٥ و١٤٠٢ و١٤١٢ و١٤٢١ و١٤٤٣ و١٤٦٨ و٢٢١٧ و٢٣٢٥ و٢٦٣٥ و٢٧١٩ و٢٧٣٦

أسماء تلاميذ أبي الزناد	المصدر	عدد المرويات	مواضع المرويات
			و٢٩٣٧ و٢٩٥٦ و٣١٢٠ و٣١٢٣ و٣٢٢٣ و٣٢٤٦ و٣٢٨٦ و٣٣٧٥ و٣٣٨٦ و٣٤٢٦ و٣٤٦٦ و٣٥٢٧ و٣٥٨٧ و٤٢٨٤ و٤٣٩٠ و٤٦٥٩ و٤٦٨٤ و٤٩٧٤ و٥٠٨٢ و٥١٩٥ و٥٦٠٨ و٦٢٠٥ و٦٢٩٨ و٦٤٨٣ و٦٥٠٦ و٦٥١٨ و٦٥٦٩ و٦٦٣٩ و٦٦٩٤ و٦٧٦٩ و٦٨٨٧ و٦٩٥٠ و٧١٢١ و٧٢٤٤ و٧٣٩٢ و٧٤١١ و٧٤٢٢ و٧٤٩٥ و٧٥٠٥).
	صحيح مسلم	-	-
	سنن ابن ماجه	-	-
	سنن أبي داود	-	-
	جامع الترمذي	-	-
	سنن النسائي		(٢٣/٥ و٣٣ و٥٥) و(١٥٩/٦) و(٢٥/٧ و١٥٥) و(١١٥/٨ و٢٣٤ و٢٣٦).
٣ - سفيان الثوري	صحيح البخاري	٤	رقم: (٣٦٨ و٢٢٨٨ و٢٩٣٢ و٣١٩٣).
	صحيح مسلم	-	-
	سنن ابن ماجه	٢	رقم: (٢١٢٣، ٣١٠٣).
	سنن أبي داود	-	-
	جامع الترمذي	-	-
	سنن النسائي	-	-
٤ - سفيان بن عيينة	صحيح البخاري	١٢	رقم: (٣٢٤٤ و٣٤٧١ و٣٥٣٣ و٤٣٩٢ و٤٧٧٩ و٤٨٨١ و٥٣٦٥ و٦٢٠٦ و٦٣٩٧ و٦٤١٠ و٦٩٠٢ و٦٩٣٥).

أسماء تلاميذ أبي الزناد	المصدر	عدد المرويات	مواضع المرويات
	صحيح مسلم	٣٤	(١١٧/١ و٢١٢ و٢٢٠ و٣٦٨ و٤٥١ و٥٣٨) و(٥٨٥/٢ و٥٨٥ و٦٩٠ و٧٠٧ و٧٠٨ و٧٢٤ و٧٢٦ و٨٠٥ و٨٠٦ و١٠٥٥) و(١١٥١/٣ و١٢٧٥ و١٤٩٦ و١٤٩٧ و١٥٠٤ و١٦٨٨ و١٦٩٩). (١٧٨٩/٤ و١٧٩٠ و١٨٥٨ و١٩٥٨ و٢٠١٦ و٢٠٤٩ و٢٠٦٢ و٢١٠٨ و٢١٧٤ و٢١٨٦ و٢٢٣٣).
	سنن ابن ماجه	٨	رقم: (١٩١ و٦٩٠ و١٧٦١ و٢٤٠٣ و٢٤٧٣ و٢٤٧٨ و٤٠٩٧ و٤١٣٧).
	سنن أبي داود	٥	رقم: (٤٦ و٦٢٦ و٢٤٦١ و٤٨٧٢ و٤٩٦١).
	جامع الترمذي	٩	رقم : (٧٨١ و٧٨٢ و١٣٠٨ و١٩٨٨ و٢٢٦٧ و٢٨٣٧ و٣٠٧٣ و٣١٩٧ و٣٥٠٨).
	سنن النسائي	١٥	(٦٥/١ و٢٦٦) و(٧١/٢) و(٨٥/٣ و٢٠٣) و(٧٠/٥) و٢٨/٦ و٣٨) و(١٦/٧ و٢٥٣ و٣١٦) و(٦١/٨ و٢٧٥ و٢٧٧ و٢٧٧).
٥ ـ محمد بن عبد الله ابن حسن	سنن أبي داود	٢	رقم) (٨٤٠ و٨٤١).
	جامع الترمذي	١	رقم: (٢٦٩).
	سنن النسائي	٢	(٢٠٧/٢ و٢٠٧).
٦ ـ ابن عجلان	سنن ابن ماجه	١	رقم: (٣٨٥٤).

أسماء تلاميذ أبي الزناد	المصدر	عدد المرويات	مواضع المرويات
	سنن النسائي	٣	(١/١٩٧) و(٤/١١٢) و(٨/٢٣٦).
٧ - عبيد الله بن عمر	سنن ابن ماجه	٢	رقم: (١٨٨٤ و٢١٩٤).
	سنن أبي داود	١	رقم: (٤٣١٤).
	جامع الترمذي	٢	رقم: (١٢٣٠ و٢٥٧٠).
	سنن النسائي	٣	(٤/١٣٥) و(٦/١١٢) و(٧/٢٦٢).
٨ - عبد الرحمن بن أبي الزناد	سنن ابن ماجه	٣	رقم: (١٠٩ و١١٠ و٢٢٣٧).
٩ - محمد بن إسحاق	سنن ابن ماجه	١	رقم: (١٩٧).
	جامع الترمذي	٢	رقم: (٣٠٤٥ و٣١٦٦).
١٠ - الليث بن سعد	صحيح مسلم	١	(٣/١١٩٨).
	جامع الترمذي	١	رقم: (١٢٧٢).
١١ - حفص بن عمر بن أبي الطعان	سنن ابن ماجه	١	رقم: (٢٧١٩).
١٢ - عبد الوهاب بن بخت	سنن أبي داود	١	رقم: (٣٤٨٥).
١٣ - موسى بن عقبة	سنن النسائي	٢	(٥/٣٤) و(٨/٢٧٥).



الباب الثالث

السنَّة النبويَّة في منتصف القرن الثاني الهجري حتى نهاية القرن الثاني

الفصل الأول:

السنَّة في منتصف القرن الثاني الهجري.

الفصل الثاني:

السنَّة بعد منتصف القرن الثاني حتى نهاية القرن الثاني.



الفصل الأول
السنَّة في منتصف القرن الثاني الهجري

بعد اتساع الرقعة الإسلامية، وانتشار الفتوح شرقاً وغرباً، دخل كثير من النَّاس في دين الإسلام أفواجاً. فخشي المسلمون على سنَّة المصطفى ﷺ أن يضيع منها شيء، إمَّا لموت حفاظها، وإما لكيد أعدائها من الكفار والزنادقة، الذين حاولوا تحريف السنَّة، بل اختلاقها على رسول الله ﷺ. فعمَّ الإحساس بشدة الحاجة إلى إجراء عام يمنع أسباب الضياع والفساد. فكانت هناك محاولتان لجمع السنة وتدوينها:

المحاولة الأولى: في عهد عبد العزيز بن مروان الأموي

أمر عبد العزيز بن مروان الأموي بجمع سنَّة النبي ﷺ، حيث روى الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب: «أنَّ عبد العزيز بن مروان كتب إلى كثير بن مرَّة الحضرمي، وكان قد أدرك بحمص سبعين بدرياً، من أصحاب رسول الله ﷺ. قال ليث: وكان يسمَّى الجند المقدَّم. قال: فكتب إليه أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله ﷺ من أحاديثهم، إلا حديث أبي هريرة فإنه عندنا»[1].

(١) أخرجه: ابن سعد في الطبقات الكبرى (٤٤٨/٧). وانظر: النبلاء (٤٦/٤)=

فهذه أول محاولة شاملة ـ فيما أعلم ـ لجمع الحديث وتدوينه.

تم منها: جمع حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، إلا أننا لا نعلم بقية نتائج هذه المحاولة، وهل تمت فعلاً أم لا..؟! ثم ما هو مصير ما جُمع من حديث أبي هريرة، ومن هو الذي قام بجمعه..؟! كل هذه الأسئلة لا نملك لها إجابة شافية!!.

المحاولة الثانية: في عهد عمر بن عبد العزيز بن مروان

لمَّا تولى الإمام العادل عمر بن العزيز رحمه الله تعالى الخلافة، وقبض العلماء خشي أن يتحقق قول النبي ﷺ: «إنَّ الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء. حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ النَّاس رؤوساً جهالاً، فسُئلوا، فأفتوا بغير علم. فضلوا وأضلوا»[1].

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «فإن في كتبه ـ أي: العلم ـ ضبطاً له وإبقاء، وقد كان الاعتماد إذ ذاك إنَّما هو على الحفظ. فخاف عمر بن العزيز في رأس المئة الأولى من ذهاب العلم بموت العلماء، فأمر بذلك»[2].

ولهذا أمر عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى بجمع الحديث من طريقين:

= وتهذيب التهذيب (٨/٤٢٩). وفي إسناده: عبد الله بن صالح كاتب الليث، قال ابن حجر في التعريب (١/٤٢٣): «صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة».

(١) أخرجه: أحمد (٢/١٦٢ و١٩٠) والدارمي رقم (٢٤٥) والبخاري (١/١٩٤) ومسلم (٤/٢٠٥٨) وابن ماجه (٥٢) والترمذي (٥/٣١).

(٢) إرشاد الساري (١/١٩٦).

الأول: كتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاريّ[1]: «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإنّي خِفتُ دروس العلم وذهاب العلماء»[2]. زاد البخاري: «ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ. ولتُفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلّم من لا يعلم، فإنّ العلم لا يهلك حتى يكون سداً»[3].

وروى ابن سعد أنّ عمر كتب إلى أبي بكر بن محمّد بن حزم: «أن انظر ما كان من حديث رسول الله وسننه، أو حديث عَمْرة، أو نحو هذا فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء»[4].

وقال أحمد بن حنبل: حدثنا ابن عيينة عن يحيى قال: كتب عمر بن عبد العزيز - وهو والٍ - إلى أبي بكر بن محمّد أن أكتب إليّ من الحديث بما ثبت عندك عن رسول الله ﷺ، وحديث عمرة[5]»[6].

وشرع أبو بكر بن حزم في جمع حديث النبي ﷺ فعلاً، ولكنّ الله عز وجلّ لم يمهل عمر بن عبد العزيز حتى يرى نتيجة هذا

---

(١) كان والياً وقاضياً على المدينة، روى عن أبيه وعبد الله بن زيد وخالته عمرة بنت عبد الرحمن وغيرهم، وكان عابداً فقيهاً حافظاً. (ت ١١٧ هـ) انظر التهذيب (٣٨/١٢ - ٣٩).

(٢) أخرجه: مالك رقم (٩٣٦) برواية الشيبانيّ. والدارمي رقم (٤٩٤) والبخاري (١٩٤/١) والمحدّث الفاصل (ص ٣٧٤) وتقييد العلم (ص ١٠٦).

(٣) أخرجه البخاري معلقاً مجزوماً به (١٩٤/١).

(٤) ابن سعد في الطبقات (٣٥٣/٨) والدارمي رقم (٤٩٣) والبخاريّ في التاريخ الصغير (   ) وتقييد العلم (ص ١٠٥).

(٥) هي: عمرة بنت عبد الرحمٰن بن سعد بن زرارة الأنصارية تربية عائشة وتلميذتها، وسمعت منها ومن أم حبيبة وأم سلمة وغيرهن. وكانت عالمة، فقيهة، حجة، كثيرة العلم (ت ٩٨ هـ وقيل ١٠٦ هـ) انظر: النبلاء (٥٠٧/٤) والتهذيب (٤٣٨/١٢).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد (١٢/١).

العمل، فقد روى عبد الرزاق عن ابن وهب قال: سمعت مالكاً يقول: كان عمر بن عبد العزيز يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه. ويكتب إلى المدينة يسألهم عمّا مضى، وأن يعملوا بما عندهم. ويكتب إلى أبي بكر بن حزم أن يجمع السنن ويكتب بها إليه، فتوفي عمر. وقد كتب ابن حزم كتباً قبل أن يبعثها إليه»[1].

ولكن ما هو مصير هذه الكتب بعد ذلك؟! يخبرنا عن ذلك ابن وهب قال: حدثني مالك: أنّ عمر بن عبد العـزيز كتب إلى أبي بكر بن حزم وكان عمر قد أمَّره على المدينة بعد أن كان قاضياً.

قال مالك: وقد ولي أبو بكر بن حزم المدينة مرتين أميراً. فكتب إليه عمر أن يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبد الرحمٰن، والقاسم بن محمد. فقلت لمالك: السنن؟ قال: نعم. قال: فكتبها له. قال مالك: فسألت ابنه عبد اللّه بن أبي بكر عن تلك الكتب فقال: ضاعت. وكان أبو بكر عزل عزلاً قبيحاً»[2].

قلت: ولو بقيت هذه الكتب لكان خيراً كثيراً، ولكن قدَّر الله وما شاء فعل. قال السيد قاسم الأندجاني: «وكتاب ابن حزم هذا أوَّل كتاب مصنَّف في حديث رسول الله ﷺ. ولا نعرف عنه شيئاً، فقد فقده المسلمون مع غيره من تراث آبائهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم»[3].

---

(١) شرح الزرقاني على الموطأ (١/٩) وقواعد التحديث للقاسمي (ص ٧١ ـ ٧٢).
(٢) انظر: تقدمة الجرح والتعديل (ص ٢١) والمعرفة والتاريخ (١/٦٤٥) والسياق له. وتهذيب التهذيب (١٢/٣٩).
(٣) المصباح في أصول الحديث (ص ٥).

الثاني: الإمام محمَّد بن مسلم بن عبيد اللّه بن عبد اللّه بن شهاب الزهريّ المدنيّ.

وهو إمام جليل، حافظ، حجة، ثبت. فعن يحيى بن سعيد قال: «ما بقي عند أحد من العلم ما بقي عند ابن شهاب»[1].

وعن إبراهيم بن سعد عن أبيه قال: «ما رؤي أحد جمع بعد رسول الله ﷺ ما جمع ابن شهاب»[2].

وقال مالك بن أنس: «بقي ابن شهاب، وما له في الدنيا نظير»[3].

ولهذا كان الإمام عمر بن عبد العزيز يُجلّه ويقدره، فقد روى معمر بن راشد عن رجل من قريش قال: قال عمر بن عبد العزيز: «أتأتون الزهري؟» قلنا: نعم. قال: «فأتوه، فإنِّي لا أعلم أحد أعلم بسنَّة ماضية منه». قال معمر: والحسن ونظراؤه يومئذ أحياء[4].

وكان عمر بن عبد العزيز يقول: «ما ساق الحديث أحد مثل الزهري»[5]. وقد كتب عمر بن عبد العزيز في الآفاق: «عليكم بابن شهاب، فإنكم لا تجدون أحداً أعلم بالسنَّة الماضية منه»[6].

من أجل هذا نجد عمر بن عبد العزيز يُرسل رسالة للإمام

---

(١) تاريخ الإسلام وسير أعلام النبلاء (٥/٣٣٦).
(٢) سير أعلام النبلاء (٥/٣٣٥).
(٣) سير أعلام النبلاء (٥/٣٣٦) وتذكرة الحفاظ (١/١٠٩).
(٤) حلية الأولياء (٣/٣٦٠) والمعرفة والتاريخ (١/٦٣٩) وسير أعلام النبلاء (٥/٣٣٦).
(٥) الكامل لابن عدي (١/٧١) وسير أعلام النبلاء (٥/٣٣٤).
(٦) وفيات الأعيان (٤/١٧٧). وانظر: الوافي بالوفيات (٥/٢٥).

الزهري يطلب منه أن يكتب له مواضع الصدقة في السنَّة: فيُرسل له الزهريِ رسالة طويلة بيَّن فيها منازل الصدقات ومواضعها(١).

اهتمام ابن شهاب بجمع السنَّة:

كان الإمام الزهريّ يهتم بجمع السنَّة النبوية منذ وقت الطلب، فقد روى عبد الرزاق، عن معمر، عن صالح بن كيسان، قال: كنت أنا وابن شهاب ونحن نطلب العلم، فاجتمعنا على أن نكتب السنن: فكتبنا كل شيء سمعنا عن النبي ﷺ. ثم قال: اكتب بنا ما جاء عن أصحابه. فقلت: لا، ليس بسنَّة. وقال هو: بل هو سنَّة. فكتب ولم أكتب، فأنجح وضيَّعت(٢).

فعندما عزم عمر بن عبد العزيز على جمع السنن، رأى أنَّ خير من يقوم بهذا العمل هو الإمام محمد بن شهاب الزهريّ، فأمره بجمع السنن. قال الزهري: «أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفتراً دفتراً. فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً»(٣).

وصدق أبو الزناد حينما قال: «كنَّا نكتب الحلال والحرام، وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع فلمَّا احتيج إليه علمتُ أنَّه أعلم النَّاس. وبصر عيني به ومعه ألواح أو صحف يكتب فيها الحديث، وهو يتعلم يومئذ»(٤).

---

(١) أنظر: كتاب الأموال لأبي عبيد (ص ٥٧٨) رقم: (١٨٤٧ ـ ١٨٤٨).

(٢) مصنف عبد الرزاق (٢٠٤٨٧) وحلية الأولياء (٣/٣٦٠) وجامع بيان العلم وفضله (١/٧٦) والمعرفة والتاريخ (١/٦٣٧) وتقييد العلم (ص ١٠٦) وتاريخ الإسلام (٥/١٤٥) وتهذيب التهذيب (٩/٤٤٨).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (١/٧٦).

(٤) جامع بيان العلم وفضله (١/٧٣) وسير النبلاء (٥/٣٣٢).

ابن شهاب هو أوَّل من دوَّن العلم:

اعتبر الزهري بعد ذلك أول مدوِّن للعلم، قال محمد بن الحسن بن زبالة: قال مالك بن أنس: «إنَّ أوَّل من دوّن العلم: ابن شهاب الزهري»[1].

وقال إبراهيم بن سعد: «إنَّ أوَّل من وضع للنَّاس هذه الأحاديث: ابن شهاب»[2].

وقال محمد بن الحسن: قال الداروردِيّ: «أول من دوَّن العلم وكتبه: ابن شهاب»[3].

وقال الترمذي: «هو واضع علم الحديث بأمر عمر بن عبد العزيز مخافة ضياعه بضياع أهله»[4].

وقال السيوطي في ألفيته:

«أوَّل جامع الحديث والأثر ... ابن شهاب آمراً له عمر

وأول الجامع للأبواب ... جماعة في العصر ذوا اقتراب

كابن جُريج وهشيم ومالك ... ومعمر وولد المبارك»[5]

---

(١) الحلية (٣/٣٦٣) وجامع بيان العلم (١/٧٦) والبداية والنهاية (٩/٣٤٢) وشرح علل الترمذي (ص ٦٦). وعلى شهرة هذه المقالة عن مالك إلا أنَّ ابن ذبالة لا يُعتمد عليه، فقد قال أبو داود عنه: كذاب، وقال النسائي والأزدي: متروك. أنظر: الجرح والتعديل (٢/٣/٢٢٧) وميزان الاعتدال (٣/٥١٤).

(٢) المعرفة والتاريخ (١/٦٣٣).

(٣) الداروردي (ص ١٨٦) وجامع بيان العلم وفضله (١/٧٣) وسير أعلام النبلاء (٥/٣٣٤).

(٤) مختصر الشمائل المحمدية (ص ١٢٥).

(٥) ألفية السيوطي (ص ١٠).

وقال الكتاني: «وأوَّل من دوَّنه بأمره ـ أي: بأمر عمر بن عبد العزيز ـ وذلك على رأس المئة الأولى: أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري المدني. ففي الحلية عن سليمان بن داود قال: أول من دوَّن العلم ابن شهاب. وعن ابن شهاب قال: لم يدوِّن هذا العلم أحد قبل تدويني. ثم كثر بعد ذلك التدوين، ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير فللّه الحمد»(١).

وبفضل الله ثم بفضل ابن شهاب الزهري انتشر العلم وكثر تدوينه بعد ذلك، قال الزهري عن نفسه: «ما صبر أحد على العلم صبري، ولا نشره أحد نشري»(٢).

ولكن ما هو مصير الكتب التي جمعها الإمام الزهري...؟!!

مصير كتب الزهري:

تقدَّم قبل قليل أنَّ الإمام الزهري كتب السنن وبعثها إلى عمر بن عبد العزيز. فبعث عمر إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً.

ثم بقيت كتب الزهري ـ أو بعضها ـ عند آل مروان، قال معمر بن راشد: «كنَّا نرى أنَّا قد أكثرنا عن الزهري، حتى قتل الوليد (ت: ١٢٦ هـ) فإذا الدفاتر قد حُملت على الدواب من خزائنه

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص ٤).
(٢) حلية الأولياء (٣/٣٦٦) والكامل لابن عدي (١/٧١) وتاريخ الإسلام (٥/١٤٥) وسير أعلام النبلاء (٥/٣٣٥) وتذكرة الحفاظ (١/١٠٩) وتهذيب التهذيب (٩/٤٤٩) والنجوم الزاهرة (١/٢٩٥).

- يعني: من علم الزهري -»[1]. قال الذهبي: «يعني: الكتب التي كتبت عنه لآل مروان»[2].

وقال مالك بن أنس: «مات العلم يوم مات الزهري، وإنَّ كتبه حُملت على البغال، ما لم يخرجها»[3].

إلا أنَّا لا نعرف عنها شيئاً بعد ذلك! ولعلَّ مخطوط[4] صحيفة عبد الرزاق، عن معمر بن راشد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، من تأليف الزهريّ. ولعلَّ بعضها في مسند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى[5].

وعلى أية حال فقد نقل لنا تلاميذ الإمام الزهري علمه، كـ: مالك بن أنس، وابن جُريج، ومعمر بن راشد، وسفيان بن عيينة، والأوزاعي[6]، ويونس بن يزيد، وعقيل بن خالد، وشعيب... وغيرهم.

أكثر من روى عن الزهريّ:

قال عبد الله بن المبارك: «ما رأيتُ أحداً أروى عن الزهري

---

(١) حلية الأولياء (٣/٣٦١) وتاريخ الإسلام (٥/١٤١) وسير أعلام النبلاء (٥/٣٣٤) وتذكرة الحفاظ (١/١١٢).

(٢) تاريخ الإسلام (٥/١٤١).

(٣) الكامل لابن عدي (١/٧١).

(٤) يوجد في مكتبة: شهيد علي بتركيا (٥٣٩) كتب سنة (٥٩٩ هـ).

(٥) أنظر: تاريخ التراث العربي (١/١/١٦٤) ومسند أحمد (٢/٢٣٣ - ٢٣٤).

(٦) قال الأوزاعي: «دفع إليَّ الزهري صحيفة، فقال: اروها عنِّي. ودفع إليَّ يحيى بن أبي كثير صحيفة، فقال: اروها عني». سير أعلام النبلاء (٧/١١٤) وتهذيب التهذيب (٦/٢٤١).

من: معمر، إلا ما كان من: يونس فإنَّه كتب كل شيء»[1].

ويرى الإمام أحمد بن حنبل أنَّ أكثر من روى عن الزهري: يونس بن يزيد، وعقيل بن خالد، ومعمر بن راشد، حيث قال: «.. ولكن هؤلاء الذين قد بقروا علم الزهري: يونس وعقيل ومعمر»[2].

أثبت تلاميذ الزهري:

قال الإمام أحمد بن حنبل: «كنت أنا وعليّ بن المديني، فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري. فقال عليّ: سفيان بن عيينة. وقلت أنا: مالك بن أنس. وقلت: مالك أقل خطأ عن الزهري، وابن عيينة يخطىء في نحو من عشرين حديثاً عن الزهري، في حديث كذا وحديث كذا. فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً. وقلت: هات ما أخطأ فيه مالك. فجاء بحديثين أو ثلاثة. فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً»[3].

وقال أبو حاتم الرازي: «مالك أثبت أصحاب الزهري، فإذا خالفوا مالكاً من أهل الحجاز، حُكم لمالك. وهو أقوى في الزهري من ابن عيينة وأقل خطأً منه، وأقوى من معمر وابن أبي ذئب»[4].

وقال إبراهيم بن الجنيد سئل يحيى بن معين وأنا أسمع: «من

---

(١) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (١/٥٨). وسير أعلام النبلاء (٦/٢٩٨) وتهذيب التهذيب (١١/٤٥٠).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (١/٣٨٣). وانظر: شرح علل الترمذي (ص ٢٦٤).

(٣) العلل ومعرفة الرجال (١/٣٨٣). وانظر: شرح علل الترمذي (ص ٢٦٤).

(٤) مقدمة الجرح والتعديل (ص ١٧) وانظر: شرح علل الترمذي (ص ٢٦٤).

أثبت الناس في الزهري؟ قال: مالك، ثم معمر، ثم عقيل، ثم يونس، ثم شعيب، والأوزاعي، والزبيدي، وابن عيينة. وكل هؤلاء ثقات. قيل له: أيهما أثبت سفيان أو الأوزاعي؟ فقال: الأوزاعي أثبت منه، يعني من ابن عيينة»[1].

جمع حديث الزهريّ:

اهتم بجمع حديث الإمام الزهري عدد من العلماء، منهم:

١ ـ أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي (ت: ٢٨٥ هـ).

قال الذهلي: قال لي علي بن المديني: «أنت وارث الزهري»[2].

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «ما قدم علينا أحد أعلم بحديث الزهري منه»[3].

وقال سعيد بن منصور ليحيى بن معين: «لم لا تجمع حديث الزهري؟ فقال: كفانا محمد بن يحيى جمع حديث الزهري»[4].

وقال الخطيب البغدادي: «وكان أحد الأئمة العراقيين، والحفاظ

---

(١) شرح علل الترمذي (ص ٢٦٤).
(٢) تاريخ بغداد (٣/٤١٧) وسير أعلام النبلاء (١٢/٢٨٣) وتذكرة الحفاظ (٢/٥٣١) والتهذيب (٩/٥١٥).
(٣) تاريخ بغداد (٣/٤١٧) وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٨١) وتذكرة الحفاظ (٢/٥٣١).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٢/٥٨٠) وتهذيب التهذيب (٩/٥١٤).

المتقنين، والثقات المأمونين. وصنَّف حديث الزهري وحده[1]»[2].

وقال السمعاني: «محمد بن يحيى بن خالد الذهلي، إمام أهل نيسابور في عصره، ورئيس العلماء ومقدمهم، لُقِّب بالزهري لجمعه الزهريات، وهي أحاديث محمد بن مسلم بن شهاب الزهري»[3].

وقال الذهبي: «ألف محمد بن يحيى الذهلي حديث الزهري فأتقن واستوعب في مجلدين»[4].

وقال الذهبي أيضاً: «جمع علم الزهري، وصنَّفه، وجوَّده، من أجل ذلك يُقال له: الزهري»[5].

وقال الذهبي أيضاً: «كان الذهلي اعتنى بحديث الزهري، وصنّفه وتعب عليه»[6].

وتوجد مختارات من رواياته عن الزهري في الظاهرية مجموع ٨٣ (من ١٤٠ أ ـ ١٤٨ ب)[7].

٢ ـ أبو بكر محمد بن إسماعيل بن مهران النيسابوري، المعروف بالاسماعيلي (ت: ٢٩٥ هـ): قال أبو عبد الله الحاكم: «هو أحد أركان الحديث بنيسابور كثرة ورحلة واشتهاراً، وهو مجوِّد عن

(١) هكذا في تاريخ بغداد! وفي سير أعلام النبلاء وتهذيب التهذيب: «وجوَّده».
(٢) تاريخ بغداد (٣/٤١٥). وانظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٢٧٦) وتهذيب التهذيب (٩/٥١٥).
(٣) الأنساب للسمعاني (٦/٣٥١).
(٤) تاريخ الإسلام (٥/١٥١).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٢/٢٧٤).
(٦) تذكرة الحفاظ (٢/٥٣١).
(٧) تاريخ التراث العربي (١/١/٢٦١).

البصريين[1] والشاميين، جمع حديث الزهري وجوَّده»[2].

وقال الذهبي: «وقد جمع حديث الزهري وجوَّده»[3].

ويبدو أنَّ ما جمعه الإسماعيلي من حديث الزهري فقد. إذ أني لم أجد له ذكراً في فهارس المخطوطات.

٣ ـ أبو علي الحسين بن محمد الماسرجسي (ت: ٣٦٥):

قال أبو عبد الله الحاكم: «صنَّف المسند الكبير في ألف جزءٍ وثلاث مئة جزء[4] ـ يعني مُهذَّباً ومعللاً ـ قال: وجمع حديث الزهريّ جمعاً لم يَسْبِقْهُ إليه أحدٌ، فكان يحفظه مثل الماء، وصنَّف المغازي والقبائل والمشايخ والأبواب...»[5].

وقال الحاكم: «صنَّف أبو علي حديث الزهري فزاد على محمَّد بن يحيى الذهلي»[6].

ويبدو أيضاً أن ما جمعه أبو علي الماسرجسي من حديث الزهري قد فقد، إذ أني لم أجد لما جمعه ذكر في فهارس المخطوطات. والله أعلم.

---

(١) هكذا في تذكرة الحفاظ، وفي سير أعلام النبلاء: «المصريين».

(٢) سير أعلام النبلاء (١٤/١١٧ ـ ١١٨) وتذكرة الحفاظ (٢/٦٨٢ ـ ٦٨٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٤/١١٨).

(٤) قال الحاكم: «وعلى التخمين يكون مسنده: بخط الورَّاقين في أكثر من ثلاثة آلاف جزء. فعندي أنَّه لم يُصنَّف في الإسلام مسند أكبر منه». سير أعلاف النبلاء (١٦/٢٨٩).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٦/٢٨٨).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٦/٢٨٩).



الفصل الثاني
السنَّة بعد منتصف القرن الثاني حتى نهاية القرن الثاني

في منتصف القرن الثاني نشطت حركة تدوين العلوم الإسلامية بشكل عام، وخاصة تدوين الحديث النبوي الشريف. قال الحافظ ابن حجر: «ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لمَّا انتشر العلماء في الأمصار وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار»[1].

وقد بيَّن العلماء أوائل المدوِّنين لعلم الحديث النبوي، وإليك تفصيل ذلك:

● قال عبد الرزاق بن همَّام: «أول من صنَّف: ابن جُريج، وصنَّف الأوزاعي»[2].

● وقال عبد الله بن الإمام أحمد: «قلت لأبي: من أول من

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص ٦).
(٢) سير أعلام النبلاء (١١١/٧) وشرح علل الترمذي لابن رجب (ص ٦٥).

صنف الكتب؟ قال: ابن جريج، وابن أبي عروبة»[1].

وقال الإمام أحمد أيضاً: «إنَّ ابن جُريج كان من أوعية العلم، وهو وابن أبي عروبة أول من صنَّف الكتب»[2].

وكان ابن جريج يفتخر بقوله: «ما صنَّف أحد العلم تصنيفي»[3].

● وقال ابن أبي حاتم: «يحيى بن زكريا هو أوَّل من صنف الكتب بالكوفة»[4].

● وقال يعقوب بن شيبة: «يقولون: إنَّ أول من صنَّف الكتب بالكوفة: يحيى بن أبي زائدة. وبالبصرة: حمَّاد بن سلمة»[5].

● وقال ابن خداش: «يُقال إنَّ أول من صنَّف الكتب: سعيد ابن أبي عروبة»[6].

● وقال الرامهرمزي: «أول من صنَّف وبوَّب فيما أعلم: الربيع بن صبيح بالبصرة، ثم سعيد ابن أبي عروبة بها، وخالد بن جميل ـ الذي يقال له العبد ـ ومعمر بن راشد باليمن، وابن جريج

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (١/٣٦٣). وانظر: تاريخ بغداد (١٠/٤٠١) وشرح علل الترمذي (ص ٦٧). وتهذيب التهذيب (٦/٤٠٣).
(٢) تذكرة الحفاظ (١/١٦٩).
(٣) العلل ومعرفة الرجال (١/٣٦٣). وانظر: سير أعلام النبلاء (٦/٣٢٧).
(٤) سير أعلام النبلاء (٨/٣٣٩).
(٥) سير أعلام النبلاء (٨/٣٤٠) وشرح علل الترمذي (ص ٦٧).
(٦) شرح علل الترمذي (ص ٦٧).

بمكة، والوليد بن مسلم بالشام، وجرير بن عبد الحميد بالريّ، وعبد الله بن المبارك بمرو وخراسان، وهشيم بن بشير بواسط، وصنَّف في هذا العصر بالكوفة: ابن أبي زائدة، وابن فضيل، ووكيع، ثم صنَّف عبد الرزاق باليمن، وأبو قرة موسى بن طارق. وتفرَّد أبو بكر بن أبي شيبة بتكثير الأبواب، وجودة الترتيب، وحسن التأليف»(1).

● وقال الخطيب البغدادي: «واختُلِفَ في المبتدىء بتصنيف الكتب، والسابق إلى ذلك، فقيل: هو سعيد بن أبي عروبة، وقيل: هو عبد الملك بن جُريج»(2).

وقال أيضاً: «وكان ممَّن سلك طريق ابن جُريج في التصنيف، واقتفى أثره في التأليف من أهل عصره، والمدركين لوقته، سوى الأوزاعي، وابن أبي عروبة، والربيع بن صبيح بالبصرة، وشعبة بن الحجَّاج، وحمَّاد بن سلمة بها أيضاً جميعاً. ومعمر بن راشد باليمن، وسفيان الثوري بالكوفة. وصنَّف مالك بن أنس موطأه في ذلك الوقت بالمدينة.

ثمَّ بعد هؤلاء: سفيان بن عيينة بمكة، وهشيم بن بشير بواسط، وجرير بن عبد الحميد بالريّ، وعبد الله بن المبارك بخراسان، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ومحمد بن فضيل بن غزوان جميعاً بالكوفة. وعبد الله بن وهب بمصر، والوليد بن مسلم بدمشق.

ثم من بعدهم: عبد الرزاق بن همَّام، وأبو قرَّة موسى بن

---

(1) المحدِّث الفاصل للرامهرمزي (ص ٦١١ ـ ٦١٤).

(2) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٨١).

طارق، جميعا باليمن. وروح بن عباد بالبصرة. ثم اتسعت التصانيف وكثر أصحابها في سائر الأمصار على تتابع الدهور وكرِّ الأعصار»[1].

● وقال ابن الأثير الجزري: «حتى قيل: إنَّ أوَّل كتاب صُنِّف في الإسلام: كتاب ابن جُريج، وقيل: موطأ مالك، رحمة الله عليهما. وقيل: إنَّ أوَّل من صنَّف وبوَّب الربيع بن صبيح بالبصرة»[2].

● وقال الحافظ الذهبي: «لم ينتصف القرن الثاني حتى نشطت حركة تدوين الحديث، وكان من سبق إليها من رجال هذا القرن: ابن جُريج المكي، وابن إسحاق، ومعمر بن راشد، وسعيد بن أبي عروبة، وربيع بن صبيح، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والليث بن سعد، وابن المبارك، ثم تتابع النَّاس»[3].

وقال الذهبي أيضاً في تاريخه في حوادث سنة ثلاث وأربعين ومائة: «وفي هذا العصر شرع علماء الإسلام في تدوين الحديث الشريف والفقه والتفسير: فصنَّف ابن جريج التصانيف بمكة، وصنف سعيد بن أبي عروبة، وحمَّاد بن سلمة، وغيرهما بالبصرة، وصنَّف الأوزاعي بالشام، وصنَّف مالك الموطأ في المدينة، وصنَّف ابن إسحاق المغازي، وصنَّف معمر باليمن، وصنَّف أبو حنيفة وغيره الفقه والرأي بالكوفة، وصنَّف سفيان الثوري كتاب الجامع.

ثمَّ بعد يسير صنَّف هشيم كتبه، وصنَّف الليث بمصر، وابن لهيعة، ثم ابن المبارك، وأبو يوسف، وابن وهب، وكثر تدوين العلم

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٨٢).
(٢) مقدمة جامع الأصول (١/٤١).
(٣) تذكرة الحفاظ (١/٢٢٩).

وتبويبه، ودوَّنت كتب العربية واللغة والتاريخ وأيَّام الناس.

وقبل هذا العصر كان سائر الأئمة يتكلَّمون من حفظهم، أو يروون العلم من صحف صحيحة غير مرتبة، فسهل ولله الحمد تناول العلم، وأخذ الحفظ يتناقص فلله الأمر كلُّه»[1].

وقال الذهبي أيضاً في ترجمة ابن جُريج: «صاحب التصانيف، وأوَّل من دوَّن العلم بمكة»[2].

وقال في ترجمة سعيد بن أبي عروبة: «أوَّل من صنف السنن النبويَّة»[3].

وقال في ترجمة محمد بن إسحاق: «وهو أوَّل من دوَّن العلم بالمدينة، وذلك قبل مالك وذويه»[4].

وقال عنه أيضاً: «كان أوَّل من صنَّف باليمن»[5].

قلت: اشتهر ابن إسحاق بسيرته، ولكن له كتاباً في السنن، قال ابن سمُرة: «له الجامع المشهور في السنن، المنسوب إليه، وهو أقدم من الموطأ»[6].

وقال الذهبي في ترجمة الأوزاعي: «وهو أوَّل من دوَّن العلم بالشام»[7].

---

(١) تاريخ الإسلام (٦/ ٥ - ٦). وانظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي (ص ٢٤٣).
(٢) سير أعلام النبلاء (٦/٣٢٦).
(٣) سير أعلام النبلاء (٦/٤١٣).
(٤) سير أعلام النبلاء (٧/٣٥).
(٥) تذكرة الحفاظ (١/١٩١).
(٦) طبقات فقهاء اليمن (ص ٦٢ و ٦٤).
(٧) سير أعلام النبلاء (٧/١٢٨).

● وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «فأوَّل من جمع ذلك: الربيع بن صبيح، وسعيد بن أبي عروبة، وغيرهما. وكانوا يصنعون كلّ باب على حده. إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فدوَّنوا الأحكام. فصنَّف الإمام مالك: الموطأ، وصنَّف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج بمكة، وأبو عمر وعبد الرحمن بن عمر والأوزاعي بالشام، وأبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري بالكوفة، وأبو سلمة حمَّاد بن سلمة بن دينار بالبصرة. ثمَّ تلاهم كثير من أهل عصرهم في النَّسج على منوالهم»(١).

وبعد هذا العرض لا أستطيع الجزم بمن كان أوَّل من دوَّن حديث النبي ﷺ، وإن كانت أكثر الأقوال تميل إلى ذكر: أبي محمد عبد الملك بن جريج. مع العلم أنَّ معظم الأقوال المتقدمة تبيِّن الأولويَّة في التصنيف بالنسبة إلى بلد مُعيَّن، لا بشكل عام. قال السيد قاسم الأندجاني ـ بعد أن ذكر أوائل المدونين ـ: «ولا ندري أيُّ هؤلاء كان أسبق إخوانه في هذه الحلبة، فقد كانوا كلهم في عصر واحد، من طبقة واحدة، وأكثرهم كانوا من تلامذة: أبي بكر بن عمرو بن حزم، والزهري هو ابن شهاب، بالواسطة وغير الواسطة»(٢).

وإليك الآن قائمة بأسماء المدوِّنين من علماء الحديث النبوي الشريف في هذا العصر، وبيان بأسماء مؤلفاتهم، مرتبين على حسب وفَيَاتِهم(٣):

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص ٦).

(٢) المصباح في أصول الحديث (ص ٥).

(٣) اعتمدتُ في ذكر هذه القائمة على ما تقدَّم من نقولات، وعلى: الفهرست لابن النديم، وسير أعلام النبلاء، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان، وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين، ودراسات في الحديث النبوي للأعظمي، وغيرها.

أسماء المدوِّنين	تاريخ الوفاة	أسماء المؤلفات	الملاحظات	البلد
١ - عبد الملك بن جُريج[١]	١٥٠ هـ	السنن - الطهارة - الصلاة - التفسير - الجامع[٢].	له أحاديث في الظاهرية، مجموع: (٢٤) من ورقة (١١٧ - ١٣٥).	مكة
٢ - المثنى بن عبد الله	١٥٠	-	له أحاديث في الظاهرية، مجموع: (٢٤) (١٢٤ أ - ١٢٤ ب، ١٢٩ أ - ١٢٩ ب). وكذلك: الظاهرية (١ أ - ٢٦ ب).	المدينة
٣ - محمَّد بن إسحاق	١٥١	السنن - المغازي[٣].	وجدت قطعة من مغازية، حققها ونشرها: الدكتور محمد حميد الله.	اليمن

(١) قال الإمام أحمد: «كتب إليَّ ابن خلَّاد، قال: سمعتُ يحيى يقول: كنَّا نُسمي كتب ابن جُريج: كتب الأمانة». العلل ومعرفة الرجال (٢/٢٢٥).

(٢) قال الإمام أحمد: «رأيتُ سُنيداً عند حجاج بن محمد، وهو يسمع منه كتاب الجامع - يعني: لابن جريج - فكان في الكتاب: أُخبرتُ عن يحيى بن سعيد، وأُخبرت عن الزهري، وأخبرت عن صفوان بن سليم...».
ويبدو أنَّ للإمام أحمد على هذا الكتاب بعض الملاحظات، حيث قال: «وبعض هذه الأحاديث التي كان يُرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يُبالي من أين يأخذها، يعني: قوله: أُخبرت.. وحُدِّثت عن فلان...» العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (٢/٧٣).

(٣) للذهبي مقارنة جيدة بين مغازي ابن إسحاق وغيرها من المغازي، حيث قال: «ولا ريب أنَّ ابن إسحاق كثَّر وطوَّل بأنساب مستوفاة اختصارها أملحُ، وبأشعارٍ غير طائلة حذفها أرجح، وبآثار لم تُصحَّح، مع أنَّه فاته شيء كثير من الصحيح لم يكن عنده، فكتابه محتاج إلى تنقيح وتصحيح، ورواية ما فاته.
وأمَّا مغازي: موسى بن عقبة، فهي في مجلد ليس بالكبير، سمعناها، وغالبها صحيح، ومرسل جيِّد، لكنها مختصرة تحتاج إلى زيادة بيان وتتمة. =

أسماء المدوِّنين	تاريخ الوفاة	أسماء المؤلفات	الملاحظات	البلد
٤ ـ مُعْمَر بن راشد	١٥٣	الجامع ـ المغازي[١].	طبع كتاب الجامع في آخر مصنف عبد الرزاق[٢].	اليمن
٥ ـ محمَّد بن أبي ذئب	١٥٦	السنن ـ الموطأ[٣].		المدينة
٦ ـ سعيد بن أبي عروبة	١٥٧	السنن ـ التفسير.		البصرة
٧ ـ الأوزاعي[٤]	١٥٧	السنن في الفقه ـ المسائل في الفقه.		الشام

= وقد أحسن في عمل ذلك: الحافظ أبو بكر البيهقي في تأليفه المسمى: بكتاب دلائل النبوة.
وقد لخَّصت أنا الترجمة النبوية والمغازي المدنية، في أول تاريخي الكبير، وهو كامل في معناه إن شاء الله». سير أعلام النبلاء (٦/١١٥ ـ ١١٦). وانظر: سير أعلام النبلاء (٧/٥٢).

(١) قال معمر بن عثمان الجزري: «كتبتُ عنه صحيفتين في المغازي، فاستعارهما مني رجل، فذهب بهما، ولم أعد قبلهما كتاباً». العلل ومعرفة الرجال (١/٤٣).

(٢) اختلفت كلمة الباحثين في إثبات هذا الكتاب لمعمر، وقد أعددت بحثاً ـ سوف يُطبع قريباً إن شاء الله ـ في ترجمة عبد الرزاق ومصنفاته، رجَّحت فيها إثبات هذا الكتاب لمعمر، وليس لعبد الرزاق.

(٣) قال الدارقطني: «كان ابن أبي ذئب صنَّف موطأ فلم يخرج». سير أعلام النبلاء (٧/١٤٧).
وقال الذهبي: «قيل: ألَّف ابن أبي ذئب كتاباً في السنن». سير أعلام النبلاء (٧/١٤٩).

(٤) قال الوليد بن مسلم: «احترقت كتب الأوزاعي زمن الرجفة (١٣٠ هـ) ثلاثة عشر قُنداقاً (صحيفة)، فأتاه رجل بنسخها، فقال: «يا أبا عمرو، هذه نسخة كتبك وإصلاحك بيدك. فما عرض لشيء منها حتى فارق الدنيا». سير أعلام النبلاء (٧/١١٥) وتهذيب التهذيب (١١/٢٤٢). وقال الأوزاعي: «ما عرفت فيما حُمل =

أسماء المدوِّنين	تاريخ الوفاة	أسماء المؤلفات	الملاحظات	البلد
٨ - الربيع بن صبيح	١٦٠	-		البصرة
٩ - شعبة بن الحجاج[١]	١٦٠	-	وصل إلينا بعض حديثه في كتاب: «غرائب شعبة» لمحمد البزاز. فيض الله (١/٥٠٦). والظاهرية مجموع (١/٩٤) من (أ - ١٥ ب)، ١٢٤ (من ١٢٤ أ - ١٥٢ ب). وقد جمع بعض حديثه أيضاً: الحسن البزاز، الظاهرية مجموع ٩٠ (من ورقة ١ - ١٣).	واسطي ثم بصري
١٠ - سفيان الثوري[٢]	١٦١	التفسير - الجامع الكبير - الجامع الصغير[٣] - الفرائض - الاعتقاد.	التفسير: مطبوع. والفرائض: في الظاهرية مجموع ٣٨ (٢٥ أ - ٣٧ أ): والاعتقاد: بتنقيح	الكوفة

= عني أصح من كتب الوليد بن مزيد». سير أعلام النبلاء (٧/١٣٠) وتهذيب التهذيب (١١/١٥١).

(١) كان شعبة يملي على تلاميذه من كتابه. انظر: سير أعلام النبلاء (٧/٢١٤). وكان شعبة قد أوصى إذا مات أن تغسل كتبه. أنظر: سير أعلام النبلاء (٧/٢١٣ و٢٢٣)، قال الذهبي: «خوفاً من أن تقع في يد إنسان واهٍ، يزيد فيها أو يُغيِّرها». سير أعلام النبلاء (٧/٢١٣).

(٢) قال مِهران الرازي: «كتبت عن سفيان الثوري أصنافه، فضاع منِّي كتاب الديات، فذكرتُ ذلك له، فقال: إذا وجدتني خالياً فاذكر لي حتى أُمِلَّه عليك. فحج، فلما دخل مكة طاف بالبيت وسعى، ثم اضطجع، فذكرته، فجعل يملي عليَّ الكتاب، باباً في إثر باب، حتى أملاه جميعه من حفظه». سير أعلام النبلاء (٧/٢٤٧).

(٣) سماه الإشبيلي: «جامع سفيان الثوري الكبير في الفقه والاختلاف» ويرويه عن =

أسماء المدوِّنين	تاريخ الوفاة	أسماء المؤلفات	الملاحظات	البلد
			تقي الدين ابن تيمية في: الظاهرية مجموع (١٤/١٣٩) (من ١٩١ أ - ١٩٢ أ).	
١١ - زائدة بن قدامة[1]	١٦١	السنن - الزهد - التفسير - القراءات - المناقب.		الكوفة
١٢ - إسرائيل بن يونس[2]	١٦٢	-		الكوفة
١٣ - همَّام بن يحيى بن دينار[3]	١٦٣	-		البصرة

= الثوري: مصعب بن ماهان. وسمَّاه أيضاً: «جامع سفيان الثوري» ويرويه عن الثوري: علي بن زيد، ولا أدري هل هو الكبير أم الصغير. أنظر: فهرسة ما رواه عن شيوخه (ص ١٣٦ - ١٣٧).

(١) قال الذهبي: «وقد كان صنَّف حديثه، وألَّف في: القراءات، وفي التفسير، والزهد». سير أعلام النبلاء (٣٧٧/٧). وكان زائدة قد عرض كتبه على سفيان.
قال ابن معين: ما يأس بذلك، كان يُلقي السقط، ولا يزيد في كتبه. أنظر: تاريخ ابن معين (١٧٧/٢) وسير أعلام النبلاء (١٨٣/٨).

(٢) عن خلف بن تميم: «سمعت أبا الأحوص - إن شاء الله - ذكر عن أبي إسحاق، قال: ما ترك لنا إسرائيل كوَّة (وعاء كالقفَّة) ولا سفطاً إلا دحسها (ملأها) كتباً». سير أعلام النبلاء (٣٥٨/٧).
وقال الذهبي: «قد أثنى على إسرائيل الجمهور، واحتجَّ به الشيخان، وكان حافظاً، وصاحب كتاب ومعرفة». سير أعلام النبلاء (٣٥٨/٧).

(٣) سئل أبو حاتم عن همَّام وأبان، فقال: «همام أحبُّ إليَّ ما حدَّث من كتابه، وإذا حدث من حفظه تقارباً في الحفظ والغلط». الجرح والتعديل (١٠٩/٩) وسير أعلام النبلاء (٣٠٠/٧) وتهذيب التهذيب (٦٩/١١).
وقال يزيد بن زريع: «همام حفظه رديء، وكتابه صالح». سير أعلام النبلاء =

أسماء المدوِّنين	تاريخ الوفاة	أسماء المؤلفات	الملاحظات	البلد
١٤ - إبراهيم بن طهمان	١٦٣	السنن في الفقه - المناقب - العيدين - التفسير.	توجد له مشيخة في الظاهرية: مجموع (١٠/١٠٧) (من ٢٣٦ - ٢٥٥). وهو مطبوع.	خراسان
١٥ - شيبان بن عبد الرحمن النحوي [1]	١٦٤	-		الكوفة
١٦ - صدقة بن عبد الله السمين [2]	١٦٦	-		دمشق
١٧ - أبو حمزة السكري [3]	١٦٧	-		مرو

= (٣٠٠/٧) وميزان الاعتدال (٣٠٩/٤) وتهذيب التهذيب (٦٩/١١). ولكن قال عمرو بن علي: «كان يحيى لا يرضى حديثه ولا كتابه، ولا يُحدِّث عنه. وكان عبد الرحمن يُحدث عنه». ميزان الاعتدال (٣٠٩/٤) وتهذيب التهذيب (٦٩/١١).

(١) قال الإمام أحمد: «.. شيبان صاحب كتاب صحيح». سير أعلام النبلاء (٤٠٧/٧) وتهذيب التهذيب (٣٧٣/٤).
وقال ابن معين: «ثقة صاحب كتاب». ميزان الاعتدال (٢٨٥/٢) وتهذيب التهذيب (٣٧٣/٤).
وقال الترمذي: «شيبان ثقة عندهم صاحب كتاب». تهذيب التهذيب (٣٧٤/١١).

(٢) قال أبو حاتم: «نظرت في مصنفات صدقة عند عبد الله بن يزيد، قلت لرحيم: صدقة السمين؟ قال: محلّه الصدق، غير أنه كان يشوبه القدر، وقد حدثنا بكتبه عن ابن جريج وسعيد بن أبي عروبة، وكتب عن الأوزاعي: ألف وخمسمائة حديث، وكان صاحب حديث، كتب إليه الأوزاعي في رسالة القدر يعظه فيها». الجرح والتعديل (٤٢٩/٤) وسير أعلام النبلاء (٣١٥/٧) وميزان الاعتدال (٣١٠/٢). وقال ابن حجر: «ضعيف» تقريب التهذيب (٣٦٦/١).

(٣) قال ابن المبارك: «السكري، وابراهيم بن طهمان: صحيح الكتاب». سير أعلام النبلاء (٣٨٦/٧) وتهذيب التهذيب (٤٨٧/٩).

أسماء المدوِّنين	تاريخ الوفاة	أسماء المؤلفات	الملاحظات	البلد
١٨ - حمَّاد بن سلمة[١]	١٦٨	السنن		البصرة
١٩ - فليح بن سليمان	١٦٨	-	يوجد قسم من حديثه في الظاهرية: مجموع (٧/١٢٤) (من ٨ أ ٨٧ ب).	المدينة
٢٠ - عبد العزيز ابن الماجشون[٢]	١٦٨	-		المدينة ثم بغداد
٢١ - عبد الله بن عبد الله بن أويس	١٦٩	-		المدينة
٢٢ - أبو معشر نجيح بن عبد الرحمن	١٧٠	المغازي[٣]		سندي ثم مدني
٢٣ - أيوب بن عتبة[٤]	١٧٠	-		اليمامة

(١) قال أبو داود: «لم يكن لحماد بن سلمة كتاب، سوى كتاب قيس بن سعد». سير أعلام النبلاء (٧/٤٥١). ولكن قال الذهبي: «كان مع إمامته في الحديث، إماماً كبيراً في السنَّة... صاحب تصانيف». سير أعلام النبلاء (٧/٤٤٧).

(٢) قال أحمد بن كامل: «له كتب مصنَّفة، رواها عنه ابن وهب». سير أعلام النبلاء (٧/٣١٢) وتذكرة الحفاظ (١/٢٢٣).

(٣) قال الذهبي في ترجمة أبي معشر: «الإمام المحدِّث، صاحب المغازي». سير أعلام النبلاء (٧/٤٣٥).
وقال أبو حاتم: «كان أحمد يرضاه، ويقول: كان بصيراً بالمغازي». الجرح والتعديل (٨/٤٩٤) وسير أعلام النبلاء (٧/٤٣٧) وميزان الاعتدال (٤/٢٤٦).

(٤) قال بعض الأئمة: «أكثر عن يحيى بن أبي كثير، وكتابه عن صحيح» سير أعلام النبلاء (٧/٣٢١).
وقال أحمد بن حنبل: «.. وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة عن يحيى بن أبي كثير». تهذيب التهذيب (١/٤٠٩).

أسماء المدوِّنين	تاريخ الوفاة	أسماء المؤلفات	الملاحظات	البلد
٢٤ - جويرية بن أسماء	١٧٣	-	توجد له صحيفة في: شهيد علي بتركيا: مجموع (٥٣٩) (من ١٣٢ أ - ١٣٨ ب).	البصرة
٢٥ - عبد الرحمن بن أبي الزناد	١٧٤	الفرائض - كتاب رأي الفقهاء السبعة من أهل المدينة وما اختلفوا فيه [1].		المدينة
٢٦ - عبد الله بن لهيعة [2]	١٧٤	-	توجد له صحيفة في بردية، محفوظة في: هَيْد لبرج.	مصر
٢٧ - الوضّاح بن عبد الله [3]	١٧٥	-		واسط

(١) قال صالح بن محمد جزرة: «قد روى عن أبيه أشياء لم يروها غيره. وتكلّم فيه مالك بن أنس بسبب روايته كتاب الفقهاء السبعة عن أبيه. وقال: أين كنا نحن من هذا؟!» تاريخ بغداد (١٠/٢٣٠) وسير أعلام النبلاء (٨/١٦٩) وتذكرة الحفاظ (١/٢٤٨).

(٢) احترقت كتبه فخلط. ورواية العبادلة عنه أعدل من غيرها. أنظر: سير أعلام النبلاء (٨/١١) وميزان الاعتدال (٢/٤٧٧) وتهذيب التهذيب (٥/٣٧٣).

(٣) قال ابن معين: «كان أبو عوانة أمياً يستعين بمن يكتب له». سير النبلاء (٨/ ٢٢٠) وتذكرة الحفاظ (١/٢٣٦) وتهذيب التهذيب (١١/١١٨). وقال أحمد: «هو صحيح الكتاب، وإذا حدّث من حفظه ربما يهم». سير أعلام النبلاء (٨/٢١٨) وتذكرة الحفاظ (١/٢٣٦) وتهذيب التهذيب (١١/١١٨).
ويظهر أنّ أبا عوانة كان يهتم بكتبه، حيث قال عفان بن مسلم: «كان أبو عوانة صحيح الكتاب، ثبتاً، كثير العجم والنقط». سير أعلام النبلاء (٨/٢١٨) وتذكرة الحفاظ (١/٢٣٦).

أسماء المدوِّنين	تاريخ الوفاة	أسماء المؤلفات	الملاحظات	البلد
٢٨ ـ الليث بن سعد[١]	١٧٥	التاريخ، مسائل الفقه	يوجد حديثه في: كوبريلي (٣/٣٧٢) (١٣٦ أ ـ ١٥٤ أ). والظاهرية: مجموع (١٩) (١ أ ـ ١٨ ب) ومجموع (٧٦) (٧٥ أ ـ ٨٣ ب) ومجموع (١٢٥) (١٥٣ أ ـ ١٥٦ أ). والقاهرة: ثان ١/١٠٧، وحديث ١٥٥٨ (ص ٣٦٨ ـ ٣٧٢).	
٢٩ ـ عبد الملك بن محمد بن حزم	١٧٦	المغازي		المدينة
٣٠ ـ مالك بن أنس	١٧٩	الموطأ ـ رسالة في القدر ـ رسالة في الأقضية ـ السر.	الموطأ كتاب مشهور، مطبوع عدة طبعات.	المدينة
٣١ ـ حمَّاد بن زيد[٢]	١٧٩	ـ		البصرة

(١) قيل لليث: «أمتع الله بك، إنَّا نسمع منك الحديث ليس في كتبك، فقال: أو كلُّ ما في صدري في كتبي؟ لو كتبت ما في صدري ما وسعه هذا المركب!!» سير أعلام النبلاء (٨/١٥٣).
وقال الذهبي: «هو إمام حجة، كثير التصانيف». تذكرة الحفاظ (١/٢٢٦).

(٢) قال العجلي: «حماد بن زيد ثقة، وحديثه: أربعة آلاف حديث، كان يحفظها، ولم يكن له كتاب». سير أعلام النبلاء (٧/٤٥٨) وانظر: الثقات للعجلي (ص ١٣١) فالجملة الأخيرة ليست فيه.
وقال ابن حرب: «لم يكن لحماد بن زيد كتاب، إلا كتاب يحيى بن سعيد الأنصاري». سير أعلام النبلاء (٧/٤٥٨).

أسماء المدوِّنين	تاريخ الوفاة	أسماء المؤلفات	الملاحظات	البلد
٣٢ - إسماعيل بن جعفر[1]	١٨٠		توجد له أحاديث في: كوبريلي (٤٢٨) في ثلاثة أقسام من (١ - ٥٩).	المدينة
٣٣ - عبد الله بن المبارك[2]	١٨١	المسند - الزهد والرقائق - الجهاد.	وجميعها مطبوع.	خراسان
٣٤- إبراهيم بن سعد	١٨٢	-	توجد له نسخة في: دار الكتب بالقاهرة، حديث (١٥٥٨) (ص ٣٧٣ - ٣٩٢).	المدينة
٣٥ - يحيى بن زكريا بن أبي زائدة[3]	١٨٣	السنن في الفقه		الكوفة
٣٦ - هشيم بن بشير[4]	١٨٣	السنن في الفقه - المغازي		واسط

(١) قال الذهبي: «وقع لنا نسخة عالية من حديثه». سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٣٠) وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٥٠).

(٢) قال ابن معين: «.. وكان عالماً صحيح الحديث، وكانت كتبه التي حدَّث بها: عشرين ألفاً، أو واحداً وعشرين ألفاً». سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص ٣٦٨). وانظر: تاريخ بغداد (١٠/ ١٦٤) وسير أعلام النبلاء (٨/ ٣٩١).
وقال يحيى بن آدم: «كنت إذا طلبت دقيق المسائل فلم أجده في كتب ابن المبارك، أيستُ منه». سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٨٣). وقال ابن سعد: «طلب العلم، فروى رواية كثيرة، وصنَّف كتباً كثيرة في أبواب العلم وصنوفه، حملها عنه قوم وكتبها الناس عنهم». الطبقات الكبرى (٧/ ٣٧٢).

(٣) قال العجلي: «يُعدُّ من حفاظ الكوفيين للحديث، مفتياً ثبتاً، صاحب سنَّة. ووكيع إنَّما صنَّف كتبه على كتب ابن أبي زائدة». الثقات للعجلي (ص ٤٧١). وانظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٣٩).

(٤) قال الذهبي: «سكن بغداد، وصنَّف التصانيف». سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٨٩).
وقد بعث هشيم شيئاً من كتبه إلى الليث بن سعد، بطلب من الليث. أنظر: تاريخ بغداد (١٣/ ٤).

أسماء المدوِّنين		أسماء المؤلفات	الملاحظات	البلد
٣٧ـ النعمان بن عبد السلام[1]	١٨٣	ـ		أصبهان
٣٨ـ إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي	١٨٤	الموطأ[2]		المدينة
٣٩ـ المعافى بن عمران	١٨٥	الزهد ـ السنن ـ الفتن ـ الأدب. المسند[3].		الموصل
٤٠ـ أبو إسحاق الفزاري	١٨٦	السير[4].	توجد منه نسخة خطية عتيقة، قام بنشرها وتحقيقها الدكتور فاروق حمادة.	الشام
٤١ـ عبد الرحيم بن سليمان الرازي[5]	١٨٧	ـ		الكوفة
٤٢ـ جرير بن عبد الحميد[6]	١٨٨	ـ		الري

(١) قال الذهبي: «له مصنفَّات». سير أعلام النبلاء (٨/٤٤٩).
(٢) قال الذهبي: «وصنَّف الموطأ ـ وهو كبير ـ أضعاف موطأ الإمام مالك». سير أعلام النبلاء (٨/٤٥٠).
(٣) قال يزيد بن محمد: «صنَّف المعافى في: الزهد والسنن والفتن والأدب وغير ذلك». سير أعلام النبلاء (٨/٨١). وقال الذهبي: «وقد وقع لنا من عواليه، وله مسند صغير سمعناه». سير أعلام النبلاء (٨/٨٤).
(٤) قال الشافعي: «لم يُصنِّف أحد في السير مثل كتاب أبي إسحاق». سير أعلام النبلاء (٨/٥٤٠) وتهذيب التهذيب (١/١٥٢).
وقال ابن تيمية: «وأهل الشام كانوا أهل غزو وجهاد فكان لهم من العلم بالجهاد والسير ما ليس لغيرهم، ولهذا عظَّم الناس كتاب أبي إسحاق الفزاري الذي صنفه في ذلك». مقدمة في أصول التفسير (ص ٦٠).
(٥) قال أبو حاتم: «صالح الحديث، صنف الكتب».
(٦) قال ابن عمَّار: «هو حجَّة، كانت كتبه صحاحاً». سير أعلام النبلاء (٩/١١) وميزان الاعتدال (١/٣٩٤) وتهذيب التهذيب (٢/٧٥).

أسماء المدوِّنين	تاريخ الوفاة	أسماء المؤلفات	الملاحظات	البلد
٤٣ - عبد الرحمن بن مهدي	١٨٨			البصرة
٤٤ - محمد بن الحسن الشيباني	١٨٩	الآثار - المبسوط - الزيادات - الجامع الكبير - الجامع الصغير وغيرها.	طبع منها: الآثار - الجزء الأول من المبسوط - والجامع الكبير - والجامع الصغير.	الكوفة
٤٥ - عبيدة بن حميد[١]	١٩٠			الكوفة
٤٦ - إسماعيل بن عُلَيَّة	١٩٣	الطهارة - الصلاة - المناسك - التفسير[٢].		الكوفة
٤٧ - محمد بن جعفر (غُنْدَر)[٣]	١٩٣	-		البصرة

(١) ذكره سعدويه يوماً فقال: «كان صاحب كتاب..» سير أعلام النبلاء (٨/٥١٠) وتهذيب التهذيب (٧/٨٢). وكان عبيدة يُملي على تلاميذه، قال أحمد: «أتيناه فأملى علينا» تذكرة الحفاظ (١/٣١١). وقد أثنى عليه أحمد فقال: «.. كان قليل السَّقط، وأما التصحيف فليس تجده عنده». سير أعلام النبلاء (٨/٥٠٩) وتهذيب التهذيب (٧/٨١).

(٢) قال زياد بن أيوب: «ما رأيتُ لاسماعيل بن عُلَيَّة كتاباً قط». سير أعلام النبلاء (٩/١٠٩ و١١٥) وتذكرة الحفاظ (١/٣٢٣) وتهذيب التهذيب (١/٢٧٦). والكتب المذكورة لإسماعيل موجودة في الفهرست لابن النديم (ص ٣١٧).

(٣) كتب غندر عن ابن عيينة جرابين، ثم أخرجهما إلى ابن معين، وقال له: «انظر بينهما، فإن أخرجت حديثاً واحداً خطأ فأنت أنت». فنظر فيها يحيى بن معين فلم يجد فيها شيئاً. أنظر: معرفة الرجال رواية ابن محرز (١/٤١) وسير أعلام النبلاء (٩/٩٩). لذلك قال يحيى بن معين: «كان أصح الناس كتاباً، وأراد بعض الناس أن يخطىء غندراً، فلم يقدر». سير أعلام النبلاء (٩/٩٩) وتذكرة الحفاظ (١/٣٠١).

أسماء المدوِّنين	تاريخ الوفاة	أسماء المؤلفات	الملاحظات	البلد
٤٨ - الوليد بن مسلم[1]	١٩٤	السنن - المغازي.		الشام
٤٩ - حفص بن غياث[2]	١٩٤			الكوفة
٥٠ - إسحاق الأزرق	١٩٥	الصلاة - المناسك - القراءات.		واسط
٥١ - محمد بن فضيل بن غزوان[3]	١٩٥	السنن - التفسير - الصيام - الدعاء - الزهد.	كتاب الدعاء في: الظاهرية مجموع (٣٤) (من ٤٧ أ - ٤٧ ب).	الكوفة
٥٢ - وكيع بن الجراح[4]	١٩٧	السنن - الزهد - فضائل - الصحابة.	كتاب الزهد مطبوع، وعدد نصوصه: (٥٣٩) نصاً.	الكوفة
٥٣ - عبد الله بن وهب[5]	١٩٧	الجامع في الحديث - المسند - الموطأ - التفسير - البيعة - المغازي - الردة - تفسير	توجد نسخة غير كاملة من الجامع في الحديث، مكتوب على بردية قبل ٢٧٦ هـ في القاهرة، (٩١) ورقة.	

(١) قال ابن جوصا الحافظ: «لم نزل نسمع أنَّه من كتب مصنفات الوليد بن مسلم، صلح أن يلي القضاء. ومصنفاته: سبعون كتاباً». قال الذهبي: «كتبه أجزاء، وما أظن فيها ما يبلغ مجلداً». سير أعلام النبلاء (٩/٢١٥). وانظر: تذكرة الحفاظ (١/٣٠٣).

(٢) قال ابن المديني: «كتابه صحيح». سير أعلام النبلاء (٩/٢٤). وقال يعقوب بن شيبة: «حفص ثقة ثبت إذا حدث من كتابه، ويُتقى بعض حفظه». سير أعلام النبلاء (٩/٢٤) وميزان الاعتدال (١/٥٦٧).

(٣) قال الذهبي: «مصنِّف: كتاب الدعاء وكتاب الزهد وكتاب الصيام». سير أعلام النبلاء (٩/١٧٣). وانظر: تذكرة الحفاظ (١/١٣٥). وقال ابن حجر: «صنَّف مصنفات في العلم» تهذيب التهذيب (٩/٤٠٦).

(٤) قال الإمام أحمد: «عليكم بمصنفات وكيع». سير أعلام النبلاء (٩/١٥٤) وتذكرة الحفاظ (١/٣٠٨).

(٥) قال ابن القاسم: «لو مات ابن عيينة، لضُربت إلى ابن وهبٍ أكباد الإبل، ما دوَّن =

أسماء المدوِّنين	تاريخ الوفاة	أسماء المؤلفات	الملاحظات	البلد
		غريب الموطأ - الأهوال.	وتوجد قطعة منه في: تشستربيتي (٣٤٩٧) (٦١ ورقة) ونشره المستمر من فايل عام (١٩٤٢م) بالقاهرة. وأما المسند فيوجد في: الظاهرية مجموع (٤٠) (من ١٠٦ أ - ١٧١ ب).	
٥٤ - سفيان بن عيينة	١٩٨	الجامع، التفسير.	له أحاديث في: الظاهرية، برواية: زكريا المروزي عنه. قمت بحمد الله وفضله بنشرها وتحقيقها. وله أيضاً أحاديث في: شهيد علي (١/٥٤٦) (من ١ أ - ٤ ب)، والظاهرية، مجموع (٢/١٨ أو ١٣) (من ٢٦٣ أ - ٢٧٠ ب).	مكة

= العلم أحد تدوينه». سير أعلام النبلاء (٢٢٥/٩). وعن أحمد بن صالح قال: «صنَّف ابن وهب مئة ألفٍ وعشرين ألف حديث، كله سوى حديثينِ عند حرملة». سير أعلام النبلاء (٢٣٣/٩). وقال ابن حبان: «وكان ممن جمع وصنَّف وهو الذي حفظ على أهل الحجاز ومصرِ حديثهم ويحيى يجمع ما رووا من الأسانيد والمقاطيع، وكان من العبَّاد، قُرِىء عليه كتاب الأهوال من تصنيفه فما منه». الثقات (٣٤٦/٨) وانظر: سير أعلام النبلاء (٢٢٦/٩ و٢٣٣) وتهذيب التهذيب (٧٢/٦).

وقال الذهبي: «موطأ ابن وهب كبير لم أره، وله كتاب الجامع، وكتاب البيعة، وكتاب المناسك، وكتاب المغازي، وكتاب الردة، وكتاب تفسير غريب الموطأ، وغير ذلك». سير أعلام النبلاء (٢٢٥/٩) وقال أيضاً: «أكثر في تواليفه من المقاطيع والمعضلات». سير أعلام النبلاء (٢٢٨/٩).

أسماء المدوِّنين	تاريخ الوفاة	أسماء المؤلفات	الملاحظات	البلد
٥٣ ـ يحيى بن سلام	٢٠٠	الجامع ـ التفسير[1]	ومجموع (٢٢/٧) (من ٧٥ أ ـ ٨٤ أ). ومجموع (٥٠) (من ٨٤ أ ـ ٨٩ ب). وغيرها	البصرة

وبعد هذا العرض تبيَّن: أنَّ هناك مجاميع قيِّمة موجودة في مختلف المكتبات العالمية، وهذه المجاميع لها أهمية كبيرة جداً، كأحاديث: عبد الملك بن جُريج، والليث بن سعد، وعبد الله بن وهب.. وغيرهم. والاهتمام بمثل هذه المجاميع وإخراجها إخراجاً علمياً مدروساً، سوف يفتح ـ بحول الله وقوَّته ـ باباً عظيماً في مجال تدوين حديث المصطفى ﷺ، خاصَّة أنَّ هؤلاء المدونين هم شيوخ لأئمة الدِّين الذين صنَّفوا الكتب وحفظوا السنَّة فيما بعد، كـ: عبد الرزاق بن همَّام الصنعاني، وعبد الله بن أبي شيبة، والطيالسي، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من الأئمة الأعلام.

وقبل أن أختم هذا الباب، لا بُدَّ من الإشارة إلى المراحل التي مرَّت بها كتابة الحديث النبوي الشريف، حتى لا يحدث الخلط بين هذه المراحل.

---

(١) قال أبو عمرو الداني: «سكن إفريقية دهْراً، وسمعوا منه تفسيره الذي ليس لأحدٍ من المتقدِّمين مثله، وكتابه الجامع». سير أعلام النبلاء (٣٩٧/٩).
وقال الذهبي: «.. وجمع وصنَّف». سير أعلام النبلاء (٣٩٦/٩).

قال الدكتور فؤاد سزكين: «وقد مرَّ تطوُّر كتب الحديث بالمراحل التالية:

(أ) كتابة الحديث: وقد سُجِّلت الأحاديث في عصر الصحابة وأوائل التابعين في كراريس صغيرة أُطلق على الواحد منها اسم: صحيفة أو جزء.

(ب) تدوين الحديث: جُمعت الكتابات المتفرقة في الربع الأخير من القرن الأول، والربع الأول من القرن الثاني الهجري.

(جـ) تصنيف الحديث: وقد رُتِّبت الأحاديث في هذه المرحلة وفق مضمونها في أبواب منذ سنة: ١٢٥ هـ تقريباً.

ومع أواخر القرن الثاني للهجرة ظهرت إلى جانب الطريقة الأولى: طريقة أخرى لترتيب الأحاديث وفق أسماء الصحابة في كتب المسانيد.

وفي القرن الثالث الهجري نُقِّحت الكتب المنهجيَّة المبتكرة، وأُعدَّت كتب جامعة سميِّت عند الباحثين المحدثين باسم: المجموعات الصحيحة. وربما تكون هذه التسمية غير دقيقة»[١].

---

(١) تاريخ التراث العربي (١٢٠/١/١).



الخاتمة

وفي ختام هذه الجولة المباركة ـ إن شاء الله تعالى ـ ظهر لنا: أنَّ سبحانه وتعالى حفظ دينه الكريم بحفظه لسنَّة سيد المرسلين ﷺ، وأنَّ علماء هذه الأمة وجهابذتها ـ من الصحابة والتابعين وغيرهم ـ قد بذلوا جهوداً عظيمة في تدوين السنَّة النبوية المشرَّفة، وحمايتها من كلِّ أنواع التحريف أو التخليط المتعمَّد وغير المتعمَّد.

وتبيَّن لنا: أنَّ الصحابة الأجلاء رضي الله عنهم أجمعين اهتموا بكتابة حديث المصطفى ﷺ اهتماماً كبيراً، واقتدى بهم بعد ذلك أهل العلم من التابعين وتابعيهم. وضبطت قواعد الرواية والكتابة والأداء ضبطاً دقيقاً متقناً منقطع النظير، ممَّا يجعل الثقة والطمأنينة بسنَّة المصطفى عليه الصلاة والسلام تعمر قلوب المؤمنين.

وبهذا تتساقط شبه المستشرقين وأتباعهم، ويظل هذا الدين ضارباً بأطنابه في أعماق الأرض رغم تتابع السنين: ﴿**فأمَّا الزبد فيذهب جفاء وأمَّا ما ينفع الناس فيمكث في الأرض**﴾ (الرعد: ١٧).

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية الذي يقول: «.. وباب

المعرفة بأخبار النبي ﷺ، وأقواله وأفعاله، وما ذكره من توحيدٍ، وأمر ونهي، ووعد ووعيد، وفضائل لأعمال أو لأقوام، أو أمكنة أو أزمنة، ومثالب لمثل ذلك، أعْلَمُ النَّاس به: أهل العلم بحديثه، الـذين اجتهدوا في معرفة ذلك وطلبه من وجوهه، وعلموا أحوال نَقَلَةِ ذلك، وأحوال الرسول الله ﷺ من وجوه متعددة، وجمعوا بين رواية هذا وهذا وهذا، فعلموا صدق الصادق، وغلط الغالط، وكذب الكاذب.

وهذا علم أقام الله له من حفظ به على الأمَّة ما حفظ من دينها، وغير هؤلاء لهم تبع فيه: إمَّا مستدلٌ بهم، وإمَّا مقلِّد لهم، كما أنَّ الاجتهاد في الأحكام أقام الله له رجالاً اجتهدوا فيه، حتى حفظ الله بهم على الأمة ما حفظ من الدين، وغيرهم لهم تبع فيه: إمَّا مستدل بهم، وإمَّا مقلِّد لهم»[1].

وإذا تبيَّن لنا هذا فأما منا في هذا العصر أمانات عظيمة لا يحق لنا أن نتخلى أو نتأخر عنها:

الأمانة الأولى: حمل راية المحدِّثين من جديد، والسعي الجاد المتزن، لإخراج تراث الأمَّة الذي تفرق وتشتت في بطون المكتبات العالمية. ثم تنقيحه وتصفيته من خطأ المخطئين وعبث العابثين. ثم تقريبه وتسهيله لجميع طبقات الناس.

الأمانة الثانية: الاعتزاز الكامل بسنَّة المصطفى الكريم ﷺ، والعمل بها، والتحاكم إليها، فلا نجاة لنا إلا بذلك. ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يُحكِّموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً ممَّا قضيت ويُسلِّموا تسليماً﴾ (النساء: ٦٥).

---

(١) منهاج السنَّة النبويَّة (٧/٤٢٢ ـ ٤٢٣).

الأمانة الثالثة: الدعوة إليها وربط النَّاس بها. فهذه الصحوة الإسلامية المباركة التي تعم الأرض ـ ولله الحمد والمنة ـ يجب أن تعود إلى المنابع الأصيلة الصافية، وتتحرك وفق أوامرها ومقتضياتها.

وكلُّ دعوة لا تلتزم بهذا التزاماً واعياً فإنَّ مصيرها إلى الفشل والسقوط ولو بعد حين، ولن يصلح حال هذه الأمَّة إلا بما صلح به أوَّلها: ﴿**ولينصُرنَّ اللّهُ من ينصُرُهُ إنَّ الله لقوي عزيز**﴾ (الحج: ٤).

وبعد: فإنِّي أتمنى أن أكون قد قدمت شيئاً مفيداً في هذا العلم، يستفيد منه إخواني المسلمون. وأنا معترف بقلَّة البضاعة، فما كان في هذا الكتاب من صواب فمن الله الكريم المنَّان. وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان. وأسأل الله العفو والغفران، ورحم الله ياقوت الحموي الذي يقول: «فما علمنا فيمن تقدَّمنا وأمَّنا من الأئمة القدماء، إلا وقد نُظِمَ في سِلْكِ أهل الزلل، وأخذ عليه شيء من الخَطَلْ، وهُمُ هُمُ فكيف بنا مع قصورنا واقتصارنا؟!!»[١].

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك اللهم وأتوب إليك.

---

(١) مقدمة معجم الأدباء (١/٥٧) لياقوت الحموي.

ثبت المصادر والمراجع (*)

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: **ترتيب ابن بلبان الفارسي**، تحقيق شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

(٢) اختصار علوم الحديث: **لابن كثير**، وبهامشه الباعث الحثيث لأحمد شاكر. الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ. مكتبة دار التراث بمصر.

(٣) أدب الإملاء والإستملاء: **لأبي سعد السمعاني**، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ. دار الكتب العلمية ببيروت.

(٤) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: **لأبي العباس القسطلاني**، دار الكتاب العربي. ببيروت.

(٥) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: **للألباني**، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ. المكتب الإسلامي ببيروت.

(٦) الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار: **لابن عبد البر القرطبي**، تحقيق علي النجدي. نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة.

(٧) الاستيعاب في أسماء الأصحاب: **لابن عبد البر القرطبي**، أنظر: الإصابة في أسماء الصحابة.

(*) رتبتها على نسق الحروف الهجائية، ولم آخذ بعين الاعتبار أل التعريف.

(٨) أسد الغابة في معرفة الصحابة: **لابن الأثير الجزري**، المطبعة الإسلامية بالأوفست. طهران ١٢٨٠ هـ.

(٩) أسماء المدلِّسين: **للسيوطي**، مع كتاب طبقات المدلسين لابن حجر. تحقيق د. محمد زينهم محمد عزب. الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ. دار الصحوة بالقاهرة.

(١٠) الإصابة في تمييز الصحابة: **لابن حجر العسقلاني**، وبهامشه كتاب الاستيعاب لابن عبد البر. دار الكتاب العربي ببيروت. بدون تاريخ.

(١١) إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين: **لابن طولون الدمشقي**، تحقيق محمود الأرنؤوط. الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ. مؤسسة الرسالة ببيروت.

(١٢) إعلام المُوقعين عن رب العالمين: **لابن قيم الجوزية**، مراجعة وتعليق طه عبد الرؤوف سعد الطبعة الأولى ١٩٧٣ هـ. دار الجيل ببيروت.

(١٣) الأعلام: **لخير الدين الزركلي**، دار العلم للملايين ببيروت. الطبعة الرابعة ١٩٧٩ هـ.

(١٤) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: **لابن تيمية**، تحقيق د. ناصر العقل. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.

(١٥) إكمال إكمال المعلم شرح صحيح مسلم: **لأبي عبد الله الأبي المالكي**، الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ. مطبعة السعادة بمصر.

(١٦) ألفية السيوطي في علم الحديث بشرح أحمد شاكر. دار المعرفة ببيروت. بدون تاريخ.

(١٧) ألفية العراقي مع شرحها فتح المغيث **للسخاوي**، دار الكتب العلمية ببيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.

(١٨) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: **للقاضي عياض**، تحقيق أحمد صقر. الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ. دار التراث بالقاهرة.

(١٩) الأنساب: **لأبي سعد السمعاني**، الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ. دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند.

(٢٠) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة: **للمعلمي اليماني**، حديث أكادمي بالباكستان سنة ١٤٠٢ هـ.

(٢١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: **لأحمد شاكر**، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ. مكتبة دار التراث بمصر.

(٢٢) بحوث في تاريخ السنَّة المشرفة: **للدكتور أكرم ضياء العمري**، الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ.

(٢٣) التاريخ: **ليحيى بن معين**، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف. نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز. الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ.

(٢٤) تاريخ الأدب العربي: **لكارك بروكلمان**، ترجمة د. عبد الحليم النجار. الطبعة الخامسة. دار المعارف بمصر.

(٢٥) تاريخ الإسلام: **للذهبي**، مطبعة السعادة بمصر. ١٣٦٧ ـ ١٣٦٩ هـ.

(٢٦) تاريخ أسماء الثقات: **لأبي حفص ابن شاهين**، تحقيق صبحي السامرائي. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ـ الدار السلفية بالكويت.

(٢٧) تاريخ أصبهان: **لأبي نعيم الأصبهاني**، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ. الدار العلمية بالهند.

(٢٨) تاريخ الأمم والملوك: **لابن جرير الطبري**.

(٢٩) تاريخ التراث العربي: **لفؤاد سزكين**، ترجمة محمود فهمي حجازي. نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.

(٣٠) تاريخ بغداد: **للخطيب البغدادي**، مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٤٩ هـ.

(٣١) التاريخ الكبير: **للإمام البخاري**، الطبعة الأولى ١٣٦١ هـ. حيدر آباد الدكن بالهند.

(٣٢) تاريخ الثقات للعجلي: **ترتيب الهيثمي**، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ. دار الكتب العلمية ببيروت.

(٣٣) التبيين لأسماء المدلسين: **لسبط ابن العجمي**، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ. الدار العلمية بالهند.

(٣٤) تأويل مختلف الحديث: **لابن قتيبة الدينوري**، دار الكتاب العربي ببيروت. بدون تاريخ.

(٣٥) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: **للحافظ المزي**، الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ الدار القيمة بالهند.

(٣٦) تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب: **لابن كثير**، تحقيق.

(٣٧) تحقيق المذهب: **لابن الجوزي**.

(٣٨) تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: **للسيوطي**، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. دار إحياء السنّة النبويَّة. الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ.

(٣٩) تذكرة الحفاظ: **للذهبي**، الطبعة الثالثة ١٣٧٥ هـ حيدر آباد الدكن بالهند.

(٤٠) تفسير القرآن العظيم: **لابن كثير**، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ. دار الفكر ببيروت.

(٤١) تقريب التهذيب: **لابن حجر العسقلاني**، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. الطبعة الأولى ١٣٨٠ هـ.

(٤٢) تقييد العلم: **للخطيب البغدادي**، تحقيق يوسف العش. دار إحياء السنَّة النبوية. الطبعة الثانية ١٩٧٤م.

(٤٣) التلخيص الجدير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: **لابن حجر العسقلاني**، تحقيق عبد الله هاشم. دار نشر الكتب الإسلامية بباكستان. الطبعة الأولى.

(٤٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: **لابن عبد البر القرطبي**، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب. الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ ـ ١٤٠٧ هـ.

(٤٥) تنقيح.

(٤٦) تهذيب الأسماء واللغات: **للنووي**، مصورة دار الكتب العلمية ببيروت. بدون تاريخ.

(٤٧) تهذيب التهذيب: **ابن حجر العسقلاني**، الطبعة الأولى ١٣٢٥ هـ حيدر آباد الدكن.

(٤٨) تهذيب سنن أبي داود: **لابن القيم**، مع مختصر سنن أبي داود، ومعالم السنن. تحقيق أحمد شاكر ومحمد الفقي. دار المعرفة ببيروت.

(٤٩) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: **للمزي**، تحقيق د. بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة ببيروت. الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ ـ ١٤٠٥ هـ.

(٥٠) توضيح الأفكار: **للصنعاني**، مطبعة السعادة بمصر. الطبعة الأولى ١٣٦٦ هـ.

(٥١) الثقات: **لابن حبان** البستي، حيدرآباد الدكن بالهند. الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ.

(٥٢) جامع الأصول من أحاديث الرسول: **لابن الأثير الجزري**، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط. الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ.

(٥٣) جامع بيان العلم وفضله: **لابن عبد البر القرطبي**، دار الكتب العلمية ببيروت ١٣٩٨ هـ.

(٥٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: **لصلاح الدين العلائي**، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ. عالم الكتب ببيروت.

(٥٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: **للخطيب البغدادي**، تحقيق محمد رأفت السعيد. مكتبة الفلاح. الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ.

(٥٦) الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل: **للإمام الترمذي**، تحقيق أحمد شاكر، ومحمد عبد الباقي. الطبعة الأولى ١٣٥٧ هـ.

(٥٧) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور الرسول ﷺ وسننه وأيَّامه: **للإمام البخاري**، مع شرحه فتح الباري. ترقيم عبد الباقي. ومراجعة ابن باز، والخطيب. مكتبة الرياض الحديثة.

(٥٨) الجرح والتعديل: **لابن أبي حاتم الرازي**، حيدرآباد الدكن. الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ.

(٥٩) جزء الحسن بن عرفة: تحقيق عبد الرحمن الفريوائي. مكتبة دار الأقصى

بالكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.

(٦٠) الجوهر النقي: **لابن التركماني**، في ذيل السنن الكبرى للبيهقي. الطبعة الأولى ١٣٤٤ هـ. حيدر آباد الدكن.

(٦١) حلية الأولياء: **لأبي نعيم الأصبهاني**، دار الكتب العلمية ببيروت. بدون تاريخ.

(٦٢) خلاصة تهذيب الكمال: **للخزرجي**، مطبعة بولاق بمصر ١٣٠١ هـ.

(٦٣) الخلاصة في أصول الحديث: **للحسين الطيبي**، تحقيق صبحي السامرائي. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ. عالم الكتب ببيروت.

(٦٤) خلق أفعال العباد: **للإمام البخاري**، تحقيق بدر السبدر. الدار السلفية بالكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.

(٦٥) دراسات في الحديث النبوي: **للدكتور محمد مصطفى الأعظمي**، المكتب الإسلامي. الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ.

(٦٦) الدرر في اختصار المغازي والسير: **لابن عبد البر القرطبي**.

(٦٧) دفاع عن أبي هريرة.

(٦٨) دلائل النبوة: **للبيهقي**، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي. دار الكتب العلمية ببيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.

(٦٩) الديات: **لابن أبي عاصم**، تحقيق عبد الله الحاشدي. دار الأرقم بالكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.

(٧٠) الرسالة: **للإمام الشافعي**، تحقيق أحمد شاكر. الطبعة الأولى ١٣٥٩ هـ.

(٧١) الرحلة في طلب الحديث: **للخطيب البغدادي**، تحقيق نور الدين عتر. دار الكتب العلمية ببيروت. الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ.

(٧٢) زاد المعاد في هدي خير العباد: **لابن القيم**، تحقيق عبد القادر وشعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالث ١٤٠٢ هـ.

(٧٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة: **للألباني**، المكتب الإسلامي ببيروت.

(٧٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة: **للألباني**، المكتب الإسلامي ببيروت.

(٧٥) السنن: **لابن ماجه القزويني**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ.

(٧٦) السنن: **للدارمي**، تحقيق السيد عبد الله هاشم. حديث آكادمي. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.

(٧٧) السنن: **لأبي داود السجستاني**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الأولى ١٣٦٩ هـ.

(-) السنن: **لأبي عيسى الترمذي**، أنظر: الجامع المختصر من السنن.

(٧٨) السنن: **للنسائي**، شرحي السيوطي والسندي المطبعة المصرية. الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ.

(٧٩) السنن: **للدارقطني**، بذيله التعليق المغني على الدارقطني. عالم الكتب. بدون تاريخ.

(٨٠) السنن الكبرى: **للبيهقي**، حيدرآباد الدكن بالهند. الطبعة الأولى ١٣٤٤ هـ.

(٨١) السنَّة قبل التدوين: **للدكتور محمد عجاج الخطيب**، مكتبة وهبة بمصر. الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ.

(٨٢) السنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي: **للدكتور مصطفى السباعي**، المكتب الإسلامي ببيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ.

(٨٣) سير أعلام النبلاء: **للذهبي**، تحقيق جماعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة ببيروت. الطبعة الأولى ١٤٠١ ـ ١٤٠٥ هـ.

(٨٤) السيل الجرار إلى حدائق الأزهار: **للشوكاني**، دار الكتب العلمية ١٤٠٥ هـ.

(٨٥) سؤالات ابن الجنيد **ليحيى بن معين**، تحقيق د. أحمد نور سيف. مكتبة الدار بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.

(٨٦) شذرات الذهب: **لابن العماد الحنبلي**، مكتبة القدس. الطبعة الأولى. ١٣٥ هـ.

(٨٧) شرحا ألفية العراقي: **للعراقي وزكريا الأنصاري**، بعناية محمد بن الحسين

العراقي. المطبعة الجديدة بطالعة فاس عدد ٦٤ سنة ١٣٥٤ هـ.

(٨٨) شرح السنة: **للبغوي، تحقق** شعيب الأرنؤوط. المكتب الإسلامي. الطبعة الأولى. ١٣٩٠ هـ.

(٨٩) شرح صحيح مسلم: **للنووي**، المطبعة المصرية. الطبعة الأولى ١٣٤٧ هـ.

(٩٠) شرح علل الترمذي: **لابن رجب الحنبلي**، تحقيق صبحي السامرائي. عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ.

(٩١) شرح معاني الآثار: **للطحاوي**، تحقيق محمد النجار. الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ.

(٩٢) شرح المواهب اللدنية: **للزرقاني**، دار المعرفة ببيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ.

(٩٣) شرف أصحاب الحديث: **للخطيب البغدادي**، تحقيق محمد سعيد خطب أوغلي. دار إحياء السنة النبويَّة. بدون تاريخ.

(-) صحيح ابن حبان. أنظر: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.

(٩٤) صحيح ابن خزيمة: تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي ببيروت.

(-) صحيح البخاري: مع شرحه فتح الباري. أنظر: الجامع المسند الصحيح المختصر.

(٩٥) صحيح مسلم: تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ.

(٩٦) الصحيفة الصحيحة: **لهمَّام بن منبِّه**، تحقيق علي حسن عبد الحميد. المكتب الإسلامي ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

(٩٧) صحيفة همَّام بن منبِّه: تحقيق د. محمد حميد الله. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٢ هـ.

(٩٨) صحيفة همَّام بن مُنبِّه: تحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب. مكتبة

الخانجي بمصر. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.

(٩٩) الضعفاء الكبير: **للعقيلي**، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.

(١٠٠) الضعفاء والمتروكين: **للدارقطني**.

(١٠١) طبقات الحفاظ: **للسيوطي**، تحقيق علي محمد عمر. مطبعة الاستقلال الكبرى. الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ.

(١٠٢) طبقات الحنابلة: **لابن أبي يعلى**، تحقيق محمد الفقي. دار المعرفة ببيروت. بدون تاريخ.

(١٠٣) طبقات خليفة بن خياط: تحقيق د. أكرم ضياء العمري. مطبعة العاني ببغداد ١٩٦٧م.

(١٠٤) طبقات الشافعية الكبرى: **للسبكي**، مطبعة عيسى البابي الحلبي. الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ.

(١٠٥) طبقات المدلسين: **لابن حجر العسقلاني**، أنظر: أسماء المدلسين.

(١٠٦) الطبقات الكبرى: **لمحمد بن سعد**، دار بيروت للطباعة والنشر عام ١٤٠٠ هـ.

(١٠٧) العبر في خبر من عبر: **للذهبي**، تحقيق صلاح الدين المنجد. دائرة المطبوعات والنشر في الكويت ١٩٦٠م.

(١٠٨) علل الحديث: **لابن أبي حاتم**، دار المعرفة ببيروت ١٤٠٥ هـ.

(١٠٩) العلل ومعرفة الرجال: **لأحمد بن حنبل**، تحقيق طلعت قوج وإسماعيل جراح. المكتبة الإسلامية بتركيا ١٩٨٧م.

(١١٠) العلم: **لأبي خيثمة**. تحقيق محمد ناصر الدين الألباني. نشر دار الأرقم بالكويت مع مجموعة رسائل أخرى.

(١١١) علوم الحديث: **لابن الصلاح**، تحقيق نور الدين عتر. دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠١ هـ.

(١١٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: **للعيني**، مطبعة البابي الحلبي بالقاهرة.

(ـ) فتح الباري: **لابن حجر العسقلاني**، أنظر: الجامع المسند الصحيح المختصر.

(١١٤) فتح المغيث: **للسخاوي**، مصورة دار الكتب العلمية ببيروت عن المكتبة السلفية بالمدينة. بدون تاريخ.

(١١٥) الفصل في الملل والنحل: **لابن حزم الظاهري**، دار المعرفة ببيروت ١٣٩٥ هـ.

(١١٦) الفهرست: **لابن النديم**، دار المعرفة ببيروت ١٣٩٨ هـ.

(١١٧) فهرسة ما رواه عن شيوخه: **للإشبيلي**، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ.

(١١٨) فيض القدير.

(١١٩) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: **للذهبي**، تحقيق عزت عطية وموسى الموشي. دار الكتب الحديثة بمصر. الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ.

(١٢٠) الكامل في ضعفاء الرجال: **لابن عدي**، دار الفكر ببيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.

(١٢١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: **لحاجي خليفة**، دار الفكر ببيروت ١٤٠٢ هـ.

(١٢٢) كشف الأستار عن زوائد البزار: **للهيثمي**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ.

(١٢٣) الكفاية في علم الرواية: **للخطيب البغدادي**، المكتبة العلمية بالمدينة. بدون تاريخ.

(١٢٤) الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات: **لابن الكيال الذهبي**، تحقيق حمدي السلفي. الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ.

(١٢٥) لسان العرب:

(١٢٦) لسان الميزان: **لابن حجر العسقلاني**، دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد الدكن. الطبعة الأولى ١٣٢٩ هـ.

(١٢٧) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: **لابن حبان**، تحقيق محمد إبراهيم زيد. دار الوعي بسوريا ١٣٩٦ هـ.

(١٢٨) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: **للهيثمي**، دار الكتاب العربي ببيروت. الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ.

(١٢٩) مجموع الفتاوى: **لابن تيمية**، جمع ابن قاسم. نشر وتوزيع إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالرياض.

(١٣٠) المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي: **للرامهرمزي**، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب. دار الفكر ببيروت. الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ.

(١٣١) المحلى: **لأبي محمد ابن حزم الظاهري**، دار الفكر ببيروت. بدون تاريخ.

(١٣٢) مختصر سنن أبي داود: **للمنذري**، أنظر: تهذيب سنن أبي داود.

(١٣٣) مختصر الشمائل المحمدية: **للترمذي**، اختصار محمد ناصر الدين الألباني.

(١٣٤) مختصر الصواعق المرسلة.

(١٣٥) المدخل إلى السنن الكبرى: **للبيهقي**، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي بالكويت.

(١٣٦) المستدرك على الصحيحين: **للحاكم**، حيدر آباد الدكن الطبعة الأولى ١٣٣٤ هـ.

(١٣٧) المسند: **للإمام أحمد بن حنبل**، المطبعة الميمنية. الطبعة الأولى ١٣١٣ هـ. مصورة المكتب الإسلامي ببيروت.

(١٣٨) المسند: **للإمام أحمد بن حنبل**، بتحقيق أحمد محمد شاكر. دار الفرقان الطبعة الأولى.

(١٣٩) المسند: **للحميدي**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. طبعة المجلس العلمي. الطبعة الأولى ١٣٨١ هـ.

(١٤٠) المسند: **لأبي يعلى الطيالسي**، تحقيق حسين أسد. دار المأمون للتراث. الطبعة الأولى.

(١٤١) المسند: **للطيالسي**، حيدر آباد الدكن بالهند. الطبعة الأولى ١٣٢١ هـ.

(١٤٢) المسند: **لابن الجعد**، تحقيق د. عبد المهدي عبد الهادي. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ. مكتبة الفلاح.

(١٤٣) المصنف: **لابن أبي شيبة**، الدار السلفية بالهند عام ١٤٠٢ هـ.

(١٤٤) المصنف: **لعبد الرزاق الصنعاني**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. المجلس العلمي. الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ.

(١٤٥) مشاهير علماء الأمصار: **لابن حبان البستي**، عني بتصحيحه فلايشهمر. دار الكتب العلمية.

(١٤٦) معالم السنن: **للخطابي**، أنظر: تهذيب سنن أبي داود.

(١٤٧) معجم البلدان: **لياقوت الحموي**، دار إحياء التراث العربي ببيروت ١٣٩٩ هـ.

(١٤٨) المعجم الكبير: **للطبراني**، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي. وزارة الأوقاف العراقية. الطبعة الأولى.

(١٤٩) معرفة الرجال: **ليحيى بن معين**، تحقيق محمد كامل القصار. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٥ هـ.

(١٥٠) معرفة علوم الحديث: **للحاكم**، المكتبة العلمية بالمدينة. الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ.

(١٥١) المعرفة والتاريخ: **ليعقوب الفسوي**، تحقيق د. أكرم العمري. بيروت ١٩٨١م.

(١٥٢) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان: **للهيثمي**، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة. المكتبة السلفية بالقاهرة. بدون تاريخ.

(١٥٣) الموضوعات: **لابن الجوزي**، تحقيق عبد الرحمن عثمان. الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ. دار الفكر.

(١٥٤) الموطأ: **للإمام مالك بن أنس**، تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. الطبعة الأولى ١٣٧٠ هـ.

(١٥٥) الموقظة في علم مصطلح الحديث: **للذهبي**، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.

(١٥٦) منهاج السنّة النبوية: **لابن تيمية**، تحقيق د. محمد رشاد سالم. نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.

(١٥٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: **للذهبي**، تحقيق علي البجاوي. الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ.

(١٥٨) النجوم الزاهرة: **لابن ثغري بردي**، نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمصر. الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ.

(١٥٩) نزهة النظر شرح نخبة الفكر: **لابن حجر العسقلاني**، دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠١ هـ.

(١٦٠) نصب الراية لأحاديث الهداية: **للزيلعي**.

(١٦١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: **لأبي شهبة**، دار المعرفة ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.

(١٦٢) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: **لابن خلكان**، تحقيق إحسان عباس دار الثقافة ببيروت ١٣٨٨ هـ.

فهرس الموضوعات